

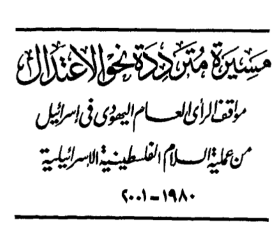
المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH



مسيرة مترددة نحو الاعتدال

مواقف الرأى العام اليهودى فى إسرائيل
من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية
١٩٨٠ - ٢٠٠١

د. خليل الشقاقى


مسيرة مترددة نحو الاعتدال
موقف الرأى العام اليهودى فى إسرائيل
من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية
١٩٨٠ - ٢٠٠١

◆ مطبوعات ◆
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس التحرير
نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير
ضياء رشوان

المدير الفنى
السيد عزمى

غلاف
حامد العويضى

سكرتارية التحرير الفنية
حسنى ابراهيم

شارع الجلاء – ت : ٥٧٨٦٠٣٧

القاهرة ٢٠٠٢



المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

Palestine Center for POLICY and SURVEY RESEARCH

تأسس **المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية** في مطلع عام ٢٠٠٠ كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية: إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة. إن المركز الفلسطيني للبحوث ملتزم بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ص.ب ٧٦، شارع الإرسال، رام الله، فلسطين

ت ٢٩٦٤٩٣٣ (٠٢)، فاكس ٢٩٦٤٩٣٤ (٠٢)، بريد الكتروني: pcpsr@pcpsr.org



مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية



المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

مسيرة مترددة نحو الاعتدال

مواقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية

١٩٨٠ - ٢٠٠١

د. خليل الشقاقي

دائرة البحوث المسحية

فبراير ٢٠٠٢

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

تمهيد وشكر

تسود الشارع العربي اعتقادات نمطية واسعة الانتشار حول وحدانية وثبات موقف الرأي العام اليهودي-الإسرائيلي من قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي الأساسية. يميل الكثيرون للاعتقاد بأن كافة الإسرائيليين اليهود أو غالبيتهم العظمى تميل للإصرار على مواقف سياسية متطرفة من الشعب الفلسطيني وحقوقه، وأن هذه المواقف غير قابلة للتغيير، وأنه لا فرق في ذلك بينهم بين متدين وعلماني، شرقي وغربي، يميني ويساري، متعلم وجاهل. يعتقد كثير من العرب والفلسطينيين كذلك أن عملية السلام لم تنجح في إقناع الإسرائيليين بالحاجة لتغيير مواقفهم، وأنهم قد بقوا، ربما منذ قيام الدولة اليهودية، أسرى لمواقف واعتقادات وقيم متطرفة ومعادية لا تقبل التغيير، وأنه إن كان هناك أي تغيير فهو نتاج لاستعمال العرب أو الفلسطينيين للقوة ضد الدولة اليهودية.صحيح أن هناك أقلية ضئيلة بين العرب والفلسطينيين ترى أن تحولاً قد حصل داخل إسرائيل تجاه الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية، لكن درجة وأسباب ومغزى هذا التحول تبقى موضع تساؤل.

نظراً لهيمنة الاعتقادات النمطية، وربما نظراً لعدم إدراك الطرف العربي لأهمية الرأي العام الإسرائيلي، فإن الفلسطينيين والعرب لم يقوموا خلال العقود الماضية بإجراء استطلاعات للرأي العام داخل إسرائيل، وكل ما تسرب للقارئ العربي هو أخبار صحفية إسرائيلية اكتفت بوصف مقتضب لمواقف للرأي العام تجاه قضايا الساعة وهمومها. لكن القارئ العربي لم يطلع على عشرات المسوحات الإسرائيلية المنتظمة التي قامت بها دوائر أكاديمية إسرائيلية مختلفة طيلة عقدي الثمانينيات والتسعينيات.

عملت هذه الدراسة على تلافي هذا النقص بالحصول على المعطيات الخام الأصلية لتلك المسوحات، وخاصة تلك المتعلقة بمواقف الرأي العام الإسرائيلي تجاه قضايا الأمن والسلام والعلاقة مع الطرف الفلسطيني. كذلك قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بالتعاون مع معهد ترومان في الجامعة العبرية بإجراء ثلاثة استطلاعات أصلية للرأي العام الإسرائيلي، أجري أولها فور انتهاء قمة كامب دافيد في يوليو (تموز) من عام ٢٠٠٠، وأجري الثاني بعد ذلك بسنة، وأجري الثالث في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠١. وبذلك تمكن المركز من بناء أرشيف بمعطيات خام لعشرات الاستطلاعات عن الرأي العام الإسرائيلي تغطي الفترة من ١٩٦٩ حتى ٢٠٠١. هذه الدراسة مبنية على كافة هذه المعطيات الأصلية.

في ظل التطورات المتسارعة التي شهدتها العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية بعد فشل قمة كامب دافيد الثانية في يوليو (تموز) ٢٠٠٠، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية بعد ذلك بشهرين، وما تركه هذان الحدثان من تأثيرات كبيرة على الرأي العام الإسرائيلي، فإن الطرف العربي-الفلسطيني هو أحوج ما يكون في هذا الوقت لفهم "نبض الشارع" اليهودي-الإسرائيلي. سعت هذه الدراسة لبلورة فهم

أعمق لهذا "النبض" في محاولة لدراسة المتغيرات التي تؤثر عليه سلباً أو إيجابا، وللإجابة بالتالي على جملة من الأسئلة الهامة: بأي اتجاه يتحرك الرأي العام الإسرائيلي؟ ما الذي يؤثر عليه؟ هل يمكن للطرف العربي-الفلسطيني التأثير عليه؟ وكيف؟

يود المؤلف أن يتقدم بالشكر الجزيل لكل الجهات والأكاديميين الإسرائيليين الذين أسهموا في إخراج هذه الدراسة لحيز الوجود، وخاصة لمعهد ترومان في الجامعة العبرية الذي قدم المساندة اللازمة لكتابة الورقة الأولية، التي تم بناء هذه الدراسة عليها، وللتعاون مع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في إجراء ثلاثة استطلاعات للرأي العام الإسرائيلي خلال عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١؛ وللدكتور يعقوب شامير، من قسم الاتصال بالجامعة العبرية، الذي قدم النصح والمشورة بالإضافة إلى مجموعة متكاملة من المواد الأولية لمسوحات انتخابية تم إجراؤها منذ نهاية الستينات وحتى نهاية التسعينيات؛ وكذلك للدكتور أشر أريان، أستاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا، الذي قدم للباحث مجموعة المسوحات السياسية-الأمنية التي يقوم بها منذ منتصف الثمانينيات؛ ولتمار هيرمان وإبي ياعر اللذين وفرا للباحث فرصة الاطلاع على المواد الخام لكافة الاستطلاعات الشهرية التي أجرياها في معهد شتايمتز في جامعة تل أبيب منذ عام ١٩٩٤ وحتى نهاية عام ٢٠٠٠؛ ولكارول غوردن لإسهامها في مناقشة الجوانب المتعلقة بالدور الذي يلعبه الإحساس بالتهديد في تشكيل المواقف والآراء السياسية. كما يود المؤلف التقدم بالشكر لمينا تسيمح مديرة معهد داحف وخبيرة الاستطلاعات الإسرائيلية القديرة، التي قدمت كل التسهيلات الممكنة لتمكين المؤلف من الاستفادة من عشرات الاستطلاعات التي قامت بها خلال عقد التسعينيات.

ملخص

معتمدة على معطيات إسرائيلية خام، من عشرات استطلاعات الرأي التي يعود جمعها لسنوات ماضية تبدأ في عام ١٩٦٩وتنتهي في عام ٢٠٠١، تقوم هذه الدراسة بإجراء مسح للرأي العام اليهودي الإسرائيلي خلال العقدين الماضيين. ينقسم الكتاب إلى أربعة أجزاء: يصف الأول التطورات الأساسية في البيئة المحيطة بتشكل الرأي العام الإسرائيلي، ويصف الثاني التغيير في ذلك الرأي العام تجاه القضايا الرئيسية في عملية السلام، ويقوم الجزء الثالث بتحليل العوامل والظروف المسببة لذلك التغيير، فيما يقوم الرابع باستعراض ردة فعل الشارع الإسرائيلي على انتفاضة الأقصى. تستنتج الدراسة أنه بالرغم من التحول العام تجاه اليمين في النظام السياسي الإسرائيلي، فإن الرأي العام الإسرائيلي قد تحول تدريجياً وبشكل متزايد نحو تبني مواقف معتدلة وحمائمية في العلاقة مع الطرف الفلسطيني. لكن التوجه نحو الاعتدال لم يكن ثابتا، إذ شهد تراجعاً بين وقت وآخر. كما أنه لم يكن شاملاً، إذ بقي الرأي العام الإسرائيلي متشدداً تجاه بعض القضايا الرئيسية في عملية السلام. تقوم هذه الدراسة بشرح ديناميكية هذا الرأي العام مفسرة التوجه العام نحو الاعتدال وحالات التردد والتراجع التي شهدها.

تفحص الدراسة أربعة تطورات متصاعدة ومتبدلة شكلت محيطاً وبيئة للرأي العام وساهمت في التأثير عليه، بل وربما في تشكيل بعض جوانبه. إحدى هذه التطورات كان **التبدل الديمغرافي** في التشكيلة السكانية لإسرائيل، والتي شهدت صعود اليهود الشرقيين، أو السفارديم، واليهود الروس للعب دور متنامي، بل وحاسم، في التأثير على الخارطة السياسية الإسرائيلية الداخلية. التطور الثاني ذو الأهمية كان **انتقال السلطة السياسية** لائتلافات حكومية يمينية خلال معظم فترة الدراسة. أما التطور الثالث، فتمثل في **التحولات الاقتصادية والاجتماعية** التي شهدتها إسرائيل ابتداءا من منتصف الثمانينيات، والتي كان لعملية "الخصخصة" الاقتصادية و"الأمركة" الثقافية النصيب الأكبر فيها. أخيراً، تمثل التطور الرابع في تغيرات متسارعة في **العلاقة العربية الإسرائيلية**، ابتداءاً بعملية السلام المصرية-الإسرائيلية، مروراً ، بالانتفاضة الفلسطينية الأولى، وحرب الخليج، ومؤتمر مدريد للسلام، واتفاق أوسلو، وانتهاءاً باندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وما شابها من مواجهات مسلحة. لعبت بعض هذه التطورات، وخاصة التطوران الأول والثاني، دوراً في دفع الرأي العام الإسرائيلي تجاه التشدد في نظرته للعلاقة مع الطرف الفلسطيني، بينما عملت التغييرات التي أحدثها التطوران الثالث والرابع على جذب الرأي العام الإسرائيلي نحو الاعتدال.

تصف الدراسة تطور مواقف الرأي العام الإسرائيلي من خلال استعراض التغيرات التي حصلت تجاه سبع قضايا ذات علاقة بعملية السلام: إعادة أراض فلسطينية، قيام دولة فلسطينية، طبيعة التسوية المفضلة، إخلاء مستوطنات يهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حق العودة للاجئين الفلسطينيين وحقوق الفلسطينيين في القدس، التقدير الإسرائيلي لنوايا الشعب الفلسطيني والموقف تجاه منظمة

الـتحرير الفلسـطينية، الموقـف من اتفاق أوسلو، وأخيراً حجم التأييد لتوجهات اليمين واليسار في إسرائيل. وجدت الدراسة أن تغيراً ملموساً نحو الاعتدال قد طرأ على الرأي العام اليهودي الإسرائيلي تجـاه قضيتين رئيسيتين: إعادة أراض للفلسطينيين وقيام دولة فلسطينية. حصل أيضا بعض التقدم نحو الاعـتدال تجاه مسألتي إخلاء المستوطنات وتقدير النوايا الفلسطينية. لكن درجة التحول نحو الاعتدال بقيت محدودة جداً بالنسبة لقضيتي القدس واللاجئين.

في موضـوع **الأرض** هبطت نسبة المطالبين بضم المناطق الفلسطينية المحتلة من ٥٤٪ في عام ١٩٨٤ إلى ٣٩٪ في مطلع عام ١٩٩٣ قبل التوصل لاتفاق أوسلو. أما نسبة تأييد إعادة الأرض مقابل السلام فقد ارتفعت من ٤٦٪ في عام ١٩٨٤ إلى ٥٧٪ في عام ٢٠٠٠. كما أن الموافقة على إعادة مـناطق ذات أهمية تاريخية أو استيطانية فارتفعت بنسب متفاوتة خلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٠. ارتفع التأييد **لإعادة القدس الشرقية** مثلاً من ١٠٪ إلى ٢٣٪، ولإعادة غوش عتصيون من ١٥٪ إلى ٣٣٪، ولإعادة الأغوار من ١٨٪ إلى ٣٢٪، ولإعادة منطقة غرب نابلس الاستيطانية من ٣٠٪ إلى ٥١٪.

وجـدت الدراسة أن ردة فعل الشارع اليهودي في إسرائيل على **خطط التسوية** التي عرضت خلال التسعينيات (قبل اندلاع انتفاضة الأقصى) قد تأثرت بشكل بارز بالحلول المقترحة فيها لمشاكل القـدس واللاجـئين والمسـتوطنات، فـيما لم يظهر الشارع اهتماماً مماثلاً بمسألتي الأرض والدولة الفلسطينية. لهذا فإن نسبة تأييد ما سُمي "بخطة أبو مازن–بيلين" (التي أجلت قضايا القدس واللاجئين وضـمت معظم المستوطنين لإسرائيل) قد بلغت ٦٣٪ في عام ١٩٩٦ رغم أنها قد دعت للانسحاب من معظم الضفة والقطاع وإلى قيام دولة فلسطينية. أما خطة باراك التي قدمها أثناء قمة كامب دافيد في يوليو ٢٠٠٠ فلم تزد نسبة التأييد اليهودي الإسرائيلي لها عن ٣٣٪ لأنها تعرضت لأول مرة لبعض المحرمات الإسرائيلية مثل تقسيم القدس والسماح بعودة بضعة عشرات آلاف اللاجئين لإسرائيل.

وجـدت الدراسـة أيضاً أن تأييد **قيام دولة فلسطينية** قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً منذ مطلع الثمانينيات حين بلغت نسبته آنذاك ١٠٪ وحتى عام ٢٠٠٠ حين بلغت ٥٥٪. وفي الوقت الذي لم يطرأ فيه ارتفاع على نسبة تأييد إخلاء كافة **المستوطنات** اليهودية خلال الفترة من عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٠، فإن نسبة تأييد إخلاء بعض المستوطنات قد ارتفعت من ٥٣٪ إلى ٥٩٪. كما أن درجة الـتحول نحو الاعتدال في موضوع "**حق العودة**" للاجئين الفلسطينيين قد بقيت شبه معدومة حيث ارتفعت نسبة الاستعداد لمناقشة الموضوع من ٩٪ في عام ١٩٩٠ إلى ١٣٪ في عام ١٩٩٩.

لكـن تحـولاً بارزاً نحو الاعتدال طرأ على موقف اليهود الإسرائيليين من مسألة التفاوض مع مـنظمة **التحرير الفلسطينية** من ٢٠٪ في مطلع الثمانينيات إلى ٨٩٪ في عام ١٩٩٧. كما أن نسبة تأيـيد اتفاق أوسلو بقيت أعلى من نسبة معارضته طيلة الفترة بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٠. وجدت الدراسـة أيضاً أن نسبة تأييد التوجه اليساري بين اليهود في إسرائيل قد أخذت في الارتفاع التدريجي طـيلة عقـد التسعينيات، من ٢٥٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٤٢٪ في عام ٢٠٠٠. إن أهمية هذا التحول

تكمن في وجود فروقات كبيرة جداً بين مواقف اليمين واليسار من معظم قضايا عملية السلام. فمثلاً، بينما بلغ تأييد قيام دولة فلسطينية في عام ٢٠٠٠ حوالي ٨٠٪ بين مؤيدي التوجه اليساري فإنه لم يتجاوز ٣٠٪ بين مؤيدي التوجه اليميني. أما تأييد إعادة أراضٍ للفلسطينيين فوصلت نسبته ٨٤٪ بين مؤيدي اليسار و ٢٨٪ فقط بين مؤيدي اليمين. لكن الفروقات بين اليمين واليسار بقيت محدودة في مسألتي القدس واللاجئين.

أحدثت **انتفاضة الأقصى** تغيرات ملموسة على مواقف الشارع اليهودي في إسرائيل. كان من أبرز تلك التغيرات ذلك **التحول الواضح نحو اليمين** الذي شهدته الساحة السياسية الإسرائيلية حيث ارتفعت نسبة التأييد له من ٣٩٪ قبل الانتفاضة بقليل إلى ٥٢٪ بعد مرور بضعة أشهر على اندلاعها. أما اليسار فهبطت شعبيته من ٤٢٪ إلى ٣٠٪ خلال نفس الفترة. كما أظهرت الدراسة أنه لو جرت انتخابات برلمانية إسرائيلية في مايو ٢٠٠١، بعد مضي ثمانية أشهر على الانتفاضة، فإن عدد مقاعد اليمين سيرتفع من ٥٤ مقعداً إلى ٦٩ مقعداً بينما سينخفض عدد مقاعد اليسار من ٤٦ مقعداً إلى ٣٨ مقعداً.

وجدت الدراسة أن أسباب التحول نحو اليمين قد تنوعت. فقد رأى الشارع اليهودي في اللجوء الفلسطيني للسلاح تهديداً مباشراً لأمنه الشخصي مما ساهم في خلق أجواء من الخوف على أمن الدولة اليهودية ومستقبلها استغله اليمين الإسرائيلي للتلويح بوجود تهديد عربي فوري على وجود الدولة بحد ذاته. كما أن حكومة إيهود براك تمكنت من إقناع الرأي العام الإسرائيلي بأن الانتفاضة قد جاءت رداً على عرض إسرائيلي "سخي" وتنازلات كثيرة قدمت للفلسطينيين في قمة كامب دافيد قبل الانتفاضة بشهرين، وبالتالي فإن الانتفاضة تكشف حقيقة وجود رفض فلسطيني للسلام مع إسرائيل، بل ولوجود إسرائيل بحد ذاته. وقد استغل اليمين الإسرائيلي بدروه هذه المسألة مؤكداً على أن تلك التنازلات قد أضرت استراتيجياً بإسرائيل، وأنها لم تحز على تأييد الأغلبية الإسرائيلية. كما أن أجواء الانتفاضة خلقت إحساساً لدى الشارع الإسرائيلي بأن فرص السلام تتضاءل فيما تتعزز فرص الحرب، وقد دفع هذا بالشارع إلى لوم حكومة اليسار القائمة وإلى التحول نحو مواقف متشددة تجاه المنتفضين الفلسطينيين.

تميز رد فعل الشارع الإسرائيلي على الانتفاضة بالمطالبة بقمعها من خلال تبني سياسة أكثر تشدداً وأكثر استخداماً **للقوة العسكرية**، وبمعارضة إجراء مفاوضات طالما استمر إطلاق النار. فمثلاً، بلغت خلال عام ٢٠٠١ نسبة تأييد سياسة الاغتيالات حوالي ٩٠٪، فيما أيدت نسبة تجاوزت ٧٠٪ سياسة استخدام الدبابات، ونسبة ٥٧٪ سياسة الدخول للمناطق الفلسطينية المصنفة "أ"، ونسبة ٥٦٪ سياسة إبعاد عرفات عن السلطة، ونسبة ٥١٪ سياسة دفع السلطة الفلسطينية كلها للانهيار. انخفضت نسبة تأييد اتفاق أوسلو إلى أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٩٤ بوصولها إلى ٣٣٪ بعد مرور حوالي سنة على اندلاع الانتفاضة فيما ارتفعت نسبة معارضة الاتفاق إلى ٦٧٪.

رغم كل هذه التحولات السلبية لدى الرأي العام اليهودي في إسرائيل، فإن بعض المواقف من قضايا عملية السلام حافظت على اعتدالها. فمثلاً بقيت نسبة تأييد قيام **دولة فلسطينية** مرتفعة بوصولها في منتصـف عـام ٢٠٠١ إلى ٥٧٪. كما أن الموقف من **خطة كلينتون** التي عرضت في نهاية عام ٢٠٠٠، بعد مرور ثلاثة أشهر على الانتفاضة، كان أفضل من الموقف الإسرائيلي تجاه خطة براك التي قدمها رئيس الوزراء الإسرائيلي أثناء قمة كامب دافيد، إذ بينما وصل التأييد لمجمل خطة براك في يوليو ٢٠٠٠ إلى ٣٣٪، فإن التأييد لمجمل خطة كلينتون بلغ ٣٩٪ في مايو ٢٠٠١.

وقـد ازداد الاعتدال خاصة في القضايا المتعلقة **بالقدس**. ازدادت نسبة التأييد للانسحاب من الأحـياء العربية في القدس الشرقية من ٢٣٪ قبل الانتفاضة إلى ٥١٪ في مايو ٢٠٠١. كما أن نسبة تأييد جعل القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية ارتفعت خلال نفس الفترة من ١١٪ إلى ٣١٪، فـيما بلغت نسبة الموافقة على وضع الحرم الشريف تحت سيادة فلسطينية وحائط المبكى تحت سيادة إسرائيلية ٣٣٪ في مايو ٢٠٠١.

أما الموقف من **قضايا الاستيطان** فشهد أيضاً مزيداً من الاعتدال بعد الانتفاضة. فبالرغم من أن نسبة معارضة إخلاء أية مستوطنة في الضفة الغربية قد ارتفعت من ٢٦٪ قبل الانتفاضة إلى ٣٦٪ بعد اندلاعها، فإن نسبة تأييد إخلاء كافة المستوطنات ما عدا "الكتل الاستيطانية" بلغت في مايو ٢٠٠١ حوالي ٥٥٪، فيما أيدت في يونيو ٢٠٠١ نسبة من ٤٤٪ إزالة كافة المستوطنات فيما لو كانت هي آخر العقبات أمام التوصل لاتفاق سلام. كذلك فإن نسبة تأييد إخلاء مستوطنات قطاع غزة ارتفعت مـن ٤٧٪ في نوفمبر ٢٠٠٠ إلى ٦٢٪ في أكتوبر ٢٠٠١. وبعد صدور تقرير ميتشل فإن نسبة من ٦٧٪ أيدت في يوليو ٢٠٠١ تجميداً للاستيطان مقابل وقف لإطلاق النار.

أخـيراً، أعـادت الانتفاضة طرح موضوع "**الفصل**" في الشارع الإسرائيلي، حيث وجدت الدراسة أن إجماعاً قد تبلور بين اليمين واليسار حول ضرورة الفصل بين الطرفين. وقد فهم الكثيرون أن "الفصل" سيكون على الأرجح "**أحادي الجانب**" وسيأتي كحل للمعضلة التي واجهت الإسرائيليين: فهـم مـن جهة لم يرغبوا في إعادة احتلال المدن الفلسطينية، لكنهم في الوقت ذاته رفضوا "الوضع الـراهن" وفقـدوا الثقة بالفلسطينيين وبإمكانية التوصل لتسوية سياسية معهم. مع ذلك، فإن أغلبية واضـحة بقيـت معارضة "لانسحاب أحادي الجانب"، رغم استعداد الكثيرين لانسحاب محدود من مـناطق "غـير ضرورية" ولإخلاء مستوطنات "بعيدة" بهدف خلق مناطق "عزل" فاصلة بين المناطق الفلسطينية والإسرائيلية. وقد وجدت الدراسة أن إخلاء مستوطنات قطاع غزة قد لقي قبولاً من أغلبية يهود إسرائيل حتى لو جاء بدون اتفاق مع الطرف الفلسطيني.

تقـوم الدراسة بفحص خمسة متغيرات مستقلة ذات قدرة على تفسير التغيرات في الرأي العام الإسرائيلي، بما في ذلك لحظات التأرجح صعوداً وهبوطاً. هذه المتغيرات هي: التدين، والهوية، ومنظومة القـيم والأولويـات، وعوامـل ديمغرافـية متعددة (كالعمر، والتعليم، والدخل، والأصل العرقي)، والإحسـاس بالتهديد. وجدت الدراسة أن درجة التدين وتحديد الهوية هما أمران متلازمان، وكلاهما

يلعب دوراً بارزاً في تشكيل المواقف تجاه عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية. كذلك فإن متغيري التدين والهوية يؤثران بقوة على منظومة القيم لدى الإسرائيليين، مما يعطي طريقة ترتيب الأولويات القيمية قدرة ممتازة على التنبؤ بالمواقف السياسية. كما وجدت الدراسة أن العوامل الديمغرافية قادرة على تفسير الكثير من الاختلافات في المواقف السياسية.

وجدت الدراسة أن **درجة التدين** تلعب دوراً حاسماً في التأثير على مواقف الإسرائيليين من قضايا عملية السلام فكلما ازداد التدين ازداد معه التشدد وكلما نقص التدين ازداد الاعتدال. فمثلاً، بينما بلغ معدل تأييد قيام دولة فلسطينية للفترة ما بين ١٩٩٦-٢٠٠٠ حوالي ١٢٪ للملتزمين بكافة التعاليم الدينية اليهودية، فإن المعدل يرتفع ليصل إلى ٧٠٪ للذين لا يلتزمون بالتعاليم الدينية. وكذلك الحال بالنسبة لتأييد إعادة أراضٍ للفلسطينيين حيث يبلغ معدل الفترة نفسها ٢٧٪ للملتزمين بكافة التعاليم الدينية فيما يرتفع إلى ٦٩٪ للذين لا يلتزمون بها. أما اتفاق أوسلو فقد بلغ معدل تأييده ٢٠٪ بين الحريديم (أي الأشد تديناً) مقابل ٦٩٪ للعلمانيين (أي الأقل تديناً) وذلك خلال الفترة ما بين ١٩٩٤-٢٠٠٠. كما تظهر الدراسة أنه بينما يبلغ معدل تأييد اليسار ٧٪ من الملتزمين بكامل التعاليم الدينية، فإن النسبة ترتفع لتصل إلى ٥٩٪ من أولئك الذين لا يلتزمون بالتعاليم الدينية وذلك للفترة ما بين ١٩٩٦-٢٠٠٠.

يلعب **تعريف الهوية** دوراً مهماً في التأثير على المواقف من عملية السلام، فبينما يصل معدل تأييد قيام دولة فلسطينية ٦٤٪ بين الذين يعرّفون هويتهم الأولى على أنها "إسرائيلية" فإن المعدل ينخفض ليصل إلى ٣٨٪ فقط بين الذين يعرّفون هويتهم الأولى على أنها "يهودية" وذلك للفترة ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٠. وينطبق الأمر ذاته على الموقف من إعادة الأرض للفلسطينيين وعلى التعاطف مع اليسار.

وجدت الدراسة أيضاً أن **منظومة القيم والأولويات** تلعب دوراً بالغ الأهمية في تحديد المواقف السياسية المتعلقة بعملية السلام. فنجد مثلاً أن معدل تأييد قيام الدولة الفلسطينية يصل إلى ٦٩٪ بين أولئك اليهود الإسرائيليين الذين يضعون قيمة "الديمقراطية" على رأس سلم أولوياتهم، فيما يتراجع المعدل إلى ٦٠٪ بين الذين يضعون قيمة "السلام" على رأس سلم أولوياتهم، وإلى ٣٥٪ بين الذين يضعون قيمة "الأغلبية اليهودية" على رأس سلم أولوياتهم، وإلى ٢٤٪ بين الذين يضعون قيمة "أرض إسرائيل الكبرى" على رأس سلم أولوياتهم. وينطبق الأمر ذاته على الموقف من إعادة الأرض للفلسطينيين ومن التعاطف مع اليسار.

أما بالنسبة **للعوامل الديمغرافية** فتبين أن تأييد قيام دولة فلسطينية وإعادة الأرض للفلسطينيين واتفاق أوسلو واليسار يزيد كلما ازداد العمر، وكلما ازداد مستوى التعليم والدخل، وكلما كان الأصل العرقي إشكنازياً. في المقابل فإن نسبة التأييد لكل هذه المواقف تنخفض بين الأقل سناً وتعليماً ودخلاً وبين ذوي الأصول السفاردية.

كذلك يلعب **الإحساس الإسرائيلي بالتهديد** والخوف دوراً بالغ الأهمية في تفسير التأرجح في المواقف، تماماً مثلما هو قادر على تفسير التوجه نحو التشدد أو الاعتدال. بعبارة أخرى، تتأثر عملية تفضيل سياسة أو نهج معين تجاه الفلسطينيين بالطريقة التي يقدّر فيها الرأي العام الإسرائيلي طبيعة وحجم التهديد الذي يشكله العرب والفلسطينيون لأمن وسلامة الدولة اليهودية. فمثلاً لم يزد حجم التأييد لقيام دولة فلسطينية في عام ١٩٨٧ عن ٢١٪ عندما كانت نسبة المعتقدين بأن العرب يشكلون تهديداً وجودياً للدولة اليهودية تبلغ ٧١٪. وقد استمرت نسبة تأييد قيام الدولة في الارتفاع بموازاة الانخفاض في نسبة المعتقدين بوجود تهديد عربي وجودي ضد إسرائيل حتى عام ١٩٩٩ عندما هبطت نسبة الإحساس الإسرائيلي بالتهديد العربي الوجودي إلى ٤٧٪ حيث وصلت عندها نسبة تأييد قيام الدولة إلى ٥٧٪. وقد تبين أن الأمر ذاته ينطبق على مسألة تأييد إعادة الأرض للفلسطينيين.

وجدت الدراسة أيضاً أن هناك علاقة قوية بين تقدير اليهود الإسرائيليين للنوايا الفلسطينية من عملية السلام وموقفهم من قضيتي قيام الدولة الفلسطينية وإعادة الأرض، فكلما كان التقدير الإسرائيلي للنوايا الفلسطينية سلبياً، كلما رفضت أغلبية الشارع قيام الدولة وإعادة الأرض والعكس صحيح. فمثلاً بينما بلغ معدل تأييد قيام الدولة الفلسطينية ٣٢٪ بين الذين اعتقدوا بأن نوايا الفلسطينيين غير سلمية فإن هذا المعدل ارتفع إلى ٧٢٪ بين أولئك الذين اعتقدوا بأن نوايا الفلسطينيين سلمية وذلك للفترة ما بين ١٩٩٦-٢٠٠٠. كما أن التأييد لاتفاق أوسلو انخفض بين اليهود الإسرائيليين في تلك الأشهر التي شهدت حصول عمليات تفجيرية انتحارية داخل إسرائيل أو خلال مواجهات مسلحة مع أطراف فلسطينية.

طرأ خلال العقدين الماضيين تبدل وتأرجح في الإحساس الإسرائيلي بالخوف الناجم عن تقديره بوجود تهديد عربي-فلسطيني، وقد أثر هذا، بشكل موثق ومواز، على التوجه العام نحو الاعتدال. أدت أحداث معينة (مثل السنة الأولى من الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وحرب الخليج، والهجمات الانتحارية في عام ١٩٩٥، والمواجهات المسلحة مع الجيش الإسرائيلي في سبتمبر ١٩٩٦ ثم في مايو (آيار) ٢٠٠٠، وأخيراً الانتفاضة الفلسطينية الثانية) إلى زيادة المخاوف الإسرائيلية من نوايا الطرف الفلسطيني وعظمت الإحساس الإسرائيلي بالتهديد الموجه ضد إسرائيل. وقد أدى هذا بدوره إلى إيقاف أو إضعاف موجات الاعتدال، بل وإلى العودة غالباً بالإسرائيليين إلى مواقف سابقة متشددة. لكن ذلك لم يترك أثراً دائماً في معظم الأحوال، إذ سرعان ما عاد الرأي العام الإسرائيلي للسير تجاه الاعتدال بشكل يتوازى مع الاضمحلال التدريجي للإحساس بالتهديد.

باختصار إذاً، شهد الرأي العام اليهودي في إسرائيل سيراً **متردداً** نحو الاعتدال خلال العقدين الماضيين. يمكن بالتأكيد رؤية هذا التوجه نحو الاعتدال لدى كافة الإسرائيليين بغض النظر عن خلفياتهم أو معتقداتهم القيمية، لكن الاعتدال الأكبر والأكثر ثباتاً لا يبرز إلا بين العلمانيين والأقل تمسكاً بالتعاليم الدينية اليهودية، وبين أولئك الذين يحددون هويتهم الأولى على أنها "إسرائيلية" وليس "يهودية"، وبين أولئك الذين يضعون قيمتي "الديمقراطية" و"السلام" على رأس سلم أولوياتهم، (بعكس

أولئك الذين يضعون قيمتي "أرض إسرائيل الكبرى" و"الأغلبية اليهودية" على رأس قمة أولوياتهم) وبين من هم أكبر سناً، وأكثر تعليماً، وأكثر دخلاً، ومن يأتون من أصول عرقية أمريكية أو أوروبية (اشكناز). كذلك فإن أولئك الذين لا يرون خطراً كبيراً في النوايا الفلسطينية والعربية يميلون لاتخاذ مواقف أكثر اعتدلاً وحمائمية من أولئك الذين يقدرون وجود تهديد عربي فلسطيني بالغ الخطورة ضد دولة إسرائيل.

الفصل الأول
المـــقدمـــة

عكســـت نتائج الانتخابات الإسرائيلية لمنصب رئيس الوزراء في فبراير ٢٠٠١ انتصارا كبيرا لمعسكر اليمين الإسرائيلي عبر بدوره عن تحول مهم نحو التشدد لدى الرأي العام اليهودي في إسرائيل حصل خلال الأشهر الستة التي سبقت الانتخابات. ومع ذلك فإن نتائج تلك الانتخابات لا تكشف شيئا من حقيقة التحولات الهامة التي حدثت خلال العقدين الماضيين في موقف الرأي العام الإسرائيلي من عملية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية. تقوم هذه الدراسة بفحص هذه التحولات معتمدة في ذلك على مصادر إسرائيلية أولية.

للكتاب هدفان: أولا، وصف الرأي العام اليهودي الإسرائيلي تجاه الموضوع الفلسطيني وقضايا عملية السلام، وتتبع التغيرات التي حصلت عليه منذ مطلع الثمانينيات وحتى نهاية عام ٢٠٠١؛ ثانيا، إلقاء الضوء على العوامل التي لعبت دوراً رئيسيا في تشكيل هذا الرأي العام خلال تلك الفترة الزمنية بما في ذلك تلك التي أحدثت التحول نحو التشدد في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ وانتهت بانتخاب شارون رئيسا للوزراء. تركز الدراسة بشكل خاص على البيئة التي تبلور الرأي العام الإسرائيلي داخلها وســاهمت في تشكيله مثل التحولات الديمغرافية السكانية، وصعود اليمين للحكم خلال معظم الفترة قـيد البحث، وعملية الخصخصة الاقتصادية "والأمركة" الثقافية التي مرت بها إسرائيل في الثمانينيات والتسعينيات، وأخيراً، تقلبات العلاقات العربية–الإسرائيلية بما في ذلك عملية السلام التي انطلقت في بداية التسعينيات. للبيئة أيضا شق غير مادي يتعلق بالتيارات الثقافية–السياسية التي تبلورت وتطورت خلال العقود القليلة الماضية. تستعرض الدراسة هذه التيارات وتركز على مغزاها بالنسبة للمواقف من قضـــايا عملية السلام. كما تركز على الدور الذي يلعبه تعريف اليهودي الإسرائيلي لهويته وأولوياته، وعلى إحساسه بالتهديد الذي قد يمثله العربي والفلسطيني بالنسبة له، وعلى درجة تدينه أو علمانيته، وطبـــيعة خلفيته العرقية والثقافية، وأخيرا على الدور الذي تلعبه عوامل ديمغرافية مثل العمر والدخل والجـــندر (الجنس) وغيرها في التأثير على المواقف السياسية للشارع اليهودي–الإسرائيلي تجاه عملية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية.

بعـــبارة أخرى، بالإضافة لوصف المواقف الإسرائيلية تجاه عملية السلام والأسباب التي أدت للتغير فيها، تحاول هذه الدراسة الإجابة على سبعة أسئلة: ما هو دور الدين والانقسام الديني–العلماني في شرح الفروقات في المواقف اليهودية الإسرائيلية؟ ما هو الدور الذي يلعبه تعريف الفرد لهويته؟ ما هو الدور الذي يلعبه سلم الأولويات القيمية للفرد؟ ما هو الدور الذي يلعبه الانقسام العرقي؟ ما هو الدور

الـــذي تلعبه متغيرات ديمغرافية كالتعليم والعمر والدخل؟ ما هو الدور الذي يلعبه الإحساس بالتهديد والخطر؟ وأخيراً، ما هو الدور الذي تلعبه الانتماءات السياسية الحزبية؟

هـــذه الدراسة خليط من البحث النوعي والكمي. فهي من جهة تسعى إلى الربط بين مواقف سياسية (هي متغير الدراسة التابع) وتطورات تاريخية مادية وثقافية (هي جزء من المتغير المستقل). ومن جهـــة أخرى تعمل الدراسة على اكتشاف العوامل المؤثرة على المواقف السياسية من خلال البحوث المســحية الكمــية. يصف الفصل الثاني تلك التطورات التاريخية بشقيها المادي والثقافي بهدف وضع الــتغيرات في المواقـــف السياســية في ســياقها الموضوعي. أما الفصل الثالث فيستعرض المتغير التابع بالتفصيل، واصـــفاً الــتغيرات في المواقف الإسرائيلية تجاه قضايا محددة من عملية السلام مثل إعادة الأرض، وقـــيام الدولة، وحق العودة، والقدس، واتفاق أوسلو، وغيرها. يعتمد هذا الفصل على نتائج مســـوحات للرأي العام اليهودي في إسرائيل تم إجراؤها خلال الثلاثين عاماً الماضية، مع تركيز خاص على عقد التسعينيات نظراً لتوفر معلومات أكثر عنه.

أمـــا الفصل الرابع فيستعرض الفروقات في مواقف فئات المجتمع اليهودي المختلفة تجاه قضايا عملية السلام ساعياً لشرح الأسباب التي تقف وراء هذه الفروقات. تقسم الدراسة الفئات الإسرائيلية حســب درجة تدينها، وحسب تعريفها لهويتها الأولى، وحسب سلم الأولويات التي تضعه لنفسها، بالإضـــافة للتقسيمات الديمغرافية المتعارف عليها كالعمر، والدخل، والتعليم، والخلفية العرقية. يقسم الفصـــل الخامس الإسرائيليين حسب درجة إحساسهم بالتهديد والخوف من الطرف العربي وحسب تقديـــرهم لنوايا الفلسطينيين من وراء عملية السلام. يسعى هذا الفصلان للربط بين هذه الانقسامات وبين الاعتدال والتشدد والتأرجح في المواقف السياسية مع تركيز خاص على مواقف أربعة محددة هي: تأيـــيد قـــيام دولـــة فلسطينية، وتأييد إعادة أراضٍ للفلسطينيين، وتأييد اتفاق أوسلو، وتأييد اليسار الإسرائيلي. لقد تم اختيار موضوعات أربع للفحص والاختبار، وعدم الاكتفاء بموضوع واحد فقط، بهدف ضمان عدم وقوع أخطاء في تشخيص العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع. وقد تم اختيار هذه الموضـــوعات بـــالذات نظـــراً لأهميتها من جهة ولتوفر معلومات وافرة حولها وخاصة في فترة عقد التسعينيات. أما الفصل السادس فيستعرض التغيرات التي أحدثتها انتفاضة الأقصى على مواقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل تجاه كافة القضايا التي يناقشها الكتاب. يلقي الفصل السابع ضوءاً على دور الـــرأي العام في صنع السياسة في إسرائيل، وعلى الأسباب التي جعلت التحول نحو الاعتدال متردداً، وعلى مغزى ذلك كله بالنسبة لإمكانية التأثير على الرأي العام الإسرائيلي .

إن مصطلح "الرأي العام" المستخدم في هذه الورقة لا يشير، عند الحديث عن الفرد الواحد، إلى حقـــيقة موضـــوعية قابلة للقياس الدقيق. إن الرأي العام هو في جوهره مسألة غير موضوعية ومتقلبة وتـــتعلق أساسا بإدراك ذلك الفرد لما حوله بطريقة ذاتية فيها خلط بين الواقع كما يراه وبين توقعاته وتقييمه لهذا الواقع وقدرته على التعبير عما يجول في خاطره حوله. إن رأي ذلك الفرد قد يكون بالتالي سطحيا وغير مبني على حقائق.

وبالـــرغم من ذلك فإن للآراء الجماعية قوة كبرى. فهذه الآراء قد تكون حقيقية وفيها الكثير من الاستقرار بل والدقة فيما لو استخدم الباحث آليات قياس تتمتع بالمصداقية والثقة. تخلق هذه الآراء الجماعية، أو ما يسمى بالرأي العام، مناخا يسميه البعض "نبض الشارع" الذي لا يمكن لقائد أو حزب سياســـي أن يتجاهله. فنبض الشارع هذا هو الذي يؤدي لفوز مرشح أو حزب وسقوط آخر، وهو الذي يدفع بطرف لطرح مواقف تفاوضية معينة ورفض أخرى. ومن هنا، فإن نبض الشارع "حقيقة" قابلة للقياس.

للـــرأي العام الإسرائيلي دور مهم في تحديد الممكن سياسيا بسبب تأثير هذا الرأي على توازن القوى الحزبي وعلى نتائج الانتخابات. كما أنه مما لا شك فيه أن مسائل العلاقة مع الطرف الفلسطيني والأرض والأمـــن واللاجئين والمستوطنات والقدس هو قضايا تمس مباشرة الهوية والتاريخ والدين بل وأيضـــا الوجود بالنسبة للغالبية العظمى من اليهود في إسرائيل. ورغم أن من الصعب تصور حدوث صراعات داخلية دموية أو حرب أهلية بسبب الاختلافات الراهنة حول هذه الأمور، فإن سابقة اغتيال أسحق رابين واكتشاف وجود مجموعات يهودية إرهابية ومتطرفة في المستوطنات وبين المتدينين تجعل من غير المستبعد لجوء بعض هؤلاء للعنف ضد يهود آخرين في حالة قررت حكومة معينة الموافقة على اتفاق لا يلبي طموحات غالبية الإسرائيليين.

تستعمل هذه الورقة عبارة "عملية السلام" لتشير للجهود المختلفة الساعية لإنهاء حالة الحرب وإيقـــاف العنف بين الطرفين والتوصل لاتفاقات سلام معقولة بينهما تتضمن شروطا تتعلق بمختلف القضايا المختلف حولها. وبالتالي فإن ما يعنينا من مواقف الرأي العام الإسرائيلي هي تلك المتعلقة مثلا بطبـــيعة التسوية المفضلة ومسألة قيام الدولة الفلسطينية، والاستعداد لإعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة مقابل السلام، ومستقبل المستوطنات، والموقف من منظمة التحرير الفلسطينية ومن الشعب الفلسطيني، ومن أوسلو، ومن حق العودة وغيرها.

هـــناك عدة ملاحظات منهجية جديرة بالاهتمام. أولا، تعتمد الدراسة على مصادر إسرائيلية أولـــية متعددة هي استطلاعات للرأي العام الإسرائيلي قامت بإجرائها جهات مختلفة. هذا التنوع في المصادر يعني وجود صياغات مختلفة لموضوعات وأسئلة متشابهة. إن هذا الاختلاف في صياغة الأسئلة وطرح الموضوعات في استطلاعات الرأي يعني تقييد القدرة على مقارنة النتائج عبر الفترة الزمنية قيد البحث مما يصعب من إمكانية بلورة مؤشر واحد دقيق للفترة كلها. لهذا فإن هذه الدراسة تجنبت بلورة "مؤشـــر ســـلام" واحد يكون قادراً على قياس التغيرات في مواقف الرأي العام الإسرائيلي صعوداً أو هبوطاً.[١]

---

[١] اســـتفادت هذه الدراسة من عشرات المسوحات واستطلاعات الرأي التي أجريت بين اليهود الإسرائيليين ابتداءً من أغســـطس ١٩٦٩ وانتهاء بديسمبر ٢٠٠١. أقدم المسوحات كانت تلك التي جاءت قبل وبعد الانتخابات الإسرائيلية المخـــتلفة منذ نهاية الستينيات . بلغ عدد هذه المسوحات ١٦، وتراوح حجم العينة فيها بين ٥٠٠ شخص إلى حوالي ٢٠٠٠ شـــخص. أمـــا الاســـتطلاعات الســـنوية حـــول شؤون الأمن والسياسة التي أجراها مركز جافي للدراسات الاســـتراتيجية في جامعـــة تل أبيب فغطت الفترة ما بين ١٩٨٥ وحتى ٢٠٠١، وكان حجم العينة في كل منها حوالي

ثانيا، إن الاعتماد شبه الكلي على المصادر الإسرائيلية قد يطرح تساؤلا لدى القارئ والمحلل العربي والفلسطيني حول معنى المصطلحات المستخدمة في الاستطلاعات والتي قد يختلف الفهم العربي-الفلسطيني لها عن الفهم الإسرائيلي. فمفهوم "الدولة الفلسطينية" لدى القارئ الفلسطيني قد يعني دولة كاملة السيادة بحدود عام ١٩٦٧، فيما قد يعني المفهوم ذاته أمرا مختلفا للمبحوث الإسرائيلي. تسعى الورقة بقدر الإمكان إلى الإشارة لهذه الاختلافات كلما كان ذلك ممكنا.

ثالثاً، إن هذه الدراسة تتعلق بالرأي العام اليهودي في إسرائيل، ولهذا فإنها لا تشير إلى مواقف السكان العرب الإسرائيليين تجاه عملية السلام أو تجاه إسرائيل. إن السبب في هذا الاستثناء يعود لسبب واحد وهو غياب المعلومات عن مواقف الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل. لقد اقتصرت كافة الاستطلاعات الإسرائيلية خلال معظم سنوات الدراسة على عينات يهودية، ولهذا كان من الضروري لأغراض المقارنة أن تقتصر الدراسة على الرأي العام اليهودي.

رابعاً، لأن هذه الدراسة تركز على المتغيرات المؤثرة على الرأي العام الإسرائيلي فإنها معنية أساسا بالعناصر المتغيرة في الرأي العام أكثر من العناصر الثابتة. إن وجود بعض التغيير لا ينفي بالطبع وجود الكثير من الثبات، لكن التركيز على أحدهما قد يكون ذي دلالة سياسية حتى وإن كانت غير مقصودة. فالتركيز على الثبات قد يشير إلى ظواهر ونتائج تتعلق بمدى غياب استجابة المجتمع والسياسة في إسرائيل للتحولات والأحداث الكبيرة، كالانتفاضة أو عملية السلام، فيما قد يرى البعض في التركيز على التغيير انعكاسا لقراءة ذات مدلولات سياسية متعلقة بمردود تحول أو حدث معين. تعمل الورقة على الإشارة لهذه الثنائية وإلى أهميتها بدون الإجحاف بالهدف الأساسي للورقة المتمثل في وصف التغير وشرح العوامل المرتبطة بحدوثه.

أخيراً، لا يتعرض هذا الكتاب لمواقف الرأي العام اليهودي تجاه الأقلية-العربية الفلسطينية في إسرائيل ولا مستقبل العلاقة معها. كما أنه لا يتعرض لمواقف الإسرائيليين تجاه دولتهم إلا بالقدر الذي يلقي ضوءاً على مواقفهم من عملية السلام مع الفلسطينيين.[٢]

١٢٠٠ شخص، وبلغت نسبة الخطأ فيها ٣٪. أما الاستطلاعات الشهرية التي أجراها معهد شتايمتس لأبحاث السلام في جامعة تل أبيب فتجاوز عددها المائة وغطت الفترة ما بين ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠١، وبلغ حجم العينة في كل من هذه الاستطلاعات حوالي ٥٠٠ شخص ونسبة الخطأ ٤,٥٪. أما الاستطلاعات التي قام بها معهد داحف (برئاسة مينا تسيمح) فبلغ عددها ٤١ استطلاعاً وغطت فترات مختلفة طيلة عقد التسعينيات. بلغ حجم العينة في كل منها حوالي ٥٠٠ شخص ونسبة الخطأ ٤,٥٪. كما استفادت الدراسة من الاستطلاع الذي قامت به مؤسسة موديعين إزراحي الإسرائيلية في عام ١٩٩٦ حول "خطة أبو مازن-بيلين". بلغ حجم العينة في هذا الاستطلاع ١٠٤٠ شخص، وكانت نسبة الخطأ ٣٪. واستفادت أخيراً من الاستطلاعات الثلاث التي قام بها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله خلال عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١. تراوح حجم العينة في هذه الإستطلاعات بين ٥٢٥ و١٠٠٥ شخصاً، وتراوحت نسبة الخطأ بين ٣٪-٤,٥٪. شملت بعض هذه المسوحات سكانا عرب إسرائيليين لكن الدراسة اقتصرت على العينة اليهودية فقط.

[٢] للاطلاع على دراسة مسحية حول مواقف اليهود الإسرائيليين تجاه الأقلية العربية-الفلسطينية في إسرائيل وبالعكس، أنظر مقالة أسعد غانم "الصهيونية، ما بعد الصهيونية، وضد الصهيونية في إسرائيل: اليهود والعرب في الصراع حول طبيعة الدولة"، **قضايا إسرائيلية** (خريف ٢٠٠١)، ص ص ٤-١٥.

الفصل الثاني
البيئة العامة للرأي العام الإسرائيلي

يتأثر الرأي العام بالبيئة التي يتبلور ويتطور فيها كما يؤثر عليها، أي أن العلاقة بين الاثنين متبادلة. سنحاول في هذا الفصل تلمس البيئة بشقيها: الواقع المادي المتغير (من تحولات سكانية، وتغيرات برلمانية وائتلافية، إلى تحولات اقتصادية-اجتماعية، وتطورات في العلاقات العربية-الإسرائيلية) والواقع الثقافي-السياسي المتبلور (بتياراته الأربعة: التيار الديني-القومي المتطرف، والتيار القومي التقليدي، والتيار القومي الديمقراطي، والتيار الديمقراطي التقدمي).

إن مما لاشك فيه أن الواقع المادي كان هو الأكثر نفوذاً وسطوة، حيث أثر بقوة على عملية تشكيل وتأقلم التيارات الثقافية-السياسية وعلى التحولات في الرأي العام. كذلك، فإن التيارات الثقافية بدورها ساهمت في الدفع باتجاه تطورات مادية معينة (كالخصخصة مثلاً) مما عزز بدوره تيارات ثقافية معينة على حساب أخرى. وينطبق الأمر ذاته على الرأي العام الذي يقرر، في يوم الانتخابات، طبيعة التركيبة البرلمانية وبالتالي من يشكل الحكومة ويقودها. بين الانتخابات، تصنع الحكومات السياسات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بدورها على التيارات الثقافية والرأي العام. وهكذا دواليك.

بعبارة أخرى، لا يمكننا فهم الرأي العام الإسرائيلي بدون فهم واقعه المادي والثقافي. فنحن بالطبع بحاجة لفهم الظروف التي سهلت أو أعاقت تطورات وتحولات معينة في مواقف الرأي العام الإسرائيلي. لكن الأهم من ذلك، أن هذه التطورات والتحولات في المواقف تجاه قضايا عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية لم تعكس تغيرات طارئة في المواقف والائتلافات السياسية والحزبية، بل عكست أيضا (كما سنرى لاحقا) تبلور وتطور واقع مادي معين وتيارات ومدارس ثقافية-سياسية معينة تختلف فيما بينها، ليس فقط حول قضايا عملية السلام، بل أيضاً حول جوهر وهوية وقيم الدولة اليهودية.

(١) واقع متغير

شهد العقدين الماضيين تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية شكلت بمجملها بيئة مادية عامة أثرت بشكل بالغ على تشكيل الرأي العام الإسرائيلي. في نهاية السبعينيات دفعت بعض هذه التطورات بالمجتمع والسياسة في إسرائيل نحو اليمين، وبالتالي التشدد، فيما دفع البعض الآخر نحو اليسار، وبالتالي الاعتدال. أبرز هذه التحولات كانت تلك المتعلقة بانتقال السلطة الحاكمة لليمين خلال معظم هذه

الفــترة وبحــدوث تطورات أيديولوجية وسياسية داخل المعسكرين السياسيين الكبيرين. وقد شكلت التحولات السكانية الديمغرافية واحدة من الأسباب وراء التقلب في انتقال السلطة وتحولات الرأي العام نحو اليمين ونحو اليسار. كذلك شهدت إسرائيل خلال هذه الفترة تحولات اقتصادية واجتماعية هامة نحو الخصخصة و "الأمركة" في سياق تحولات عالمية نحو العولمة. أخيرا، فإن التطورات المتعلقة مباشرة بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي مثل التوسع الهائل في عملية الاستيطان، والانتفاضة الفلسطينية الأولى، ومؤتمر مدريد، واتفاق أوسلو، وقيام السلطة الفلسطينية، والعمليات التفجيرية والانتحارية في إسرائيل، والانتفاضة الثانية لعبت كلها أدوارا مختلفة ساهمت بالتأثير على الرأي العام الإسرائيلي. كانت المحصلة النهائية للصراع والتنافس بين كافة هذه التطورات هو حصول تحول ملموس، وإن كان متردداً، نحو الاعتدال لدى الرأي العام اليهودي الإسرائيلي كما سنرى لاحقاً.

(أ) تحولات سكانية

شــهد ربع القرن الأخير تحولات سكانية بالغة الأهمية في إسرائيل، حيث ارتفعت نسبة اليهود الشــرقيين (السفارديم ذوي الأصول الآسيوية والأفريقية) نتيجة لارتفاع نسبة الولادة بينهم ليصبحوا الأغلبية فيما هبطت نسبة اليهود الغربيين (الإشكناز أو ذوي الأصول الأمريكية والأوروبية). كذلك فــإن نسبة اليهود المتدينيين (الأرثوذكس) قد ارتفعت أيضا نتيجة لارتفاع نسبة الولادة بينهم. ورغم ارتفاع نسبة الولادة بين المواطنين العرب الإسرائيليين أيضا، فإن الهجرة المتتالية لليهود لإسرائيل أبقت نســبة هؤلاء العرب في عام ٢٠٠٠ كما كانت عليه عند قيام الدولة اليهودية، أي حوالي ٢٠٪ من الســكان. فمنذ قيام إسرائيل بلغ عدد المهاجرين إليها حوالي ثلاثة ملايين كان آخرهم حوالي مليون مهاجر قدموا خلال عقد التسعينيات من دول الاتحاد السوفيتي سابقا.

عملــت هــذه التحولات السكانية على دفع إسرائيل تجاه اليمين السياسي. فقد كان دخول الــيهود الشــرقيين للحياة السياسية في السبعينيات قد جاء على خلفية معارضتهم للمؤسسة الحاكمة آنذاك، أي حزب العمل واليسار، ومنذ ذلك الحين فإن معدل تصويت اليهود الشرقيين لليمين يزيد عن ٥٥٪. ويــزداد المــيل للــيمين بشكل دراماتيكي بين المتدينين الذين يبلغون اليوم حوالي ٢٠٪ من الناخــبين. وقــد صوت حوالي ٩٥٪ منهم لصالح مرشح اليمين في انتخابات رئاسة الوزراء في عام ١٩٩٦. ورغم أن نسبة مماثلة من المصوتين العرب قد صوتت لصالح مرشح اليسار في تلك الانتخابات فــإن نسبة من يحق لهم التصويت بين العرب لم تزد آنذاك عن ١٠٪. إضافة لذلك فإن نسبة مشاركة العــرب في التصويت أقل من نسبة التصويت لدى اليهود المتدينين. أخيرا، فإن المهاجرين الروس رغم علمانيتهم وتقلب أنماط تصويتهم فإنهم يميلون للتصويت لصالح اليمين.

(ب) صعود اليمين للحكم

صعد اليمين للحكم في عام ١٩٧٧ مشكلا أول حكومة إسرائيلية بزعامة الليكود. وقد استمر في الحكم حتى عام ١٩٤٨ حين تشكلت حكومة وحدة وطنية جمعت اليمين واليسار معا. لكن اليمين عاد ليحكم بمفرده مرة أخرى في عام ١٩٨٨، واستمر في ذلك حتى فوز حزب العمل، بزعامة اسحق رابين، في الانتخابات الإسرائيلية في عام ١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٦ تمكن مرشح الليكود، بنيامين نتنياهو، من الفوز في انتخابات رئاسة الوزراء بناءا على نظام انتخابي جديد مشكلا حكومة يمينية بقيت في الحكم حتى عام ١٩٩٩ عند فوز إيهود براك برئاسة الوزراء وتشكيله حكومة من اليسار والوسط والمتدينين. وقد بقي براك في الحكم حتى فبراير ٢٠٠١ حين تغلب عليه مرشح الليكود، أرييل شارون، الذي شكل بدوره حكومة وحدة وطنية شارك فيها حزب العمل إلى جانب أحزاب من الوسط والمتدينين واليمين المتطرف.

إن مما لا شك فيه أن صعود الليكود للحكم في نهاية السبعينيات قد ساهم في خلق أجواء من التشدد لم ينعكس فقط على طبيعة وسياسات الائتلافات الحاكمة منذ ذلك الوقت وإنما أيضا على المواقف والقضايا التي طرحتها الصحافة ووسائل الإعلام الإسرائيلية مما شكل بدوره مؤثرا على الرأي العام الإسرائيلي. نتيجة لذلك تعززت مكانة اليمين لدى الرأي العام الإسرائيلي منذ السبعينيات وحتى مطلع التسعينيات. لكن عودة حزب العمل للحكم في عام ١٩٩٢ كشف عن تراجع في قوة اليمين وتصاعد في قوة اليسار بقي مستمراً حتى عام ١٩٩٥ حين نجح اليمين في تعبئة الشارع الإسرائيلي مؤديا إلى عودة الليكود للحكم في عام ١٩٩٦. بقي اليمين في الحكم حتى عام ١٩٩٩ حين ظهر تعاظم واضح في قوة اليسار لدى الرأي العام الإسرائيلي مؤديا لفوز إيهود براك، مرشح اليسار، في ذلك العام. لكن اليسار لم يتمكن من الحفاظ على شعبيته الكبيرة التي أوصلته للحكم، وبدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ في فقدان شعبيته وخاصة على ضوء اعتقاد الشارع الإسرائيلي بأن براك قد قدم تنازلات تفريطية واسعة في قمة كامب دافيد في يوليو ٢٠٠٠ وفي مفاوضات طابا في يناير ٢٠٠١، وعلى ضوء اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية بعد ذلك بشهرين، مؤديا بالتالي إلى هزيمة صعبة لليسار في مطلع عام ٢٠٠١.

مع تحول النظام الانتخابي الإسرائيلي إلى الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء في عام ١٩٩٦ أصبح ممكنا للناخب الإسرائيلي أن يصوت لحزبه المفضل في ورقة واحدة وأن يصوت لرئيس الوزراء المفضل لديه في ورقة أخرى. وقد شجع هذا النظام على بلورة توجهات متناقضة، إذ أصبح ممكنا للناخب التصويت لحزبه الصغير المفضل مشجعا بذلك التعددية الحزبية على حساب الأحزاب الرئيسية الكبيرة. وفي نفس الوقت شجع هذا النظام الانتخابي على بروز ثنائية سياسية قضت على فرص ظهور مرشحين من الوسط مما دفع إلى تعزيز ثنائية الانقسام السياسي الإسرائيلي القائم على معسكرين كبيرين هما اليمين واليسار. وقد أثر هذا بدوره على موقف الرأي العام من عملية السلام نظرا لاتخاذ المعسكرين الكبيرين مواقف كانت غالبا ما تكون متناقضة أو متعارضة من قضايا عملية السلام.

لم تقتصر الاختلافات حول عملية السلام على معسكري اليمين واليسار بل برزت اختلافات داخل كلا المعسكرين. فبينما طرح حزب الليكود مثلا في برنامجه الانتخابي لعام ١٩٩٦ موقفا يدعو لاحترام الاتفاقات الدولية التي وقعتها إسرائيل، مثل اتفاق أوسلو، فإن حزب المفدال اليميني الديني رأى في اتفاق أوسلو كارثة قومية. كذلك بينما اكتفى حزب العمل في نفس العام بعدم معارضة قيام دولة فلسطينية فإن حزب ميرتس اليساري الحمائمي أيد قيامها بصراحة ووضوح.

لقد أدت حقائق أوسلو القائمة على الأرض، تماما مثلما أدت حقائق الاستيطان الواسع، إلى دفع أحزاب إسرائيلية للتخلي عن أجزاء من أيديولوجيتها ومواقفها السياسية. فمثلا، انتقل معسكر اليمين من الرفض القطعي للتنازل عن أي جزء من "أرض إسرائيل" قبل التوقيع على الاتفاق الانتقالي الفلسطيني-الإسرائيلي في عام ١٩٩٥ إلى الاستعداد للتنازل عن أجزاء هامة منها بما في ذلك مدينة الخليل في عام ١٩٩٧. أما العمل فقد انتقل من رفض قيام الدولة الفلسطينية والدعوة للخيار الأردني إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩٣ وإلى الاستعداد في عام ٢٠٠٠ للاعتراف بقيام دولة فلسطينية في الغالبية العظمى من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وإلى اعتبار الأحياء العربية في القدس الشرقية عاصمة لتلك الدولة. لقد ساهم هذا التحول في مواقف الأحزاب الكبيرة في التأثير على مواقف الرأي العام الإسرائيلي من مختلف قضايا عملية السلام بما في ذلك تلك التي كانت موضوعا لإجماع إسرائيلي واسع في السابق.

كما شهد العقدين الماضيين، وبشكل مرتبط بصعود اليمين للحكم، تصاعدا في عملية الاستيطان اليهودي للأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل جعل من الاستيطان حقيقة جوهرية لم يكن بإمكان الرأي العام الإسرائيلي تجاهل تبعاتها على عملية السلام والعلاقة مع العرب وخاصة الفلسطينيين منهم. كما أن هذا الواقع الاستيطاني المتصاعد اكتسب خلال هذه الفترة زخما جعل من الصعب على أي حكومة إسرائيلية، حتى ولو كانت يسارية، أن تحد من حجمه أو أن تتحكم في مساره. أنتجت العملية الاستيطانية مع نهاية عقد التسعينيات شبكة واسعة من المدن والقرى الاستيطانية والطرق الالتفافية والمناطق الصناعية والزراعية التي خدمت ما يزيد عن أربعمائة ألف مستوطن منهم مائتي ألف في القدس الشرقية. أدى هذا النجاح الاستيطاني لتعميق الانطباع لدى الكثيرين باستحالة تفكيك المشروع الاستيطاني، وأخذ الكثيرون يبحثون عن طرق للتوفيق بين قناعتهم تلك وبين إيمانهم بضرورة التوصل لتسوية سلمية.

(ج) تحولات اقتصادية واجتماعية

قامت إسرائيل خلال العقدين الماضيين بخصخصة الكثير من النشاطات التي كانت في السابق حكرا على الدولة والمؤسسات العامة. وقد أدى ذلك إلى إضعاف مركز السلطة وتعزيز نفوذ الشارع على التحولات الاجتماعية والاقتصادية. وقد تأثرت مجالات الإعلام والتعليم العالي والاقتصاد بشكل خاص من هذا التطور. كما وتأثر عالم السياسة الداخلية أيضا عندما حلت الانتخابات التمهيدية محل

قرارات القيادات الحزبية معززة بالتالي دور الشارع في العملية السياسية الحزبية ومضعضعة دور الجهاز الحزبي والقيادات التقليدية.

ولعـل أهـم نتيجة على الإطلاق لهذا التطور هو تغلب سيادة آلية وقوى السوق على سيادة الدولة وبيروقراطيتها كمصدر للشرعية في ترتيب الأولويات والأجندة الاجتماعية والسياسية للدولة؛ ذلـك لأن الدولة وبيروقراطيتها قد ضعفت بشكل جذري حين تم خصخصة معظم شركاتها، وانتهى دور الصـحافة الحزبـية فيها، وانتقلت خدماتها المهنية إلى المجال التجاري. بانتهاء ثقافة دولة الرفاه ضـعف دور الأيديولوجيا (وخاصة لدى أصحاب التوجهات العلمانية) لتحل محلها تدريجيا الثقافة الاستهلاكية للسوق الحرة مدفوعة بقوى اقتصادية غير مقيدة، وهذه بدورها ساهمت في إضعاف البنية المؤسسية والقيمية للدولة.

لأن هـذا الـتطور كـان متوازيا مع حصول تطورات بالغة الأهمية على المواقف العربية تجاه إسـرائيل باتجـاه إنهاء الصراع وعقد اتفاقات سلام، فإن النتيجة الرئيسية لكل ما سبق كان إضعاف مفهوم "الدولة المحاصرة" "والدولة الحصن". وقد عبر عن ذلك التراجعُ في مُصروفات الدفاع الإسرائيلية خلال العقدين الماضيين من حوالي ربع الدخل المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٤ إلى ٨,٦٪ بعد عقد من ذلك. وبالنسبة للقيمة المطلقة للمصروفات فإن التراجع كان كبيرا أيضا حيث بلغت قيمة المصروفات في عـام ١٩٩٤(٦,٦) ملـيار دولار مقارنة مع (١١,٣) مليار دولار في العام ١٩٨٤ (على أساس أسعار عام ١٩٩٤). كان هذا التراجع تدريجيا وجاء متوازيا مع التطورات المتعلقة بالخصخصة وتلك المتعلقة بالتغيرات التي طرأت على المواقف العربية تجاه إسرائيل. ومن الضروري الانتباه أنه خلال العقد المذكور تولى الحكم في إسرائيل ائتلافات يمينية وأخرى يسارية بدون أن يكون لذلك تأثير على التوجه العام للإنفاق العسكري.

بعـبارة أخرى، كلما اضمحل التهديد العربي لإسرائيل في أذهان الشارع الإسرائيلي (في ظل سياسـة الخصخصة الاقتصادية)، كلما قلت الموارد التي وضعها المجتمع لمواجهة ذلك التهديد وتوفير الحماية، مؤديا بالتالي إلى ظهور اهتمام إسرائيلي "بثقافة السلام" و إلى قلة الطلب على الأفكار والقيم والأيديولوجـيا التحريضية ضد العرب. باختصار تأثر الصراع العربي- الإسرائيلي بنفس ديناميكيات السوق الحرة، بما في ذلك مبادىء العرض والطلب.

إنه نفس المبدأ الذي يدفع جمهور المشاهدين في إسرائيل، وفي بلدان أخرى كالولايات المتحدة، لتفضيل البرامج الترفيهية على البرامج الإخبارية والتوثيقية، ذلك لأن خصخصة الإعلام قد أدت تلقائيا إلى تقليص في نوعية وكمية المعلومات السياسية المتاحة للمشاهد مقارنة بالبرامج الترفيهية. فمثلا، بينما شاهد في بداية الثمانينيات حوالي ٩٥٪ من مشاهدي التلفزيون في إسرائيل البرنامج الإخباري المسائي عـلى المحطة الوحيدة للدولة، فإن هذه النسبة انخفضت في منتصف الثمانينيات إلى ٣٠٪ فقط. بعبارة أخـرى: كـلما ضعفت الدولة وبيروقراطيتها، كلما فقدت القدرة على تحديد طبيعة الصراع وكلما تحكمت بذلك عوامل السوق.

يجدر الإشارة إلى أن العولمة قد عززت من هذه التوجهات حين جعلت مراكز القوة الاقتصادية والاجتماعية في مناطق خارج حدود الدولة اليهودية، مهددة بالتالي فردية وتمايز البيئات المحلية الاجتماعية-الثقافية وخالقة نوعا من التماثل مع الآخرين حتى لو كان هؤلاء أعداءً في البعد السياسي المحلي. لعبت العولمة في المجال الإعلامي – المعلوماتي دورا بارزا أيضا في إضعاف سيطرة الدولة والنخبة الحاكمة على عملية تبادل وإيصال المعلومات حين أضعفت الاعتبارات المحلية القومية-الدينية في صياغة هذه البضاعة.

أطلق بعض المراقبين وعلماء الاجتماع والسياسة على التحولات الاقتصادية والاجتماعية-الثقافية التي شهدتها إسرائيل خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات وصف "أمركة إسرائيل"، وذلك في إشارة لتأثيرات الثقافة ونمط الحياة الأمريكية على حياة الفرد الإسرائيلي وسلوكه الاستهلاكي. تبرز هذه الأمركة في مظاهر تتعلق باقتصاد السوق والاهتمام بالحريات الفردية والحقوق المدنية والحكم الديمقراطي، وفي دور الاستهلاك في تحديد العرض، وفي تحكيم الاعتبارات التجارية في كثير من جوانب الحياة الاجتماعية وفي الصراع حول تحديد طابع الدولة المدني-الديني.

إن مما لا شك فيه أن "الأمركة" قد تأثرت أيضا بالنجاح الجزئي لعملية السلام، إذ كلما ضعف إحساس الفرد بالتهديد كلما ضعفت قوى التطرف والعسكرة وحصل تحول من استقطاب حول الأجندة القومية-الأمنية إلى تلك المتعلقة بالهوية الجماعية وخاصة دور ومكانة الدين. لكن "للأمركة" الإسرائيلية حدوداً لم تستطع تخطيها، فهوية الدولة لا تزال اليهودية، وهي سبب وجوهر وجودها. وهذا يتعارض مع معنى "الأمركة" إذ بينما يسعى النهج الأمريكي للفصل بين الدين والدولة فإن النظام السياسي الإسرائيلي لا يفعل ذلك.

(د) تطورات العلاقة الإسرائيلية-العربية

شهدت نهاية السبعينيات والثمانينيات تطورات أخرى هامة مثل التوصل لمعاهدة سلام مع مصر، وهي الدولة التي شكلت حتى تلك اللحظة التهديد العسكري الأكبر للدولة اليهودية. وشهدت حرب لبنان وخروج المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير من ذلك البلد إلى منافي جديدة، وتم بذلك إزالة أي تهديد عسكري مباشر مثله الفلسطينيون في الخارج لإسرائيل. لكن الانتفاضة الفلسطينية الأولى في نهاية عام ١٩٨٧ أعادت لأذهان الإسرائيليين حقيقة وجود احتلال إسرائيلي لمليوني فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحقيقة رفض الفلسطينيين ومقاومتهم لهذا الاحتلال، مما أعاد للإسرائيليين بعضا من الإحساس بالخطر والتهديد وأجبرهم، بعد حين، على البحث عن خيارات أخرى غير الحفاظ على الوضع الراهن آنذاك.

مع انتهاء عقد الثمانينيات حصلت تطورات أمنية وسياسية أخرى شكل بعضها (مثل حرب الخليج وإطلاق الصواريخ العراقية على المدن الإسرائيلية) تهديداً مباشراً لأمن وسلامة الفرد الإسرائيلي، فيما فتحت تطورات أخرى لاحقة الباب أمام إمكانية بدء عملية سلام فلسطينية إسرائيلية. ففي نهاية

عام ١٩٨٨ قبلت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية وبقرار ٢٤٢ المتعلق بانسحاب إسرائيل لحدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وبإنهاء حالة الحرب والعداء. وفي عام ١٩٩١ تم افتتاح مؤتمر مدريد للسلام بمشاركة فلسطينية وإسرائيلية وعربية ودولية. وفي عام ١٩٩٣ تم توقيع اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فاتحا الباب أمام قيام مرحلة انتقالية شكل الفلسطينيون خلالها سلطة ومؤسسات وطنية بانتظار التوصل لحل دائم خلال خمس سنوات من قيام السلطة الفلسطينية. ورغم أن سنوات الحكم الذاتي الفلسطيني قد شهدت أحياناً استمراراً للصراع والعنف بين الطرفين فإن قدراً كبيراً من التعاون الاقتصادي والأمني قد تبلور. إن مما لا شك فيه أن عملية السلام قد أحدثت تغييراً لدى الرأي العام الإسرائيلي، إذ أكدت لهم أن هناك شريكاً عربيا وفلسطينياً، وأن الحرب ليست بالتالي حتمية، وأن استمرار الوضع الراهن سيكون مكلفا، وأن الوقت قد حان للتفكير جديا بالتنازلات التي ستقدمها إسرائيل للطرف الآخر. لكن الانتفاضة الفلسطينية الثانية فاجأت الإسرائيليين وأعادت إليهم الإحساس بالخطر والتهديد في وقت ظنوا فيه أن قيادتهم السياسية قد قدمت تنازلات تفاوضية كبيرة للطرف الفلسطيني في مؤتمر كامب دافيد قبل الانتفاضة بشهرين.

(٢) ثقافات سياسية تتبلور:

من الخطأ الافتراض أن الفروقات بين الإسرائيليين في مواقفهم تجاه قضايا عملية السلام، وهي فروقات كبيرة، إنما تعود لتقديرات سياسية أو حزبية مختلفة. ففي إسرائيل مزيج من الأيدلوجيات والمعتقدات والفروقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتباعدة التي تجعل من الفروقات حول قضايا السلام تعبيراً عن خلافات ثقافية-سياسية حول الدين والهوية والقيم العليا للدولة قبل أن تعبر عن خلافات في التوجهات الحزبية السياسية. وهذا هو منطلق هذه الدراسة وما ستسعى إلى إبرازه، وخاصة في الفصل الرابع.

إن افتراض وجود فروقات كبيرة في مواقف الرأي العام لإسرائيل تجاه عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية أمر يمكن إثباته بسهولة، كما سنرى لاحقاً. مع ذلك، يجب ألا يغفل عن بالنا أن هناك أيضا إجماعاً إسرائيلياً شعبياً حول بعض قضايا عملية السلام. فمثلا، لن يكون من السهل إيجاد فروقات ذات مغزى بين التيارات الثقافية —السياسية الإسرائيلية حول مسألة العودة الفعلية لملايين اللاجئين الفلسطينيين لإسرائيل، أو حول السيادة الإسرائيلية على الأماكن المقدسة لدى اليهود مثل حائط المبكى أو على الحي اليهودي في البلدة القديمة في القدس الشرقية المحتلة. كما أن من الضروري التذكير أن الإجماع هو مسألة عرضة للتغيير، وأن ما كان صحيحا قبل عشرين سنة (تجاه الدولة الفلسطينية مثلا) قد لا يكون كذلك اليوم.

لأن تركيز الدراسة ينحصر في المواقف من قضايا عملية السلام، فإنها قسمت الإسرائيليين إلى مجموعتين: المعتدلين والمتشددين. اعتبرت الدراسة أن المعتدلين هم أولئك الذين يؤيدون كل أو معظم

الأمـــور التالـــية: إعادة أراض للفلسطينيين، قيام دولة فلسطينية، إخلاء المستوطنات، الانسحاب من شـــرقي القدس، حق العودة، الاعتراف والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، واتفاق أوسلو. أما المتشـــددون فهـــم أولئك الذين يعارضون كل أو معظم هذه الأمور. افترضت الدراسة أن المتشددين بغالبيـــتهم الســـاحقة، يعرّفون أنفسهم على أنهم يمينيون، بينما يعرّف المعتدلون، بغالبيتهم الساحقة، أنفسهم على أنهم يساريون. إفترضت الدراسة بالتالي أن الفروقات في مواقف المعتدلين (أو اليساريين) والمتشـــددين (أو اليمينـــيين) إنما تعكس رؤى وثقافات سياسية-أيدلوجية مختلفة لها جذور في الدين والهوية والقيم، بل وربما أيضا في الخلفية العرقية ودرجة التعليم والدخل والعمر.

ونظراً لأن هذا التقسيم قد يبدو جامداً، غير قادر على الأخذ بعين الاعتبار درجات متعددة من التشـــدد والاعـــتدال، فإن الدراسة كانت معنية (كلما كان ذلك ممكناً، أي كلما توفرت المعطيات اللازمـــة) بتقسيم الشارع الإسرائيلي إلى أربعة مجموعات. وقد انطبق هذا بشكل خاص على درجة الـــتدين وطبيعة القيم وسلم الأولويات. لكننا في أحياناً أخرى كنا مضطرين للاكتفاء بتقسيم ثلاثي، كما فعلنا بالنسبة للتوجه السياسي: يساراً ووسطاً ويميناً، أو تقسيم ثنائي، كما فعلنا بالنسبة للهوية: إسرائيلية أو يهودية.

آخذيـــن بعـــين الاعتـــبار النتائج التي توصلنا إليها من مراجعة التوجهات العامة للرأي العام الإسرائيلي خلال ربع القرن الأخير، بالإضافة لدراسات إسرائيلية وغير إسرائيلية متعددة حول التيارات والمـــدارس الثقافـــية-السياسية الإسرائيلية، فإننا اخترنا التقسيم الرباعي التالي: التيار الديني-القومي المتطرف، التيار القومي التقليدي، التيار القومي الديمقراطي، والتيار الديمقراطي التقدمي.

(أ) التيار الديني-القومي المتطرف:

يشمل التيار الديني-القومي المتطرف مجموعات يكثر وجودها في أحزاب سياسية مثل المفدال وأغـــودات إسرائيل وموليدت والليكود، بل وربما بين بعض مؤيدي حزب العمل. يلعب الدين دوراً رئيسياً في هذا التيار الذي يضم معظم الملتزمين بكافة التعاليم الدينية، والذين يرون أن هويتهم الأولى هـــي اليهودية وليس الإسرائيلية، وأن القيمتين الأوليتين لديهم هي "أرض إسرائيل الكبرى" و"الأغلبية اليهودية" وأن قيماً أخرى مثل الديمقراطية والسلام يمكن التضحية بها إن هي تناقضت مع طابع الدولة الـــيهودي أو مع "الحق" الديني والتاريخي لليهود في السيادة على "أرض إسرائيل". لهذا فإن التركيز في هـــذا التيار هو على التميّز في علاقة اليهود "بأرض إسرائيل" وفي علاقة إسرائيل بالعالم. فإسرائيل، في نظر أصحاب هذا التيار، دولة تختلف عن كافة دول العالم، ولها غاية وهدف سماوي يتم تحقيقه على "أرض إسرائيل" التي تعود السيادة عليها لليهود فحسب بناءاً على وعد إلهي. يؤمن هؤلاء أن "استعادة" الســـيطرة على الأرض هي مهمة دينية-وطنية من الدرجة الأولى، وأن ذلك يمكن ترجمته من خلال عملية الاستيطان كما قادها حركة غوش أمونيم.

لا يقـــبل هذا التيار بوجود أي حقوق سياسية للعرب أو الفلسطينيين على "أرض إسرائيل"، رغم استعدادهم الجزئي لقبول حكم ذاتي للسكان فقط. فهم يعتبرون الفلسطينيين "غرباء" لا يمكن أن يتمـــتعوا بحقـــوق متساوية مع اليهود، وبالتالي فإن الحكم الذاتي يوفر في نظرهم آلية لحفظ "الأغلبية الـــيهودية" في دولة إسرائيل. لكن معظم هؤلاء لا يعتقدون أن الفلسطينيين سيقبلون يوماً حكماً ذاتياً للسكان فقط، ولهذا فهم يريدون طرد السكان العرب (كما تنادي حركة موليدت). إن تبرير الطرد "الترانســـفير" في نظرهم يرتكز على إيمانهم بأن الصراع مع الفلسطينيين هو صراع وجودي لا يمكن حســـمه إلا بالقوة العسكرية وبتحقيق النصر الحاسم. لهذا لم يتورع أصحاب هذا التيار عن ارتكاب مجازر بشعة قبل وبعد قيام دولة إسرائيل.

لا يقـــبل التيار الديني–القومي المتطرف (الذي يتراوح نسبة اتباعه بين ١٥٪–٢٠٪ من سكان إسرائيل اليهود) بإعادة أي جزء من الأرض للفلسطينيين أو بقيام دولة فلسطينية. كما أنه يرفض بشدة إخـــلاء المســـتوطنات أو الانسحاب من القدس الشرقية، أو حتى اتفاق أوسلو. وهو يرفض بالتأكيد الاعتراف بأي حقوق للاجئين الفلسطينيين، ويرفض عودتهم ليس فقط لدولة إسرائيل، وإنما أيضا لأي جـــزء من فلسطين التاريخية. باختصار، لم يحدث أي تغيير ذي أهمية في مواقف هذا التيار طيلة العقود القلـــيلة الماضـــية، رغم أن التطورات الاقتصادية–الاجتماعية في إسرائيل بالإضافة لعملية السلام قد أسهمت في تقليص حجمه وإضعاف نفوذه، وخاصة خلال عقد التسعينيات. لقد تمكن أصحاب هذا التيار من التقوقع داخلياً في مواجهة تلك التطورات الكبيرة دفاعاً عن أنفسهم وعن قيمهم مما ساهم في خلق فجوة كبيرة بينهم وبين أصحاب بقية التيارات الإسرائيلية.

(ب) التيار القومي التقليدي:

يشمل التيار القومي التقليدي مجموعات إسرائيلية يكثر وجودها في أحزاب–يمينية ودينية مثل اللـــيكود وشاس وبعض التجمعات داخل حزب العمل. كما يشمل مجموعات بين الأحزاب الروسية تتمســـك بمزيج من القيم القومية والتقليدية بمفهوم اشكنازي–غربي للتقاليد اليهودية يختلف كثيراً عن المفهوم الشرقي لهذه التقاليد. تلعب التقاليد الدينية دوراً مهماً في حياة أصحاب هذا التيار الذين يعطون الأولـــية لهويتهم "اليهودية" فوق هويتهم "الإسرائيلية"، لكنهم ليسو بالضرورة شديدي التدين. ورغم تمسك أصحاب هذا التيار "بأرض إسرائيل" فإنهم يميلون للبراجماتية بعض الشيء، ولهذا فهم مستعدون لإعطاء الفلسطينيين جزءاً محدوداً من الأرض ثمناً للحفاظ على "الأغلبية اليهودية" والديمقراطية معاً في دولة إسرائيل.

يـــرفض هـــذا التيار الاعتراف بوجود حقوق سياسية للفلسطينيين متساوية مع حقوق اليهود الإســـرائيليين. لكنهم لا يرفضون قيام كيان فلسطيني ذي سيادة محدودة تحت سيطرة أمنية إسرائيلية. لعبـــت الانتفاضـــة الفلســـطينية الأولى التي انطلقت في عام ١٩٨٧ دوراً بالغ الأهمية في التأثير على أصـــحاب هـــذا التيار. فبعد أن كانت غالبية أصحابه تعتقد أن الوضع السائد قبل الانتفاضة هو أمر

مقبول عليها لأنه أعطى إسرائيل سيطرة فعلية على "أرض إسرائيل" بدون دفع ثمن سياسي (أي بدون إعطـاء السكان الفلسطينيين حقوقاً سياسية)، فإن الانتفاضة قد ذكرتهم باستحالة التوفيق بين الأمرين دافعة إياهم بالتالي نحو إبداء استعداد للتنازل عن جزء محدود من الأرض.

نظـراً للـتوجه الـبراجماتي لـدى أصحاب هذا التيار فإن تقديرهم لقدرات ونوايا العرب والفلسطينيين تلعب دوراً مهماً في بلورة مواقفهم التفاوضية. تعتقد غالبية أصحاب هذا التيار أن العرب ليسـو مستعدين للقبول بحق إسرائيل في الوجود وليسو مستعدين لقبول "سلام حقيقي"، كما يردد دومـاً قـادة أمثال نتنياهو وشارون. في المقابل، فإن حقيقة وجود اتفاقات سياسية قائمة، مثل اتفاق أوسـلو، تدفعهم للبحث عن وسيلة للتوفيق بين أمور متناقضة. لهذا، فإنهم في الوقت الذين لا يؤمنون فـيه بإمكانية التوصل لحل دائم مع الفلسطينيين، فإنهم يعرضون اتفاقاً جزئياً طويل المدى يكون قادراً على احتواء الصراع وإدارته ولكن بدون إنهائه.

اضـطر أصـحاب هذا التيار (الذين تتراوح نسبتهم في المجتمع الإسرائيلي بين ٢٥٪-٣٠٪) للتأقـلم مـع حقيقة وجود هوية وطنية فلسطينية على "أرض إسرائيل" وحقيقة وجود سلطة وطنية فلسـطينية ذات سـيطرة فعلية على جزء من الأرض في ظل حماية وتمويل غربي. لهذا فإنهم اضطروا للانسحاب من معظم مدينة الخليل وللقبول بإجراء انسحاب إضافي محدود من الضفة الغربية. لكنهم يرفضون إخلاء الغالبية العظمى من المستوطنات أو الانسحاب من القدس الشرقية. كما أنهم يرفضون الاعـتراف بحق اللاجئين في العودة إلى إسرائيل أو حتى إلى الكيان الفلسطيني الذي قد ينشأ على جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة.

(ج) التيار القومي الديمقراطي:

يشـمل هـذا التيار مجموعات إسرائيلية يكثر وجودها في أحزاب سياسية مثل حزب العمل وحـزب اللـيكود وبعـض الأحزاب التي تمثل اليهود الروس بالإضافة لأحزاب ليبرالية علمانية مثل "شـينوي". لا يوجد للدين اليهودي دور ذو أهمية في هذا التيار، بالرغم من حفاظ الكثير من أتباعه عـلى بعض التقاليد اليهودية على الأقل. يعرف أصحاب هذا التيار هويتهم على أنها "إسرائيلية" أولاً و"يهودية" ثانياً. كما أنهم يضعون الديمقراطية على رأس سلم أولوياتهم. لكنهم يرغبون أيضاً في الحفاظ عـلى الأغلبـية الـيهودية لدولة إسرائيل، مما يخلق لديهم صراعاً قوياً بين الهدفين: فمن جهة، تعني الديمقراطـية إعطاء حقوق متساوية للعرب الفلسطينيين، ومن جهة أخرى، فإن الحفاظ على الأغلبية اليهودية يتطلب إنكار القيم الديمقراطية. نظراً لأن أصحاب هذا التيار لا يضعون "أرض إسرائيل" على قمة أولوياتهم، فإنهم يجدون حلاً للتناقض الذي يشعرون به في الاستعداد لمبادلة الأرض بالسلام.

يعطي هذا التيار أهمية لتطبيع علاقة إسرائيل مع العالم ومع جيرانها العرب، ويحاول خلق توازن بـين خصوصـية إسرائيل كدولة يهودية وكونها جزءاً من إنسانية عالمية. فأصحابه ملتزمون بالحياة

الديمقراطية الغربية، وبإسرائيل كدولة عصرية غربية، وهم بالتالي أكثر حساسية لمواقف الدول الغربية من السياسات والأعمال الإسرائيلية.

يعتبر السلام إحدى القيم ذات الأهمية العالية لدى التيار القومي-الديمقراطي، لكنه السلام القائم على أمن مضمون وتطبيع سياسي واقتصادي مع جيران إسرائيل العرب. ولهذا فإن أصحاب هذا التيار ينظرون لحرب حزيران عام ١٩٦٧ كمدخل، ليس للتوسع الإقليمي، وإنما للحصول على الشرعية والقبول والتطبيع في البيئة العربية المجاورة. وهم لهذا مستعدون لإعادة معظم الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في ذلك العام. لكن هذا الاستعداد ليس مبنياً على قناعة بعدالة المطالب الفلسطينية وإنما لخدمة أهداف إسرائيل في الأمن والتقدم الاقتصادي والقبول العالمي. ومن هنا، فإن قبول هذا التيار بالهوية الوطنية الفلسطينية هو قبول اضطراري نظراً لعدم وجود خيار آخر.

قبل هذا التيار (الذي يتساوى في الحجم مع التيار القومي-التقليدي) باتفاق أوسلو وبالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية (كما فعل رابين في عام ١٩٩٣) لأن ذلك الاتفاق كان يتجاوب مع الحاجة الأمنية الإسرائيلية، ومع حاجة إسرائيل لضمان أغلبيتها اليهودية، ومع الواقع الدولي الضاغط على إسرائيل. يقبل هذا التيار بقيام دولة فلسطينية في الغالبية العظمى من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبإخلاء معظم المستوطنات الإسرائيلية. لكنه يصر، مثلما فعل باراك في قمة كامب دافيد في يوليو ٢٠٠٠، على أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، وأن تحتفظ إسرائيل بتواجد عسكري في بعض أجزاء من الدولة. كما أنه يرفض إخلاء المستوطنات اليهودية الكبيرة في الضفة الغربية ويرفض إخلاء المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية. يقبل هذا التيار بجعل أجزاء من القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، لكنه يرفض بشدة إعطاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين، ويصر على ممارسة اللاجئين لهذا الحق في الدولة الفلسطينية فقط، مع إمكانية السماح بعودة بضع عشرات الآلاف منهم لإسرائيل ضمن برنامج لجمع شمل العائلات وليس تطبيقاً لحق العودة.

(د) التيار الديمقراطي التقدمي:

يشمل هذا التيار مجموعات إسرائيلية يكثر وجودها في أحزاب يسارية مثل ميرتس وبعض أطراف حزب العمل وشينوي، وبالتالي فهم يأتون من فروع اشتراكية وليبرالية وعمالية في الحركة الصهيونية. يغلب الطابع العلماني-الليبرالي على هذا التيار، ويقل دور الدين اليهودي في التأثير على هوية أصحابه، الذين يميلون لتعريف أنفسهم على أنهم "إسرائيليون" قبل أن يكونوا "يهوداً". يرى أصحاب هذا التيار إسرائيل جزءاً من إنسانية وحضارة عالمية ويرغبون في الاندماج في هذه الإنسانية والحضارة. كما أن مفهوم الدولة-القومية لا يجتذبهم كثيراً، بل إنهم يعتقدون أن هذه الدولة-القومية هي في طريقها للاختفاء في ظل العولمة وعصر المعلومات، وأن التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي والعالمي هو مفتاح المستقبل، وأن شرقاً أوسطياً جديداً، كما يرى شمعون بيرس، سيبرز من بين أنقاض العالم القديم.

إن القيمتين الأساسيتين في هذا التيار هما الديمقراطية والسلام فيما تحتل "الأغلبية اليهودية" أولوية ثالثة. أما "أرض إسرائيل" فلا تلعب دوراً هاماً في تشكيل مواقف أصحاب هذا التيار. إن تركيبة قيمية كهذه تجعل من أصحاب هذا التيار من أشد المعارضين لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي، ومن أكثر المؤيدين لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ومن أكثرهم استعداداً لانسحاب شبه كامل من الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل تبادل للأرض يوفر حلولاً لمشاكل الاستيطان وللأماكن المقدسة والتاريخية في البلدة القديمة وفي جوارها. لا ينظر أصحاب هذا التيار للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على أنه صراع بين "خير" و "شر"، بل يرونه صراع بين "حق" مقابل "حق"، كما يشير الكاتب الإسرائيلي المعروف عاموس عوز. ومن هنا، فإن تأييد هذا التيار لحق تقرير المصير للفلسطينيين إنما يعود لإحساس أصحابه بتأنيب الضمير لما سببه قيام إسرائيل من ويلات للفلسطينيين حيث تصبح مسألة قيام الدولة الفلسطينية في نظرهم حاجة "أخلاقية" وليس فقط حاجة إسرائيلية تضمن للدولة ديمقراطية مستقرة و"أغلبية يهودية" في آن واحد.

لا ينظر أصحاب هذا التيار للأمن من منطلقات عسكرية ضيقة، بل يرونه نتاجاً لعملية بناء السلام والتعاون الاقتصادي ومعالجة مشاكل المنطقة الاجتماعية مثل الفقر والتطرف والإرهاب والمشاكل البيئية. ولهذا فإننا نجد أن اتفاق أوسلو، الذي تبناه أصلاً أصحاب هذا التيار، قد ركز بشكل كبير على التعاون الاقتصادي كمدخل لخلق اعتمادية متبادلة توفر حافزاً للطرف الفلسطيني للسعي لضمان الأمن للإسرائيليين.

يبدي أصحاب هذا التيار، الذي تتراوح نسبتهم في المجتمع الإسرائيلي بين ١٥٪-٢٠٪، استعداداً لقبول قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع تكون القدس الشرقية عاصمتها، في ظل إطار تبادل محدود للأراضي يسمح بضم كتل استيطانية رئيسية لإسرائيل. لكنهم يشاركون أصحاب بقية التيارات الثقافية-السياسية الإسرائيلية في التصميم المطلق على رفض إعطاء اللاجئين الفلسطينيين حق العودة لإسرائيل. لكنهم مع ذلك على استعداد لإظهار مرونة ما في الاعتراف بمعاناة اللاجئين، وبدور إسرائيل في التسبب بهذه المعاناة، وباستعدادها لتحمل المسؤولية مع بقية دول العالم من أجل إيجاد حل "معقول" للمشكلة. يمكن في إطار حل دولي كهذا أن تقوم إسرائيل باستيعاب عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إسهاماً منها في إقفال هذا الملف لفتح الطريق بالتالي أمام إنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

الفصل الثالث
مواقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل حتى انتفاضة الأقصى

تظهـر نـتائج اسـتطلاعات الرأي العام اليهودي-الإسرائيلي أن التوجه العام عبر سنوات الثمانينيات والتسعينيات وخاصة بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى وبدء عملية السلام قد كان نحو تبني مواقـف وآراء سياسـية تمـيل للاعتدال من معظم قضايا عملية السلام، وأن هذا التوجه قد تعرض لانتكاسات عدة خلال تلك الفترة. لكن تلك الانتكاسات كانت لفترات قصيرة ونتجت عن أحداث سياسية وعسكرية قاسية واجهتها الدولة اليهودية. عاد التوجه العام للسير مرة أخرى نحو الاعتدال بعد كـل واحـدة مـن هـذه الانتكاسات عاكسا قوة واستمرارية المؤثرات الدافعة نحو الاعتدال والتي استعرضـناها في القسـم السابق. يستعرض هذا الفصل مواقف اليهود في إسرائيل تجاه قضايا عملية السلام المختلفة منذ السبعينيات والثمانينيات وحتى لحظة اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠١.

ظهـرت خـلال العقد الماضي عدة دراسات إسرائيلية حول توجهات ومحددات الرأي العام الإسـرائيلي كـان من أهمها الدراسة القيمة لأشر آريان حول المواقف السياسية والأمنية للرأي العام اليهودي في إسرائيل في الفترة السابقة لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية[1].

قام أريان بتصميم مؤشر للسلام قادر على قياس التحول نحو التشدد والاعتدال في الرأي العام الإسـرائيلي خلال الفترة ما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٣، حيث وضع سلماً للمؤشر يبتدأ من الرقم (صفر) الـذي يشير إلى قمة الاعتدال وينتهي بالرقم (٥) الذي يشير إلى قمة التشدد. وقد تم تصميم المؤشر بناءاً على معطيات حول مواقف اليهود الإسرائيليين من تسعة موضوعات:

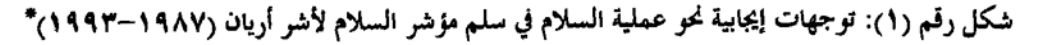
---

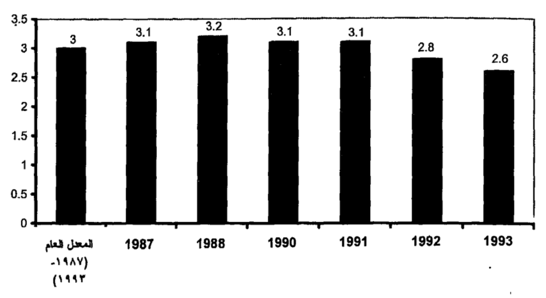
[1] يعتـبر أشـر أريـان أقدر العلماء الإسرائيليين الباحثين في الرأي العام الإسرائيلي وتطوراته المتعلقة بالشؤون الأمنية والسياسـية. يقـوم البروفيسور أريان بإجراء استطلاع رئيسي كل عام برعاية مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعـة تل أبيب وذلك منذ منتصف الثمانينيات. يعتبر كتابه حول توجهات الرأي العام الإسرائيلي تجاه عملية السلام وخاصة مع الطرف الفلسطيني من أهم الدراسات الإسرائيلية المنشورة.

(١) إعادة أراض مقابل ضمها لإسرائيل
(٢) إعطاء السكّان الفلسطينيين في المناطق المحتلة حقوقاً سياسية
(٣) قيام دولة فلسطينية
(٤) الاعتراف والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية
(٥) طرد (ترانسفير) السكان الفلسطينيين
(٦) الاعتماد على القوة المسلحة مقابل البدء بعملية سلام كوسيلة لضمان الأمن
(٧) عقد مؤتمر دولي للسلام
(٨) تفضيل الأمن على حكم القانون
(٩) تأثير سلوك وتصرفات الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة على أخلاق وقيم الجيش

وجد أريان أن مؤشر السلام قد وقف في عام ١٩٨٤ على درجة (٣,١)، وأنه قد هبط خلال السنوات العشرة حتى عام ١٩٩٣ إلى ٢,٤. بعبارة أخرى، حصل خلال هذا العقد تحول نحو الاعتدال مقداره (٠,٧) على السلم من (صفر) وحتى (٥). يظهر الشكل رقم (١)، تدرج التحول نحو الاعتدال في سلم مؤشر السلام مبتدءاً بعام الانتفاضة الأولى (١٩٨٧) حيث بلغ المؤشر (٣,١) ثم ارتفع خلال العام الأول للانتفاضة ليصل إلى (٣,٢). لكنه عاد وهبط إلى مستواه السابق في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ وهي الفترة التي شهدت استمرار الانتفاضة وتصاعد حرب الخليج وتعرض إسرائيل للقصف بالصواريخ العراقية. أما في عام ١٩٩٢، حيث البدء بالحديث عن السلام وتقدمه بعد عقد مؤتمر مدريد، فقد حصل هبوط ملموس في المؤشر بعيداً عن التشدد ليصل إلى درجة (٢,٨). وقد شهد هذا العام أيضا سقوط حكومة الليكود وصعود حزب العمل للحكم تحت قيادة اسحق رابين. استمر التوجه نحو الاعتدال في عام ١٩٩٣ لتصل درجة المؤشر (٢,٦) حتى قبل التوصل لإعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي في أوسلو.

إن الفترة التي يغطيها مؤشر السلام الذي صممه أشر أريان قد كانت حافلة بالتطورات السياسية البارزة كما رأينا، ابتداءً من الانتفاضة، فحرب الخليج وسقوط الصواريخ على إسرائيل، ثم مؤتمر مدريد للسلام، وانتهاءً بسقوط حكومة اليمين وصعود العمل للحكم بعد ابتعاد عنه منذ عام ١٩٧٧. كما أن هذه الفترة شهدت أيضاً تسارعاً في التطورات الاقتصادية-الاجتماعية تجاه الخصخصة والأمركة التي تحدثنا عنها سابقاً. أثرت كل هذه العوامل على مواقف الرأي العام صعوداً وهبوطاً على سلم مؤشر السلام بشكل يشير إلى أهمية الدور الذي يلعبه الإحساس بالخوف والتهديد (بدون التقليل من أهمية العوامل الأخرى)، إذ أنه كلما أحس الرأي العام الإسرائيلي بحدة التهديد والخطر على إسرائيل، كما في عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩١، كلما ازدادت درجة التشدد، وكلما قل الإحساس بالتهديد والخطر، كما في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، كلما انخفضت درجة التشدد.


شكل رقم (١): توجهات إيجابية نحو عملية السلام في سلم مؤشر السلام لأشر أريان (١٩٨٧-١٩٩٣)*



* درجات السلم تتراوح بين (صفر) إلى (٥)، حيث تشير درجة (صفر) إلى الاعتدال، وتشير درجة (٥) إلى التشدد.

بالرغم من قيمة مؤشر أريان في رصد وتوثيق التحول نحو الاعتدال تجاه الموضوع الفلسطيني، حتى قبل بدء عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية في أوسلو، فإن من الجدير ملاحظة خلو عناصر المؤشر من معطيات حول مسائل صعبة مثل مواقف الإسرائيليين من حق العودة، ومن القدس، ومن العودة لحدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، ومن إزالة المستوطنات، وهذه كلها من أبرز قضايا العملية السلمية. كما سنرى لاحقا، فإن التحول نحو الاعتدال في هذه القضايا كان ضئيلاً مما يؤدي بنا للاستنتاج بأن مؤشر أريان قد كان أكثر تفاؤلاً مما تسمح به المعطيات.

سنستعرض في هذا الفصل توجهات وتقلبات الرأي العام اليهودي-الإسرائيلي من قضايا رئيسية سبعة تشمل الموقف من إعادة الأراضي المحتلة، وطبيعة التسوية السياسية، والدولة الفلسطينية، والمستوطنات، وحق العودة والقدس، والنظرة للفلسطينيين والاعتراف والتفاوض مع منظمة التحرير، واتفاقات أوسلو. كما سنستعرض في نهاية هذا القسم التطورات التي شهدها عقد التسعينيات في مواقف الرأي العام الإسرائيلي تجاه توجهي اليمين واليسار في إسرائيل. لقد اخترنا فحص عدة موضوعات من قضايا عملية السلام لتكوين صورة واقعية عن مجمل المواقف. إن التركيز على موضوع واحد قد يكون مضللاً، إما لأن الفهم الإسرائيلي لذلك الموضوع قد يختلف عن الفهم الفلسطيني، أو لأن مشكلة ما ربما قد تكون أخلت بصياغة السؤال أو الأسئلة حول ذلك الموضوع. كما أننا اخترنا تقسيم المواقف إلى "تأييد" و "معارضة" رغم إدراكنا بوجود نسبة قد تصل إلى الربع أو الثلث لا ترى نفسها في أي من الموقفين، بل ويمكنها في أي وقت أن تتحول بهذا الاتجاه أو ذاك. وقد لجأنا في تلك

الحالات التي ظهرت فيها مواقف "وسطية" كهذه لتقسيم أصحاب هذه المواقف إلى قسمين متساويين وإضافة نصفهم للمؤيدين ونصفهم الآخر للمعارضين.

تم الاعتماد في هذا الفصل، كما في الفصول الأخرى، علي مصادر إسرائيلية متعددة. شكلت استطلاعات الرأي التي أجراها د. أشر أريان مصدراً أساسياً، تبعها في ذلك استطلاعات معهد شتايمتس الشهرية، والاستطلاعات الانتخابية التي أجريت منذ نهاية الستينات، والاستطلاعات التي أجراها معهد داحف بإشراف مينا تسيمح، والاستطلاع الذي قامت به مؤسسة موديعين إزراحي في عام ١٩٩٦ حول "خطة أبو مازن-بيلين"، وأخيراً الاستطلاعات التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بالتعاون مع معهد ترومان في الجامعة العبرية في القدس.

(١) إعادة الأراضي المحتلة:

طرأ تغيير إيجابي نحو الاعتدال لدى الرأي العام اليهودي-الإسرائيلي خلال العقدين الماضيين تجاه مسألة إعادة أراض محتلة مقابل اتفاقات سلام وترتيبات أمنية. بعد سنتين من حرب عام ١٩٦٧ أيد جزء ضئيل من الرأي العام الإسرائيلي لم يتجاوز ٦٪ إعادة كل أو معظم المناطق العربية التي تم احتلالها. وخلال السبعينيات عارض ما معدله ٨٥٪ من الإسرائيليين إعادة كل أو معظم المناطق المحتلة. أما في الثمانينيات وحتى التوصل لاتفاق أوسلو فقد طرأ ارتفاع على نسبة الذين وافقوا على مبادلة أراض بالسلام من ٤٦٪ في عام ١٩٨٤ إلى ٦١٪ في عام ١٩٩٣، فيما هبطت نسبة الموافقين على ضم المناطق المحتلة لإسرائيل من ٥٤٪ إلى ٣٩٪ خلال نفس الفترة (أنظر جدول رقم ١).

جدول رقم (١): مقارنة بين نسبة الموافقين على إعادة أراضٍ والموافقين على ضمها (١٩٨٤-١٩٩٣)

	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الموافقة على مبادلة أرض بالسلام والأمن	٪٤٦	٪٤٧	٪٤١	٪٤٤	٪٥١	٪٥٢	٪٥٩	٪٥٨	٪٦١
الموافقة على تأييد ضم المناطق	٪٥٤	٪٥٣	٪٥٩	٪٥٦	٪٤٩	٪٤٨	٪٤١	٪٤٢	٪٣٩
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

أمــــا بعد التوقيع على اتفاق أوسلو وبدء تطبيقه على الأرض فإن استطلاعات الرأي أظهرت تأرجحـــا في المواقف عكست خاصية التأرجح في العلاقة الفلسطينية-الإسرائيلية وما تخللها من فشل ونجــــاح. أظهرت هذه الاستطلاعات وجود أغلبية تؤيد، وليس فقط توافق، على إعادة مناطق عربية مقابل السلام (أنظر جدول رقم ٢).

جدول رقم (٢): تأييد إعادة أراضٍ مقابل السلام (١٩٩٦-٢٠٠٠)

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
مؤيد	٪٥١	٪٥٩	٪٥١	٪٥٥	٪٥٧
معارض	٪٤٩	٪٤١	٪٤٩	٪٤٥	٪٤٣
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

تجـــدر الملاحظة هنا أنه بينما عكس الجدول رقم (١) نسبة الموافقين على إعادة أراضٍ مقابل الموافقين على الضم، فإن الجدول رقم (٢) يظهر نسبة المؤيدين لإعادة أراضٍ مقابل المعارضين لذلك. إن المعارضة لإعادة أراضٍ قد لا تعني بالضرورة تأييد ضمها لإسرائيل، إذ أن نسبة من هؤلاء قد تفضل بقاء الوضع الراهن، أي الحكم الذاتي.

لكـــن الموافقة على إعادة "أراضٍ" لا تعني بالضرورة كل أو حتى معظم هذه الأراضي. فمثلا بينما أظهرت الاستطلاعات أن نسبة عالية جداً بلغت ٨٤٪ في عام ١٩٩٤ أيدت إعادة قطاع غزة، فــإن نسبة المؤيدين لإعادة المناطق الفلسطينية المأهولة بالسكان في الضفة الغربية لم تزد في نفس السنة عـــن ٤٢٪، فــيما لم تتجاوز نسبة المؤيدين لإعادة شرقي القدس عن ١٠٪. مع ذلك، وكما يوضح جدول رقم (٣)، فإن تغييرا إيجابيا ملحوظا نحو الاعتدال طرأ على المواقف الإسرائيلية حتى من مسألة إعادة مناطق ذات أهمية تاريخية أو استيطانية أو أمنية للدولة اليهودية.

جدول رقم (٣): تأييد الرأي العام الإسرائيلي لإعادة مناطق مختارة (١٩٩٤-٢٠٠٠)

	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
القدس الشرقية	٪١٠	٪٩	٪٢١	٪٢٠	٪١٧	٪٢١	٪٢٣
غوش عتصيون	٪١٥	٪١٧	٪٢٠	٪٢٦	٪٢٦	٪٣٢	٪٣٣
الأغوار	٪١٨	٪١٨	٪٢٠	٪٢٠	٪٣٢	٪٢٢	٪٣٢
غرب نابلس	٪٣٠	٪٢٩	٪٣٨	٪٤٤	٪٣٩	٪٤١	٪٥١

تظهـــر هذه النتائج حصول تغيير إيجابي نحو الاعتدال طيلة السنوات السبعة من عملية السلام، لكن التغيير برز بشكل خاص مع بدء تنفيذ الاتفاقية الانتقالية في الضفة الغربية (حيث تقع كافة المناطق المختارة في الجدول) في بداية عام ١٩٩٦، حيث تعزز الاعتقاد الإسرائيلي برسوخ عملية السلام بعد تـــأرجح في ســـنتي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ اللتين تخللهما حصول عدة عمليات انتحارية فلسطينية داخل إســـرائيل. ثم برز التغيير الإيجابي مرة أخرى في عام ٢٠٠٠ بعد سقوط حكومة نتنياهو وصعود براك لـــلحكم. تظهر النتائج أنه خلال هذه الفترة تضاعفت نسبة التأييد لانسحاب إسرائيلي من كافة هذه المناطق ذات الأهمية الخاصة للرأي العام الإسرائيلي نظرا لقيمتها الأمنية (الأغوار)، أو التاريخية-الدينية (القـــدس)، أو الاســـتيطانية (غوش عتصيون)، أو الاستيطانية ذات مصادر المياه (غربي نابلس) أو ما يسميها الإسرائيليون "بغربي السامرة" حيث مستوطنات آرييل وعمانوئيل وكرني شمرون وألفي منشيه وغيرها.

بالرغم من بقاء معارضة واسعة للانسحاب من بعض المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية فإن نســـبة هـــذه المعارضة قابلة للازدياد أو الانخفاض تبعا لطبيعة التسوية السياسية التي يأتي الانسحاب ضـــمنها. فمثلا أيدت في عام ١٩٩٦ نسبة بلغت ٥٣٪ إقامة دولة فلسطينية في "معظم الضفة الغربية وقطاع غزة" وذلك ضمن ما سمي آنذاك "خطة أبو مازن-بيلين"، وهي الخطة التي حازت على تأييد أغلبية إسرائيلية واضحة كما سنرى لاحقا. لكن التأييد في عام ٢٠٠٠ لقيام دولة فلسطينية في ٩٠٪ مـــن الضـــفة والقطاع (بما في ذلك في أجزاء من الأغوار) لم تزد عن ٣٥٪، وذلك ضمن المقترحات الإسرائيلية في قمة كامب دافيد في يوليو (تموز) ٢٠٠٠، وهي المقترحات التي لم تحز على تأييد أغلبية إسرائيلية، كما سنرى لاحقا).

(٢) التسوية السياسية المفضلة

حـــتى انطـــلاق الانتفاضـــة-الفلســـطينية الأولى في نهاية عام ١٩٨٧ أيدت نسبة عالية من الإسرائيليين الإبقاء على الوضع الراهن آنذاك في المناطق الفلسطينية. ففي مطلع الثمانينيات مثلا أيدت نســـبة بلغت حوالي ٤٠٪ الإبقاء على الاحتلال الإسرائيلي لمناطق الضفة والقطاع، فيما لم تزد نسبة المؤيدين لاتفاق سلام يعيد معظم تلك المناطق للعرب عن ٣٤٪، فيما طالب الباقون بضمها لإسرائيل. أمـــا بعـــد الانتفاضة فقد أخذ الكثيرون في النظر للوضع الراهن آنذاك بشكل سلبي. وقد أدى ذلك لحدوث ازدياد ملحوظ في نسبة المؤيدين لمناقشة قضايا مختلفة مثل قيام دولة فلسطينية، أو الانسحاب من القدس الشرقية أو إزالة المستوطنات.

يظهـــر جدول رقم (٤) مثلا أن تأييد مناقشة قيام دولة فلسطينية قد ارتفع بشكل كبير خلال عشر سنوات من ٢٦٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٦١٪ في عام ١٩٩٩، فيما تضاعفت نسبة المؤيدين لمناقشة الانسحاب من القدس الشرقية من ١٣٪ إلى ٢٦٪ خلال نفس الفترة.

جدول رقم (٤) :تأييد مناقشة موضوعات مختارة (١٩٩٠-١٩٩٩)

	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
قيام دولة فلسطينية	٪٢٦	٪٣٠	٪٤١	٪٤٤	٪٤٨	٪٥٢	٪٤٧	٪٦١
إزالة المستوطنات	٪٣٢	٪٤٣	٪٥٠	٪٤٥	٪٤٩	٪٥٣	٪٤٧	٪٥٦
إعادة شرقي القدس	٪١٣	٪١٧	٪١٤	٪١٥	٪١٧	٪٢٥	٪٢١	٪٢٦

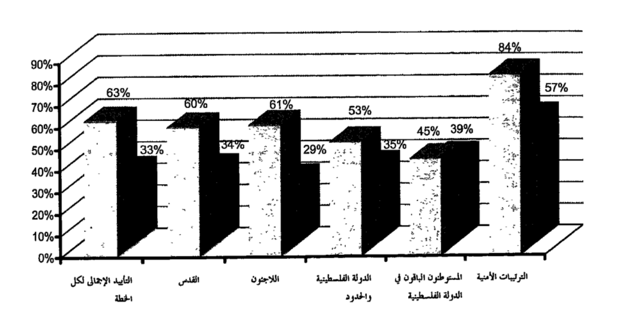
في مطلـــع عقـــد التسعينيات انقسم الرأي العام الإسرائيلي لقسمين متساويين: نصف متشدد ونصـــف معـــتدل. أيـــد النصف المتشدد حلا يبقي على الوضع الراهن آنذاك أو يضم المناطق المحتلة لإســـرائيل فـــيما أيد النصف المعتدل حلا يعطي الفلسطينيين حكما ذاتيا أو يعيد معظم المناطق المحتلة لـــلأردن أو يسمح بقيام دولة فلسطينية. أما في منتصف التسعينيات فقد هبطت نسبة المتشددين إلى ٣٥٪ فيما ارتفعت نسبة المعتدلين إلى ٦٥٪. وقد استمر الانخفاض في نسبة المتشددين لتصل إلى ٢٤٪ في عام ١٩٩٧ فيما ارتفعت نسبة مؤيدي الحلول المعتدلة لتصبح ٧٦٪.

تـــتأثر نسبة التأييد والمعارضة لمجمل التسوية السياسية تبعا لطبيعة تفاصيلها المختلفة مثل طبيعة الترتيـــبات الأمنـــية وحجم الأراضي التي سيتم إعادتها ومصير المستوطنين وكيفية تعاملها مع قضيتي اللاجـــئين والقدس. بين الأعوام ١٩٩٦-٢٠٠٠ طرحت على الرأي العام الإسرائيلي ثلاثة أنواع من التســـويات الدائمة. عُرضت التسوية الأولى في عام ١٩٩٦ وكانت أقرب للموقف الفلسطيني حيث نادت بقيام دولة فلسطينية في كل الضفة والقطاع، باستثناء تعديلات طفيفة على الحدود ومع إخلاء المستوطنات. حصلت هذه التسوية على نسبة تأييد بلغت ٤١٪. أما الخطة المعروفة باسم "أبو مازن-بيلين" فحصلت في نفس العام على نسبة تأييد بين اليهود الإسرائيليين بلغت ٦٣٪ (أنظر شكل رقم٢). حسب النص الذي عرضه الإسرائيليون على الرأي العام، فإن هذه الخطة نادت بقيام دولة فلسطينية في معظم الضفة والقطاع، وبضم كتل استيطانية للسيادة الإسرائيلية في إطار تبادل للأراضي، وبإبقاء جزء من المستوطنين تحت سيادة فلسطينية، وببقاء الجيش الإسرائيلي على طول نهر الأردن مع وجود محطات إنذار مبكر، وبعدم عودة اللاجئين إلى إسرائيل مع السماح بعودتهم للدولة الفلسطينية، وببقاء القدس موحدة وعاصمة لإسرائيل مع قيام عاصمة للدولة الفلسطينية في منطقة أبو ديس التي تقع خارج حدود بلديـــة القدس المضمومة لإسرائيل مع وضع المسجد الأقصى وقبة الصخرة خارج السيادة الإسرائيلية وتحت الإدارة الفلسطينية.

عُرضت في يوليو ٢٠٠٠ على الشارع اليهودي-الإسرائيلي تسوية سياسية أخرى هي التسوية الـــتي عرضـــها براك في قمة كامب دافيد فلم يزد التأييد لها عن ٣٣٪ كما يظهر في شكل رقم (٢). نـــادت هـــذه الخطة، حسبما فهم الرأي العام الإسرائيلي من وسائل إعلامه ومن أولئك الذين أجروا

استطلاعات الرأي، بقيام دولة فلسطينية في ٩٠٪ من الضفة والقطاع بما في ذلك مناطق في الأغوار، وبضم كتل استيطانية في أرييل وإفرات وغوش عتصيون ومعاليه أدوميم وجفعات زئيف لإسرائيل بينما تبقى المستوطنات الأخرى تحت السيادة الفلسطينية، وبعدم امتلاك الدولة الفلسطينية لسلاح للجو أو لأسلحة ثقيلة مع إعطاء إسرائيل الحق في استخدام المجال الجوي الفلسطيني واحتفاظها بمحطات إنذار مبكر على قمم المرتفعات الجبلية، ومع إعطاء إسرائيل الحق في نشر قواتها في الأغوار في حالة وقوع تهديد من الشرق، واعتراف إسرائيل بمعاناة اللاجئين الفلسطينيين ولكن مع عدم الاعتراف بالمسؤولية الأخلاقية أو القانونية عن قيام المشكلة، وبقيام إسرائيل باستيعاب عدة آلاف من اللاجئين بدعم مالي دولي. وبالنسبة للقدس نادت تسوية براك التي اقترحها في كامب دافيد بتوسيع حدود السيادة للعاصمة الإسرائيلية لتشمل مناطق غوش عتصيون ومعاليه أدوميم وجفعات زئيف، فيما تقام عاصمة الدولة الفلسطينية في أحياء عربية تعتبر جزءا من القدس وتكون للفلسطينيين سيادة على بعض الأحياء العربية في القدس الشرقية بينما تعطى الأحياء الأخرى حكما ذاتيا، وتكون المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية تحت السيادة الإسرائيلية، وتوضع ترتيبات خاصة للبلدة القديمة التي تبقى تحت السيادة الإسرائيلية مع إدارة فلسطينية للحرم الشريف.

شكل رقم (٢): التأييد الإسرائيلي لمقترحات براك في كامب دافيد (٢٠٠٠) مقارنة بالتأييد الإسرائيلي لخطة "أبو مازن–بيلين" (١٩٩٦)



يمكننا كذلك رؤية العلاقة بين حجم التأييد الإجمالي لتسوية سياسية ما وطبيعية بنود تلك التسوية عند النظر لموقف الشارع اليهودي-الإسرائيلي من مجمل عملية السلام مع الطرف الفلسطيني مقارنة مع موقفه من اتفاق أوسلو وما يمكن أن ينتج عنه. فمثلا بينما أيد، في سبتمبر ١٩٩٨، ٧٩٪ استمرار عملية السلام مع الطرف الفلسطيني، فإن نسبة ٦٥٪ فقط أعربت في نفس الوقت عن تأييدها لاتفاق أوسلو. وعند سؤال الشارع الإسرائيلي عن مدى تأييده لاتفاق أوسلو فيما لو أدى تطبيق ذلك الاتفاق لانسحاب إسرائيل من معظم الضفة الغربية وقيام دولة فلسطينية، فإن ٤٦٪ فقط أعربوا عندها عن استمرار تأييدهم لذلك الاتفاق. وعندما أضيف لذلك إعطاء الطرف الفلسطيني "وجود" في القدس الشرقية فإن تأييد اتفاق أوسلو هبط إلى ٣٣٪ فيما عارضه ٦١٪.

تشير كافة هذه النتائج إلى أن تأييد الشارع الإسرائيلي للسلام مع الطرف الفلسطيني ولمجمل التسوية السياسية المفضلة لديه يتأثر بشكل دراماتيكي بطبيعة الثمن السياسي المطلوب دفعه. وغني عن القول أن التأييد لعملية السلام مع الفلسطينيين ينبع أيضا من توقعات إسرائيلية بالمكاسب الاقتصادية والسياسية الأخرى التي قد تنتج عنه. كما تظهر هذه النتائج أنه بينما حدث تحول مهم في مواقف الرأي العام الإسرائيلي من بعض جوانب "الثمن" المطلوب دفعه من أجل السلام، مثل الانسحاب وقيام الدولة، فإن التحول في المواقف تجاه جوانب أخرى كان محدوداً أو ضئيلا كما سنرى أدناه.

(٣) قيام دولة فلسطينية مستقلة

لعل أبرز تغيير إيجابي في مواقف الرأي العام الإسرائيلي هو الموقف من مسألة قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. إن من الواضح بالطبع، أن فهم الشارع الإسرائيلي لمسألة الدولة قد يختلف عن الفهم الفلسطيني لها من جانبين أساسيين: المساحة الجغرافية وسمات السيادة. فبالنسبة لأغلبية الإسرائيليين الموافقين على قيام الدولة، فإن المساحة قد تتراوح بين جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى معظم الضفة والقطاع. كذلك فإن الأغلبية في الشارع الإسرائيلي تشترط ألا تمتلك الدولة الفلسطينية جيشا مسلحا بمعدات ثقيلة أو سلاحا للجو أو أن تمتلك سيادة كاملة على مياهها الجوفية أو مجالها الجوي. رغم هذه النواقص في المفهوم الإسرائيلي للدولة، فإن الازدياد التدريجي في نسبة الموافقين على قيامها خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات هو تعبير عن تحول نحو الاعتدال في مواقف الشارع الإسرائيلي.

في مطلع الثمانينيات، عندما اعتقد الكثير من الإسرائيليين بأن الوضع القائم آنذاك قابل للبقاء لفترة طويلة، وأن الأردن هو شريك إسرائيل في أية تسوية مستقبلية، فإن التأييد لقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لم يتجاوز نسبة ١٠٪. وعند انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام ١٩٨٧ فإن هذه النسبة لم تزد عن ٢١٪ . (أنظر جدول رقم ٥).

جدول رقم (٥): التأييد الإسرائيلي لقيام دولة فلسطينية (١٩٨١-٢٠٠٠)

١٩٨١	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
٪١٠	٪٢١	٪٢٦	٪٢٨	٪٣٤	٪٢٩	٪٣٥	٪٣٧	٪٣٩	٪٤٨	٪٥١	٪٤٤	٪٥٧	٪٥٥

لكن الأعوام الثلاث الأولى من الانتفاضة، والتي تم فيها "فك الارتباط" الأردني بالضفة الغربية، شهدت ارتفاعا متزايدا في نسبة تأييد الإسرائيليين لفكرة قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع لتصل إلى ٣٤٪ في عــام ١٩٩١. ثم هــبط التأيــيد للدولة الفلسطينية في عام ١٩٩٢ على خلفية ما رآه الإســرائيليون من تأييد فلسطيني للقصف الصاروخي العراقي لإسرائيل. لكنه عاد للارتفاع ببطء مرة أخرى بعد ذلك مع بدء التوصل لاتفاقات للحكم الذاتي الفلسطيني ليبلغ ٣٩٪ في عام ١٩٩٥. أما في عام ١٩٩٦، ومع بدء الانسحاب الإسرائيلي من مناطق الضفة الغربية الرئيسية، فقد طرأ ارتفاع كبير على نسبة تأييد قيام دولة فلسطينية لتصل إلى ٤٨٪ عاكسا إدراكا إسرائيليا متزايداً بأن ذلك هو الثمن الحتمي للسلام مع الفلسطينيين.

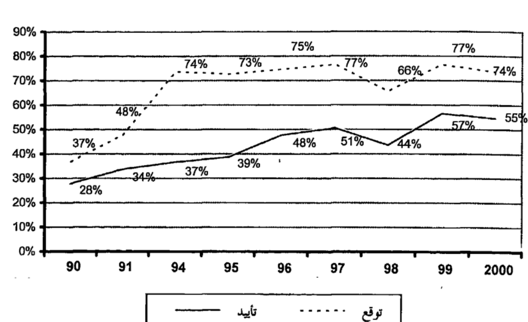
شهدت سنوات حكم اليمين الإسرائيلي بقيادة نتنياهو بين أعوام ١٩٩٦-١٩٩٩ تذبذبا في موقف الشارع الإسرائيلي من مسألة الدولة. وبالرغم من حدوث انخفاض حاد في نسبة التأييد لقيامها في عــام ١٩٩٨ فإن النسبة سرعان ما عادت للارتفاع بشكل كبير بعد اضطرار نتنياهو لتوقيع اتفاق واي ريفــر والبدء بتنفيذ إعادة الانتشار الثانية في مطلع عام ١٩٩٩. إن مما لا شك فيه أن تأييد قيام الدولة الفلسطينية قد تأثر إذا بالحقائق التي تم خلقها على الأرض وليس فقط بتقدير الشارع الإسرائيلي لنوايا الفلسطينيين السلمية كما سنرى لاحقا. يظهر الجدول رقم (٦) أنه بعد اعتراف إسرائيل بمنظمة الــتحرير الفلســطينية وتوقيع اتفاق أوسلو معها فإن ثلاثة أرباع الرأي العام الإسرائيلي أخذت تميل للاعتقاد بأن قيام الدولة الفلسطينية لم يعد سوى مسألة وقت.

جدول رقم (٦): توقع قيام دولة فلسطينية (١٩٩٠-٢٠٠٠)

١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
٪٣٧	٪٤٨	٪٧٤	٪٧٣	٪٧٥	٪٧٧	٪٦٦	٪٧٧	٪٧٤

كذلك يشير الشكل رقم (٣) إلى أن هذا الاعتقاد الإسرائيلي بحتمية قيام الدولة الفلسطينية ربما قد أثر بدوره على نسبة تأييد الشارع لقيامها.

شكل رقم (٣): توقع وتأييد قيام دولة فلسطينية (١٩٩٠-٢٠٠٠)



تـــتأثر نســـبة تأيـــيد قيام الدولة الفلسطينية كذلك بطبيعة التنازلات الأخرى التي يطلب من الإسرائيليين القبول بها، إذ كلما جاء قيام الدولة في سياق تنازلات إسرائيلية إقليمية وغير إقليمية أخرى كـــلما قلت نسبة التأييد لقيامها، وكلما جاء في سياق تنازلات فلسطينية إقليمية وغير إقليمية كلما ازدادت نسبة القبول. فمثلا، بالرغم من أن نسبة قبول قيام الدولة نظريا بلغ ٤٨٪ فقط في عام ١٩٩٦ ، فـــإن النســـبة ارتفعت إلى ٥٣٪ في نفس الوقت تقريبا عندما جاء قيام الدولة في سياق خطة "أبو مـــازن-بـــيلين" التي أيدها أغلبية إسرائيلية واضحة كما سبق وأشرنا. وفي عام ٢٠٠٠، حينما بلغت نســـبة تأييد قيام الدولة بشكل نظري ٥٥٪، فإن هذه النسبة انخفضت إلى ٣٥٪ في سياق خطة براك المقدمة في قمة كامب دافيد والتي عارضتها أغلبية واضحة كما سبق وأشرنا.

(٤) إخلاء المستوطنات

يمـــيل بعـــض السياسيين والمحللين الإسرائيليين للإشارة لموضوع المستوطنات كإحدى القضايا الأكـــثر صـــعوبة في عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية. يستند هذا الطرح للاعتقاد بأن أي إخلاء لمـــئات الآلاف أو حتى لعشرات الآلاف من المستوطنين قد تواجه بمعارضة مسلحة وعصيان مدني من

مســتوطنين مــتطرفين، وقد ينتج عنها حدوث انشقاق في المجتمع الإسرائيلي بين مؤيدي ومعارضي الإخــلاء. لهــذا يسود الاعتقاد بأن عملية الإخلاء هذه ستتطلب تأييدا واسعا لدى الشارع من أجل ضمان عدم تحولها لصراع أهلي داخلي.

في جانــب آخــر، فــإن ممــا قد يخفف من وطأة مسألة الإخلاء، وجود اعتقاد واسع بين الإسرائيليين بأن المستوطنات ليست كلها متساوية وأنه بينما يوجد لبعضها قيمة أمنية أو تاريخية-دينية، فإن بعضها الآخر قد يشكل "مشكلة" أمنية للدولة اليهودية. لهذا لم يتبلور إجماع يهودي مؤيد لكافة المســتوطنات عبر سنوات الاحتلال. ففي عام ١٩٩٠ مثلا، لم تتجاوز نسبة مؤيدي كافة النشاطات الاستيطانية ٣١٪، بينما عارضها ٢٦٪، فيما بقي أقل من النصف قليلا بين الموقفين.

حصــل تغــير محــدود نحو الاعتدال على موقف الرأي العام اليهودي-الإسرائيلي تجاه عملية الاســتيطان بعــد البدء بعملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية. ففي عام ١٩٩٤ هبطت نسبة مؤيدي كافة النشاطات الاستيطانية إلى ٢٥٪، وارتفعت نسبة معارضي كافة النشاطات الاستيطانية إلى ٣٤٪ (أنظر الشكل رقم ٤).

شكل رقم (٤): تأييد ومعارضة عملية الاستيطان قبل وبعد عملية السلام

100%
90%
80%
70%
60%
50%
40%
30%
20%
10%
0%

1990: 43% ، 26% ، 31%
1994: 41% ، 34% ، 25%

لا يؤيد ولا يعارض ☐ معارضة كافة النشاطات الاستيطانية ■ تأييد كافة النشاطات الاستيطانية ■

وعــند التميــيز بين أنواع مختلفة من المستوطنات، فإن نسبة أعلى تبدي استعدادا لتأييد أو معارضة ذلك الاستيطان. فمثلا، أيد ٤٥٪ في عام ١٩٩٤ إخلاء المستوطنات الواقعة داخل أو بالقرب مــن الــتجمعات السكنية الفلسطينية، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٠٪ في العام التالي. وفي السنوات اللاحقــة حــتى عام ٢٠٠٠ هبطت نسبة المعارضين لإخلاء أي مستوطنة من ٣٠٪ إلى ٢٦٪، فيما

ارتفعت نسبة تأييد إخلاء بعض منها من ٥٣٪ في عام ١٩٩٦ إلى ٥٥٪ في عام ٢٠٠٠. أنظر الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧): الموقف من إخلاء المستوطنات (١٩٩٦-٢٠٠٠)

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
معارضة إخلاء أي مستوطنة	٣٠٪	٢٧٪	٣٢٪	٢٩٪	٢٦٪
تأييد إخلاء بعض المستوطنات	٥٣٪	٥٨٪	٥٠٪	٥٧٪	٥٩٪
تأييد إخلاء كافة المستوطنات	١٧٪	١٦٪	١٨٪	١٤٪	١٥٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

حصل البند المتعلق بالمستوطنات في "خطة أبو مازن-بيلين" على تأييد حوالي ثلثي الإسرائيليين في عام ١٩٩٦. تضمن هذا البند قيام إسرائيل بضم كتل استيطانية يعيش فيها معظم المستوطنين مقابل إعطاء الطرف الفلسطيني منطقة في صحراء النقب. لكن ٥٥٪ من الإسرائيليين عارضوا بقاء المستوطنين الذين لا يتم ضمهم لإسرائيل تحت السيادة الفلسطينية حتى لو كان ذلك في سياق وضع ترتيبات أمنية ملائمة لحمايتهم. أما في عام ٢٠٠٠ فقد بلغت نسبة المعارضة للبند المتعلق بالمستوطنات في خطة براك التي قدمها في قمة كامب دافيد ٦١٪، وقد كان هذا البند مشابه تماما في المضمون لخطة "أبو مازن-بيلين".

(٥) حق العودة والقدس:

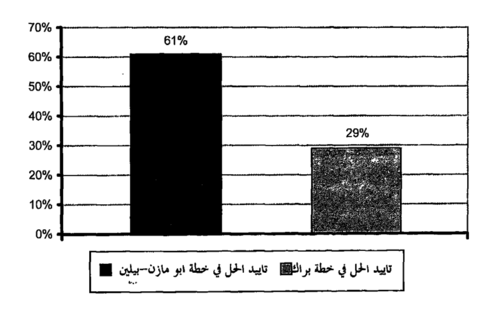
بيـــنما تظهـــر الاستطلاعات الإسرائيلية حصول تحول تدريجي واضح نحو الاعتدال من قضايا الدولة والانسحاب وبعض التقدم نحو الاعتدال من قضية المستوطنات، فإن الرأي العام الإسرائيلي بقي متشـــددا من قضيتي حق العودة والقدس. لقد حصل بعض التقدم، وخاصة من قضية الانسحاب من شرقي القدس، كما يظهر جدول رقم (٣)، لكن ذلك التقدم لم يكن كافيا للاقتراب حتى قليلا مما يراه الفلســـطينيون تسوية تاريخية معقولة. أما التقدم في موضوع اللاجئين فكان شبه معدوم كما يظهر في الجدول رقم (٨) الذي يظهر التغيير في استعداد الإسرائيليين لمناقشة حق عودة اللاجئين لداخل إسرائيل بين الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩٩. يظهر الجدول أن حوالي ٩٠٪ من الإسرائيليين كانوا يرفضون خلال هذه الفترة وضع موضوع "حق العودة" على طاولة المفاوضات، وأن التغير الذي حصل بعد بدء عملية السلام لم يكن ذي قيمة تذكر.

جدول رقم (٨): استعداد الرأي العام الإسرائيلي لمناقشة "حق العودة"إلى داخل إسرائيل (١٩٩٠-١٩٩٩)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
مستعد	٪٩	٪٧	٪١١	٪١٤	٪١٢	٪١١	٪١١	٪١٣	٪١٣
غير مستعد	٪٩١	٪٩٣	٪٨٩	٪٨٦	٪٨٨	٪٨٩	٪٨٣	٪٨٧	٪٨٧
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

لقـــد فضل اليهود الإسرائيليون إذاً تجنب الخوض في مسألة حق العودة، لكن هذا لا يعني أن الأغلبية قد عارضت إمكانية عودة اللاجئين لدولة فلسطينية. على العكس، فإن نسبة كبيرة منهم بلغت ٦١٪ أيدت، كما يظهر في الشكل رقم (٥)، البند المتعلق باللاجئين في "خطة أبو مازن-بيلين". وقد جــاء في هــذا البند، كما فهم الإسرائيليون، أنه لا يحق للاجئين العودة لدولة إسرائيل فيما لن تمنع إســرائيل عودهمـــم، إن شاءوا، للدولة الفلسطينية. لكن أغلبية الشارع اليهودي-الإسرائيلي (٧١٪) عارضت ما جاء في خطة براك في كامب دافيد من اعتراف إسرائيلي بمعاناة اللاجئين وبالسماح لعدة آلاف بالعودة لإسرائيل سنويا ضمن خطة لجمع شمل العائلات.

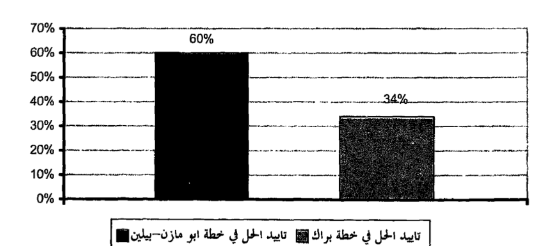
شكل رقم (٥):تأييد حل مشكلة اللاجئين في خطتي أبو مازن-بيلين (١٩٩٦) وبراك (٢٠٠٠)



أمـــا بالنســـبة للقدس، فإن أغلبية الإسرائيليين ارتكزت إلى ما رأته من إجماع يهودي حول ضـــرورة بقائها موحدة وعاصمة لدولة إسرائيل. لهذا فإن استطلاعا في نهاية عام ١٩٩٥ (بعد مرور أكـــثر من سنتين على توقيع اتفاق أوسلو الذي ينص على إجراء مفاوضات فلسطينية-إسرائيلية حول القدس) وجد أن ٧٨٪ من الإسرائيليين اليهود يرفضون إجراء مفاوضات حول مستقبل المدينة. لكن هـــذا الإجماع الإسرائيلي يتراجع بعض الشيء عند تناول موضوع القدس من زواياه المختلفة. فمثلا، بيـــنما أصـــرت أغلبية من ٨٠٪ في الاستطلاع المذكور أعلاه على عدم السماح بقيام عاصمة لدولة فلســـطين في الأحياء العربية من القدس الشرقية، فإن ٤٢٪ أعربوا عن استعدادهم للتنازل عن الأحياء العربية في القدس الشرقية فيما لو بقيت البلدة القديمة وجبل الزيتون والمستوطنات اليهودية تحت السيادة الإســـرائيلية. كمـــا أيدت أغلبية من ٥٩٪ إعادة رسم حدود المدينة بحيث يتم إخراج بعض الأحياء العربية منها بهدف ضمان وجود أغلبية يهودية في المدينة.

أما في عام ١٩٩٦، فإن أغلبية من ٦٠٪ قبلت ما جاء في خطة "أبو مازن-بيلين" التي نصت على بقاء القدس موحدة وعاصمة لإسرائيل، فيما سمحت بأن تكون عاصمة الدولة الفلسطينية خارج الحـــدود البلدية الإسرائيلية، وسمحت بوضع المسجد الأقصى وقبة الصخرة خارج السيادة الإسرائيلية وتحـــت إدارة فلســـطينية. في عام ٢٠٠٠ رفضت أغلبية يهودية من ٦٦٪ خطة براك في قمة كامب دافـــيد، والتي نصت على أن تكون للدولة الفلسطينية عاصمة في أحياء عربية معينة تشكل اليوم جزءا مـــن القـــدس الشـــرقية، فيما توضع أحياء عربية أخرى تحت حكم ذاتي، ويوضع الحرم تحت إدارة فلسطينية. لكن قبول ٣٤٪ من الإسرائيليين بهذا الحل لمدينة القدس يشير إلى تطور مهم، حتى لو كان محدوداً، نحو الاعتدال طرأ على الشارع الإسرائيلي مقارنة بالوضع طيلة عقد التسعينيات (أنظر شكل رقم ٦).

شكل رقم (٦): تأييد حل مشكلة القدس في خطتي "أبو مازن-بيلين" (١٩٩٦) وبراك (٢٠٠٠)



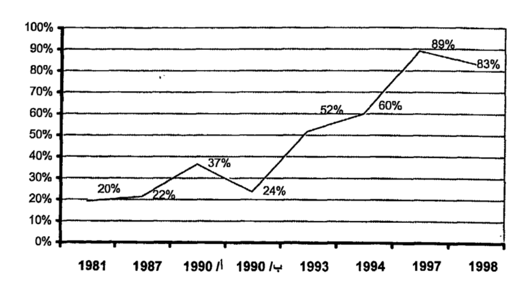
(٦) النظرة للفلسطينيين والتفاوض مع منظمة التحرير

رفضت أغلبية إسرائيلية كبيرة حتى نهاية الثمانينيات الحديث مع، أو الاعتراف، بمنظمة التحرير الفلسطينية. كما أن أغلبية من ٥٩٪ بقيت حتى عام ١٩٩٦ لا تعتقد بأن أغلبية الفلسطينيين تريد السلام. لكن تطورا متلاحقا حصل على هذه المواقف الإسرائيلية دفعها بالاتجاه المعاكس. في مطلع الثمانينيات أعربت أغلبية الإسرائيليين اليهود (٦٥٪) عن رفضها التام للحديث مع منظمة التحرير فيما لم تزد نسبة المؤيدين للحديث معها عن ٢٠٪. قبل الانتفاضة الأولى مباشرة لم تزد نسبة مؤيدي التفاوض مع المنظمة عن ٢٢٪. وبعد ثلاث سنوات من الانتفاضة ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى ٣٧٪، لكنها سرعان ما انخفضت إلى ٢٤٪ بعد حرب الخليج وسقوط الصواريخ العراقية على المدن الإسرائيلية في نهاية عام ١٩٩٠.

في الوقت الذي لم تتجاوز فيه نسبة المؤيدين لاعتراف إسرائيل بالمنظمة في أعوام ١٩٨٧ و ١٩٨٨ عن ٣٣٪ فإن نسبة وصلت إلى ٤٣٪ في عام ١٩٨٧ و ٥٣٪ في عام ١٩٨٨ وافقت على الاعتراف بالمنظمة في حالة اعترافها بإسرائيل وتوقفها عن استعمال السلاح ضدها. وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل ٥٨٪ في عام ١٩٨٩.

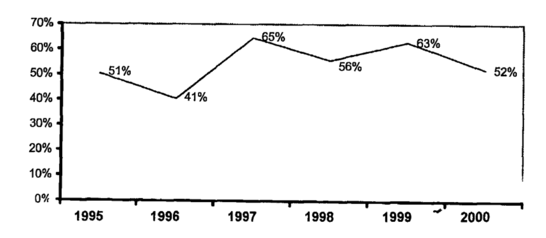
بعبارة أخرى، فإن الرأي العام الإسرائيلي كان أكثر اعتدالا بكثير تجاه هذه المسألة من موقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة خلال تلك الفترة. بل إن الاستطلاعات الإسرائيلية تظهر أنه بينما كانت حكومة اسحق رابين تجري مفاوضات سرية مع منظمة التحرير في أوسلو فإن أغلبية من ٥٢٪ كانت تؤيد (في مارس ١٩٩٣) إجراء محادثات مع المنظمة بدون شروط مسبقة. وبعد الإعلان عن المحادثات السرية والتوصل للاعتراف المتبادل ولإعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي ارتفع التأييد لإجراء محادثات مع المنظمة إلى ٦٠٪ (في عام ١٩٩٤)، وتواصل الارتفاع ليصل إلى ٨٩٪ في عام ١٩٩٧. (أنظر الشكل رقم ٧).

شكل رقم (٧): تأييد إجراء محادثات مع منظمة التحرير (١٩٨١-١٩٩٨)



كما طرأ بشكل متواز تطور إيجابي نحو الاعتدال لدى الرأي العام الإسرائيلي في تقديره للنوايا الفلسطينية. لكن هذا التقدير بقي عرضة لتقلبات العملية السلمية كما يظهر في الشكل رقم (٨).

شكل رقم (٨): إسرائيليون يعتقدون أن أغلبية فلسطينية تريد السلام (١٩٩٥-٢٠٠٠)

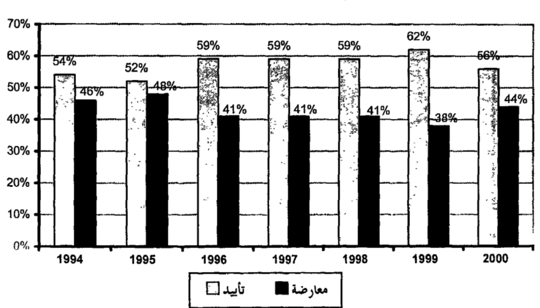


(٧) اتفاق أوسلو:

لقـــي اتفاق أوسلو تأييدا من أغلبية الإسرائيليين اليهود منذ اللحظة التي تم فيها الإعلان عنه، وازدادت نسبة التأييد للاتفاق بعد التوقيع عليه لتصل إلى حوالي ثلثي الإسرائيليين. يظهر الشكل رقم (٩) أن المعدل السنوي لنسبة تأييد الاتفاق بقي أعلى من المعدل السنوي لمعارضته خلال الفترة ما بين ١٩٩٤و٢٠٠٠. كما يظهر الجدول أن معدل نسبة التأييد قد ارتفع من ٥٤٪ ليصل إلى ٦٢٪ في عام ١٩٩٩ قبل أن يهبط إلى ٥٦٪ في عام ٢٠٠٠. وكان هبوطاً آخر في معدل نسبة التأييد قد حصل في عـــام ١٩٩٥ حيث وصل إلى ٥٢٪. إن هذه المعدلات السنوية مبنية على أساس نسبة التأييد الشهرية لاتفاق أوسلو كما أظهرتها استطلاعات معهد شتايمتس في جامعة تل أبيب. تظهر هذه الاستطلاعات الشهرية أن نسبة التأييد قد هبطت أحياناً لأقل من النصف، كما سنرى في الفصل القادم، لكن المعدل السنوي للتأييد بقي رغم ذلك أكبر من المعدل السنوي للمعارضة. وقد ارتبطت فترات هبوط التأييد لاتفاق أوسلو بوقوع أحداث عنيفة كالعمليات الانتحارية أو المواجهات المسلحة.

يجـــدر الإشارة هنا إلى ما سبق ذكره من أن التأييد الإسرائيلي الواسع لاتفاق أوسلو قد كان مبنيا على فهم لدى الكثير من الإسرائيليين من أن هذا الاتفاق لا يعني بالضرورة انسحابا إسرائيليا من معظم الضفة الغربية أو تواجداً فلسطينياً في القدس الشرقية.

شكل رقم (٩) تأييد ومعارضة أوسلو (١٩٩٤-٢٠٠٠)*



* لأغراض هذا الشكل تم تقسيم إجابات المستطلعين في استطلاعات معهد شتايمتس الشهرية، إلى "تأييد" و "معارضة" فقط بالرغم من وجود مجموعة ليست قليلة وصلت أحيانا إلى الثلث، لم تكن مؤيدة أو معارضة، حيث تم تقسيم نسبة هؤلاء "المترددين" إلى قسمين متساويين وإضافة نصفهم للمعارضين ونصفهم الآخر للمؤيدين.

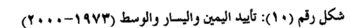
(٨) اليمين واليسار

بالـــرغم مـــن عدم وجود تعريف واضح أو دقيق لمصطلحي "اليمين" و"اليسار" في السياسة الإسرائيلية، فإن للمفهوم قيمة كبيرة في أية محاولة لدراسة المجتمع الإسرائيلي ومواقفه السياسية. ارتبط المفهوم تاريخيا بالانقسام في الخارطة السياسية الإسرائيلية حتى قبل قيام الدولة اليهودية. وانطبق وصف اليســـار آنذاك على أحزاب وحركات شيوعية مثل الحزب الشيوعي الإسرائيلي وحركة "مابام". أما حـــزب "الماباي"، الذي تحول لاحقا للمعراخ ومن ثم إلى حزب العمل، فقد اعتبر نفسه في "الوسط" حـــتى نهايـــة السبعينيات حين فقد سيطرته على الحكومة وصعد اليمين، ممثلا في الليكود والأحزاب الدينـــية، للحكم. اليوم، يضم اليسار حزب العمل و"ميرتس" والأحزاب العربية، بينما يضم معسكر الـــيمين الليكود وكافة الأحزاب الدينية إلى جانب أحزاب اليمين المتطرف المتمثلة في "الاتحاد الوطني" و"إســـرائيل بيتـــنا". أمـــا مصطلح "الوسط" فلم يعد يشير كما كان سابقا إلى أحزاب يعود أصلها لـــلماباي، وإنما إلى حركات وأحزاب تضع نفسها بين الحزبين الكبيرين، العمل والليكود، مثل حزب "المركز" وحزب "شينوي". ومع بروز أحزاب جديدة في الثمانينيات والتسعينيات، ممثلة لمصالح فئوية سكانية محددة غير مرتبطة بالانقسامات الأيديولوجية الصهيونية التاريخية، مثل "إسرائيل بعالياه" الممثل لليهود الروس، فإن مصطلح "الوسط" اتسع ليشمل فئات متناقضة في المواقف السياسية والأيديولوجية.

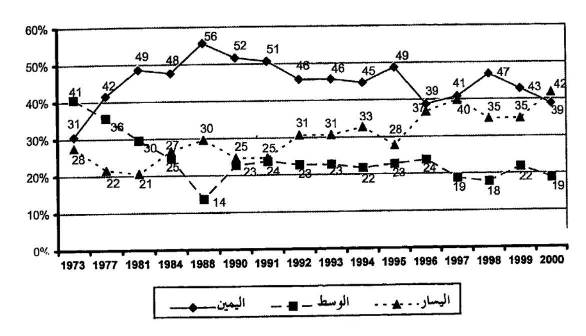
رغم عدم دقة المصطلحات المتضمنة في مفهوم الانقسام السياسي الإسرائيلي في معسكرات من "الـــيمين" إلى "اليسار" مروراً "بالوسط"، فإن للمفهوم فائدة واضحة كبعد إضافي في تتبع التغيير في مواقـــف الشـــارع الإســـرائيلي، وكوســـيلة إضافية للتنبؤ بطبيعة المواقف من قضايا عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، كما سنرى أدناه. بعبارة أخرى، لقد اخترنا وضع مسألة الانتماءات السياسية في هـــذا الفصـــل الذي يتعلق بالمتغيرات "التابعة"، وليس في الفصل الرابع الذي يتعامل مع متغيرات "مستقلة"، لأننا لم ننظر للانتماء السياسي كمُسبب أو مفسر لمواقف معينة، بل نظرنا إليه على أنه يعني مواقف معينة. أي أن اليساري، مثلاً، ليس هو الذي يفكر بطريقة معينة، بل إن المواقف المعينة هذه هي التي تجعل من الفرد يسارياً. إن السبب في ذلك يعود جزئياً لأن التقسيم إلى اليمين واليسار مبني في هذه الدراســـة عـــلى أساس تعريف الفرد الذاتي لموقفه الذاتي وانتمائه السياسي وليس على أساس تصويته لحزب يميني أو يساري، أي أن الفرد يضع نفسه في خانة اليمين أو اليسار أو الوسط بناءاً على تقديره الشخصي لطبيعة آرائه واعتقاداته بمجملها، وليس فقط بناءاً على نوايا التصويت لديه يوم الانتخابات.

يظهر الشكل رقم (١٠) أن قوة اليمين لدى الرأي العام اليهودي-الإسرائيلي قد أخذت، بين أعـــوام ١٩٧٣ و ١٩٧٧، في الصعود على حساب قوى الوسط واليسار، حيث اعتبرت نسبة ٤٢٪ مـــن الشـــارع الإسرائيلي نفسها ضمن مؤيدي اليمين في عام ١٩٧٧، بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز ٣١٪ في عام ١٩٧٣. أما الوسط واليسار فقد هبطت نسبة مؤيديهما خلال نفس الفترة من ٦٩٪ (للاثنين معاً) إلى ٥٨٪. استمر اليمين في الصعود ليصل إلى قمة شعبيته (٥٦٪) في عام ١٩٨٨، فيما هبطت شعبية اليسار والوسط إلى ٤٤٪. أخذت شعبية اليمين في الهبوط بعد ذلك لتصل إلى ٤٦٪

في عـــام ١٩٩٢، وهو العام الذي شهد فوز حزب العمل بالانتخابات البرلمانية الإسرائيلية وتمكنه من تشكيل حكومة بقيادته لأول مرة منذ خسارته في عام ١٩٧٧. تأرجحت شعبية اليسار والوسط بعد ذلـــك، حيث هبطت إلى ٥١٪ في عام ١٩٩٥، لكنها عادت للارتفاع في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، لتهبط مرة أخرى في عام ١٩٩٩ ثم ترتفع من جديد في عام ٢٠٠٠. شهد عام ٢٠٠٠ أيضا ارتفاع شـــعبية اليسار وهبوط اليمين بشكل سمح لمؤيدي اليسار لوحدهم بالتفوق على مؤيدي اليمين بنسبة ٤٢٪ إلى ٣٩٪، وهـــي المـــرة الأولى التي تمكن فيها اليسار لوحده من تحقيق إنجاز كهذا منذ مطلع السبعينيات.



شكل رقم (١٠): تأييد اليمين واليســار والوسط (١٩٧٣-٢٠٠٠)



ســـنرى لاحقاً كيف تؤثر عوامل مثل درجة التدين والهوية وسلم الأولويات القيمية على قرار الفـــرد بالانـــتماء الفكري لليمين واليسار. لكننا في هذا الفصل نحاول أن نفهم معنى أن يكون الفرد يســـارياً أو يمينـــياً. ســـبق أن أشـــرنا في الفصل الثاني إلى أن من الخطأ الافتراض أن الفروقات بين الإسرائيليين في توجهاتهم السياسية إنما تقتصر على اختلافات حول عملية السلام، وأكدنا على وجود اختلافات تتعلق بمكانة الدين اليهودي في المجتمع، وبإمكانية وأهمية السلام بحد ذاته. سنستعرض في بقية هـــذا الفصل بعض هذه الاختلافات الأساسية بين التوجهات السياسية الإسرائيلية المختلفة ابتداءً من المواقف المتعلقة بالدين والشريعة اليهودية وانتهاءً بتلك المتعلقة بقضايا عملية السلام.

يظهر الجدول رقم (٩) أن الانتماء لليمين يعني استعداداً أكبر لإعطاء الدين والشريعة اليهودية دوراً في الدولة والحياة العامة. لكن الانتماء لليسار يعني رفض ذلك فيما تجيء مواقف المنتمين للوسط أقرب للمجموع العام. فمثلاً تؤيد الغالبية العظمى من اليسار (٨٣٪) فصل الدين عن الدولة فيما لا تزيد نسبة تأييد ذلك بين اليمين عن ٤٣٪، وبين الوسط عن ٦٧٪.

جدول رقم (٩): فروقات في المواقف من قضايا الدين والدولة (٢٠٠٠)

	اليمين	الوسط	اليسار	المجتمع كله
يوافق على فصل الدين عن الدولة	٤٣٪	٦٧٪	٨٣٪	٦٥٪
يعارض تفضيل الشريعة اليهودية على الديمقراطية	٥١٪	٦١٪	٨٤٪	٦٧٪
يعارض تنظيم الحياة العامة بناءاً على الشريعة اليهودية	٥٠٪	٦٦٪	٨٤٪	٦٧٪

أما الجدول رقم (١٠) فيظهر الفروقات بين التوجهات السياسية في مواقفها تجاه عملية السلام بحد ذاتها. يظهر الجدول أن ٩١٪ من اليسار متفائلون بإمكانية تعزيز وتقوية السلام في المستقبل القريب، فيما لا تزيد نسبة التفاؤل بين اليمين عن ٥٠٪ وبين الوسط عن ٦٧٪. ويبدو الوسط هو الأقرب للمجموع العام في تلك السنة. كذلك يبدو اليسار هو الأكثر تفاؤلاً بإمكانية تحسين وضع إسرائيل الدولي نتيجة لحلول السلام بنسب ٨٣٪ و ٦٣٪ و ٤٨٪ لكل من اليسار والوسط واليمين على التوالي. وينطبق الأمر ذاته على الموقف من إمكانية حصول مواجهة مع العالم العربي، ومن إمكانية التوصل لنهاية للصراع.

جدول رقم (١٠): فروقات في الاعتقادات حول، والمواقف من، عملية السلام بحد ذاتها (٢٠٠٠)

	اليمين	الوسط	اليسار	المجتمع كله
يعتقد أن فرص السلام أقوى في السنوات القليلة القادمة	٥٠٪	٦٧٪	٩١٪	٧١٪
يعتقد أن السلام سيحسن مكانة إسرائيل الدولية	٤٨٪	٦٣٪	٨٣٪	٦٦٪
لا يرى إمكانية كبيرة لحصول مواجهة مع العالم العربي	٤٤٪	٦٣٪	٨٥٪	٦٥٪
يرى إمكانية لإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي	٢٦٪	٥٣٪	٦٠٪	٤٥٪

أما الجدول رقم (١١) فيظهر بوضوح الفرق الكبير بين مواقف اليمين واليسار من الكثير من قضـايا وجزيـئات عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية في عام ٢٠٠٠. يبدو الاستقطاب كبيراً بين أنصـار الـيمين وأنصار اليسار تجاه قيام دولة فلسطينية حيث يبلغ ٥٠٪ نقطة مئوية، بنسبة تأييد لا تتجاوز ٣٠٪ لليمين مقابل ٨٠٪ لليسار. وينطبق الأمر ذاته على تأييد إعادة أراضٍ للفلسطينيين، بفرق يبلغ ٥٦ نقطة مئوية، وكذلك الحال بالنسبة للموافقة على إعادة-منطقة غرب نابلس الاستيطانية، بفرق يـبلغ ٥٠ نقطـة مئوية. كما يبدو الاستقطاب واضحا أيضا في اعتقادات اليمين واليسار تجاه الخطر المترتب على قيام دولة فلسطينية، حيث يعتقد ٨٩٪ من أنصار اليمين بوجود خطر كهذا، مقابل ٤٨٪ فقـط بـين اليسـار، بفـارق ٤١ نقطة مئوية. وكذلك الحال بالنسبة لتقدير أنصار الطرفين لنوايا الفلسـطينيين، حيث لا يزيد حجم المعتقدين بين أنصار اليمين بأن معظم الفلسطينيين يريدون السلام عـن ٣٤٪ مقابل ٧٠٪ بين أنصار اليسار، بفارق ٣٦ نقطة مئوية. كما يلاحظ أنه بينما ترتفع نسبة رفض الاعتقاد بضرورة الاعتماد على القوة العسكرية لمنع الحرب بين مؤيدي اليسار لتصل إلى ٧٨٪ فإنها تنخفض إلى ٤٢٪ بين مؤيدي اليمين، بفرق يبلغ ٣٦ نقطة مئوية.

جدول رقم (١١): فروقات في المواقف السياسية من قضايا عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية (٢٠٠٠)

	اليمين	الوسط	اليسار	المجتمع كله
يعارض رفض الأوامر بإخلاء المستوطنين	٪٧٧	٪٨٨	٪٩٥	٪٨٧
رفض ضم أو إعادة احتلال مناطق فلسطينية في حالة الإعلان عن قيام دولة فلسطينية من طرف واحد	٪٥٥	٪٨٥	٪٨٩	٪٧٥
يرفض إيقاف المفاوضات لو أدى ذلك للحرب	٪٦٠	٪٥٨	٪٨٥	٪٧٠
تأييد إعادة أراضٍ للفلسطينيين	٪٢٨	٪٥٧	٪٨٤	٪٥٧
تأييد قيام دولة فلسطينية	٪٣٠	٪٥٢	٪٨٠	٪٥٥
رفض الاعتقاد بأن منع الحرب يتم عن طريق زيادة القوة العسكرية لإسرائيل وليس بالمفاوضات	٪٤٢	٪٦٤	٪٧٨	٪٦١
معارضة المطالبة بزيادة ميزانية الجيش	٪٥٣	٪٦٣	٪٧٧	٪٧٢
تأييد إعادة منطقة غرب نابلس	٪٢٦	٪٤٧	٪٧٦	٪٥١
الاعتقاد بأن معظم الفلسطينيين يريدون السلام	٪٣٤	٪٥٠	٪٧٠	٪٥٢
تأييد إخلاء بعض المستوطنات في الضفة وغزة	٪٤٧	٪٦٦	٪٦٨	٪٥٩

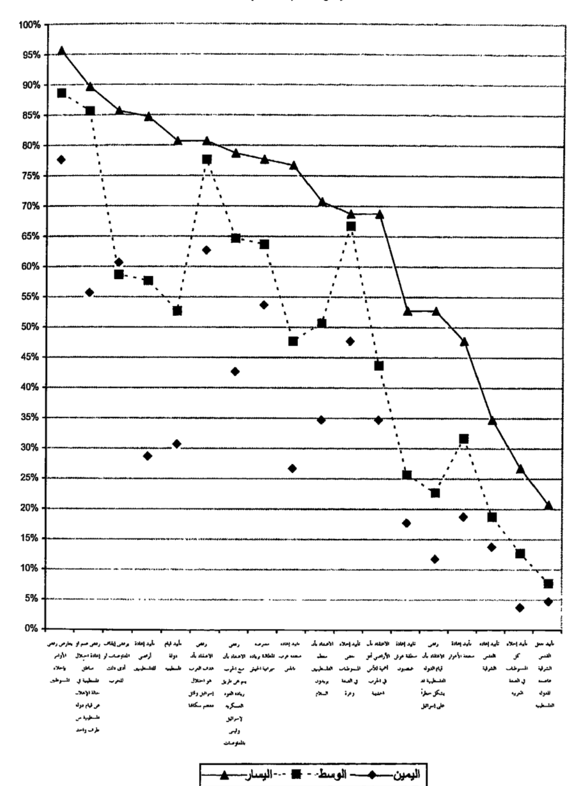
الاعتقاد بأن الأراضي أقل أهمية للأمن في الحرب الحديثة	٣٤٪	٤٣٪	٦٨٪	٥٠٪
رفض الاعتقاد بأن هدف العرب هو احتلال إسرائيل وقتل معظم سكانها	٢٩٪	٣٩٪	٦٦٪	٤٧٪
تأييد إعادة منطقة غوش عتصيون	١٧٪	٢٥٪	٥٢٪	٢٣٪
رفض الاعتقاد بأن قيام الدولة الفلسطينية قد يشكل خطراً على إسرائيل	١١٪	٢٢٪	٥٢٪	٣١٪
تأييد إعادة منطقة الأغوار	١٨٪	٣١٪	٤٧٪	٣٢٪
تأييد إعادة القدس الشرقية	١٣٪	١٨٪	٣٤٪	٢٣٪
تأييد إخلاء كل المستوطنات في الضفة الغربية	٣٪	١٢٪	٢٦٪	١٥٪
تأييد جعل القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية	٤٪	٧٪	٢٠٪	١١٪
تأييد مناقشة "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين *	٥٪	١٦٪	٢٠٪	١٣٪

* النتائج لهذا البند تعود للعام ١٩٩٩.

أما الشكل رقم (١١)، الذي يعكس محتويات الجدول رقم (١١)، فيظهر أن أنصار "الوسط" يميلون فعلاً لاتخاذ مواقف أقرب للموقف العام في معظم القضايا. لكنهم مع ذلك أقرب لليسار أو لليمين في بعض القضايا. فهم أقرب لليسار في موضوعات مثل ضم أو إعادة احتلال مناطق فلسطينية في حالة الإعلان عن قيام دولة فلسطينية من طرف واحد، وإخلاء بعض المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، والاستعداد لمناقشة "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين. في المقابل، يقترب "الوسط" من مواقف اليمين في موضوعات مثل إيقاف المفاوضات فيما لو أدى ذلك لوقوع الحرب، والاعتقاد بأن هدف العرب هو احتلال إسرائيل وقتل معظم سكانها، وإعادة القدس الشرقية، وجعل القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.

أخيراً يظهر الشكل رقم (١١) أيضا أنه رغم الاستقطاب الكبير في مواقف الاتجاهات الإسرائيلية السياسية المختلفة، فإن هناك أموراً تحوز على إجماعها جميعاً. في جانب الاعتدال تجمع أغلبية من اليسار والوسط واليمين مثلا على معارضة رفض الأوامر بإخلاء المستوطنين، وعلى رفض إعادة احتلال مناطق فلسطينية في حالة الإعلان عن قيام دولة فلسطينية من طرف واحد، وعلى رفض إيقاف المفاوضات فيما لو أدى ذلك لوقوع الحرب. أما في جانب التشدد فإن الإجماع الإسرائيلي يشمل قضايا هي في صلب عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية مثل رفض الأغلبية للإخلاء الكامل للمستوطنات كافة، أو لجعل القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، أو لمناقشة حق اللاجئين في العودة لبيوتهم وقراهم.

شكل رقم (١١): الإجماع والاستقطاب في مواقف اليمين والوسط واليسار من قضايا عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية (٢٠٠٠)



الفصل الرابع
العوامل المؤثرة على الرأي العام اليهودي في إسرائيل

أظهـــر الفصل السابق أن التطورات التي شهدها إسرائيل خلال العقدين الماضيين، رغم كل تناقضاتها، قد دفعت بالرأي العام الإسرائيلي نحو الاعتدال . فبالرغم من التحولات السكانية وبروز قوة الـــيهود الســـفارديم واليهود الروس كقوتين دافعتين باتجاه اليمين، وبالرغم من سيطرة ائتلافات يمينية ودينية على الحكم خلال معظم هذه الفترة، فإن التحولات الاقتصادية (نحو الخصخصة وقوة السوق)، والاجتماعـــية (نحو الأمركة والفردية)، والسياسية (نحو عملية السلام) قد تغلبت ودفعت بالرأي العام الإســـرائيلي نحـــو الاعتدال. لكن هذا التحول، كما رأينا، لم يكن ثابتا، وبرزت تغيرات واضحة في درجته (صعوداً وهبوطا) بين فئات المجتمع المختلفة. سنقوم في هذا القسم بالتعرف على تلك العوامل الـــتي تظهر الفروقات وتعطي تفسيراً لها، وعلى تلك الديناميكيات التي تسبب التأرجح في التوجه نحو الاعتدال.

تظهـــر دراسة الرأي العام الإسرائيلي وجود مجموعة من المتغيرات الرئيسية ذات التأثير الواسع على مواقف الشارع الإسرائيلي من عملية السلام مع الفلسطينيين. يتناول هذا القسم فحص ودراسة الـــتأثيرات التي تتركها المتغيرات التالية: التدين والهوية بمجموعة القيم والأولويات، والعوامل الديمغرافية (مثل العمر، والتعليم، والدخل، الخلفية العرقية). أظهرت دراسات عديدة الدور البارز الذي تلعبه كل من هذه المتغيرات في التأثير على المجتمع والسياسة في إسرائيل[1].

---

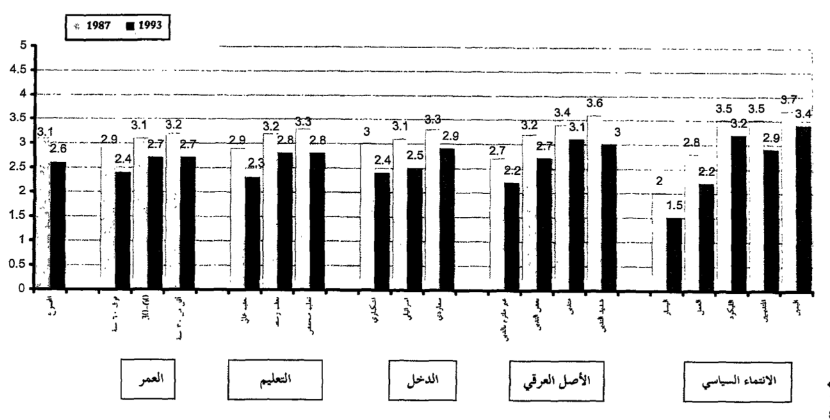
[1] Asher Arian and Michal Shamir, "The Primarily Political Function of the Left-Right Continuum," *Comparative Politics*, 15, 1983, pp. 139-158; Myron J Aronoff, *Israeli Visions and Divisions: Cultural Change and Political Conflict* (New Brunswick, NJ: Transaction, 1989); Eliezer Ben-Rafael and Stephen Sharot, Ethnicity, *Religion and Class in Israeli Society* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991); Eva Etzioni-Halevy, "Possible Influences of the Transition to Coexistence on the Israeli Collective Identity," in Tamar Herman and Ephraim Yuchtman-Yaar (editors), *Israeli Society and the Challenge of Transition to Co-existence* (Tel Aviv: The Tami Steinmentz Center, 1997), pp. 23-29; Stanley Feldman, "Structure and Consistency in Public Opinion: The Role of Core Beliefs and Balues," *American Journal of Political Science* 32(2): 1988, 416-40; Menahem Friedman, "Relations Between Religious and Secular Jews Against the Background of the Peace Negotiations," in *Israeli Society and the Challenge of Transition to Co-existence*, pp. 47-54; Tamar Hermann, "Trends in Israeli Jewish Public Opinion Concerning the Political Process and its Implications," in *Israeli Society and the Challenge of Transition to Co-existence*, pp. 30-38; Tamar Hermann and Ephraim Yuchtman-Yaar, "The Peace Process and the Secular-Religious Cleavage," *Peace In Brief* (Tel Aviv: The Tami Steinmetz Center for Peace Research, January 1998); Carol Gordon, "Mutual Perceptions of Religious and Secular Jews in Israel," *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 33, No. 4, December 1989, pp. 632-651; Baruch Kimmerling, "Between the Primordial and the Civil Definitions of the Collective Identity: 'Eretz Israel' or the State of Israel?," In Erik Cohen et al. (eds.), *Comparative Social Dynamics*, (Boulder, CO: Westview, 1985), pp. 262-83; Michael MacKuen and Courtney Brown, "Political Context and Attitude Change," *American Political Science Review* 81, 1987, 471-90; Michal Shamir and Asher Arian, "Competing Values and Policy Choices: Israeli Public Opinion on Foreign and Security Affairs," *British Jouranl of Political Science* 24: 1994, 111-33; Sammy Smooha, *Social Research on Jewish Ethnicity in Israel, 1948-1986* (Haifa: University of

إن من الواضح مثلاً أن لدرجة التدين دور بالغ الأهمية في التأثير على مواقف الرأي العام نظراً لأن الدولة ذاتها قامت أساساً على تبرير ديني-قومي. كما أن الدين اليهودي يلعب دوراً بارزاً ليس فقط بالنسبة لعلاقة الفرد بربه وإنما أيضاً لعلاقة الفرد بالأرض، ذلك أن مفهوم "أرض إسرائيل الكبرى" هو مفهوم ديني أصلاً. كما أن من الواضح أن للهوية أهمية مماثلة، ذلك أن الحركة الصهيونية العلمانية أرادت خلق هوية إسرائيلية كحل "للمشكلة اليهودية"، ليصبح لليهود دولة وهوية قومية مثل بقية دول العالم المعاصر. مع ذلك، فإن الكثيرين ممن جذبتهم الحركة الصهيونية حافظوا على هويتهم "اليهودية" ليس فقط لارتباطهم بالدين اليهودي، بل أيضاً لتمسكهم بالتاريخ والتراث اليهودي، وبالتالي فقد أصروا على تفردهم وتميزهم عن بقية شعوب العالم. ومن هنا فإن الانقسام حسب الهوية يبقى متغيراً ذي أهمية بالغة في تحديد المواقف السياسية. أما سلم القيم والأولويات فله دور مماثل لأنه يضع الفرد أمام عملية اختيار صعبة حين يجد نفسه غير قادر على الحفاظ على كافة القيم التي يؤمن بها وبالتالي فإن عليه التخلي عن بعضها. إن القيام بتحديد الأولويات يضع الفرد أمام حدود الممكن والمقبول، مؤدياً إلى عملية اختيار تحدد في نهايتها طبيعة التوجهات والاعتقادات والمواقف السياسية التي سيتبناها الفرد. أخيراً، تلعب العوامل الديمغرافية دوراً هاماً مماثلاً لأنها تعكس فروقات تتعلق بطبقات وفئات اجتماعية مختلفة ذات مصالح اقتصادية وسياسية مختلفة. كما أن بعضها، كالأصل العرقي، يعبر عن تنشئة اجتماعية وتجارب حياتية وحضارية متباعدة.

في دراسته القيمة التي سبق الإشارة إليها، وجد أشر أريان أن كافة فئات المجتمع الإسرائيلي قد تجاوبت إيجابياً أو سلبياً مع التطورات المختلفة التي مرت بها إسرائيل خلال الأعوام العشر التي درسها من ١٩٨٤ وحتى ١٩٩٣. كما وجد أن التحول نحو الاعتدال، في درجات مؤشر السلام الذي صممه، لم يكن ناتجاً عن تحول في مواقف فئة سكانية واحدة فقط (بشكل يختلف جوهرياً عن التحول لدى الفئات الأخرى)، وإنما جاء نتيجة لتحول لدى كافة الفئات. إختبر أريان صحة استنتاجه هذا على فئات مختلفة في النواحي التالية: (العمر، التعليم، والخلفية العرقية، ودرجة التدين، والتوجه السياسي). وخلص الباحث الإسرائيلي إلى قناعة، شاركه فيها العديد من الباحثين الإسرائيليين قبله وبعده، تشير إلى شمولية التغيير من جهة، وإلى أن كافة هذه المتغيرات ذات قدرة على شرح فروقات في الرأي العام الإسرائيلي من جهة أخرى (أنظر شكل رقم ١٢).

Haifa, 1987); Ephraim Yuchtman-Ya'ar and Yochanan Perses, *Between Consent and Dissent: Democracy and Peace in the Israeli Mind* (Lanham, MD: Rowman & littlefied Publishers, 2000).

شكل رقم (١٢) : مقارنة المواقف في عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٣ تجاه مجمل عملية السلام في سلم مؤشر السلام (لأشر أريان) حسب متغيرات مختلفة



وللتيقن من شمولية التحول نحو الاعتدال (في مؤشر أريان) لكافة فئات المجتمع الإسرائيلي تجاه قضـايا صـعبة في عملـية السلام اخترنا فحص مواقف ا ليهود الإسرائيليين من مسألة إعادة أراضٍ للفلسطينيين. يظهر الشكل رقم (١٣) أن تأييد إعادة أراضٍ للفلسطينيين الذي هبط مؤشره العام بعيداً عـن التشدد وباتجاه الاعتدال من (٣) إلى (٢,٤) بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٣، قد شمل فعلاً الفئات ذاتها كلها. فقد هبطت درجة التشدد بين الشباب مثلا من (٣,٢) إلى (٢,٦)، وبين الأقل تعليماً من (٣,٣) إلى (٢,٧)، وبين ذوي الأصول السفاردية من (٣,٤) إلى (٢,٧) وبين شديدي التدين من (٣,٨) إلى (٣,١)، وبين مؤيدي اليمين من (٣,٧) إلى (٣,٣).

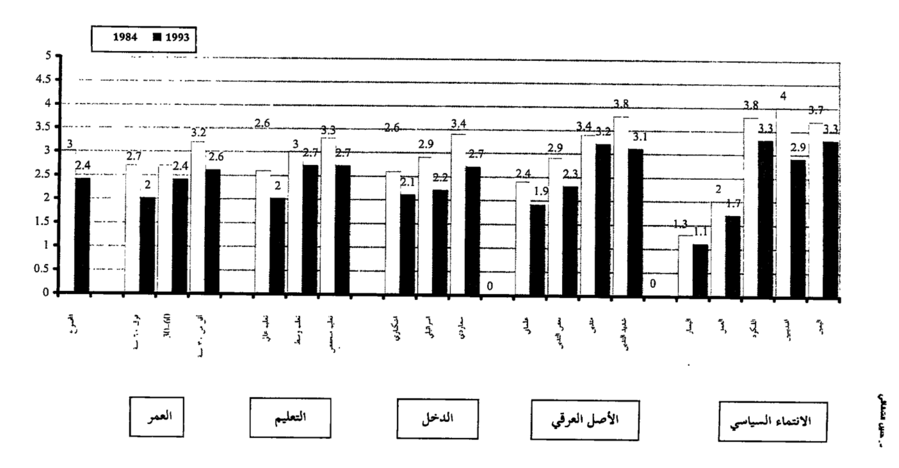
لكـن الشكلان (رقم ١٢ و ١٣) يظهران أيضا أن هناك فروقات بارزة بين هذه الفئات في مواقفها تجاه عملية السلام. إن هذه الفروقات ناتجة عن تأثيرات العوامل الخمس الموضحة في الشكلين. هذه العوامل غير قادرة على تحديد مسار التغيير بالطبع (هل هو نحو التشدد أو الاعتدال) لكنها قادرة على تفسير الفروقات بين الفئات المختلفة، وبالتالي التنبؤ بطبيعة وحجم هذه الفروقات، وربما بالتالي مسـارها لاحقاً. فمثلا، يظهر الشكلان أن الشباب أكثر تشدداً من كبار السن، والأقل تعليماً أكثر تشـدداً مـن الأكـثر تعليماً، وكذلك الحال بالنسبة للسفارديم مقابل الإشكناز، وللمتدينين مقابل العلمانيين، ولأصحاب التوجه اليميني مقابل أصحاب التوجه اليساري. وهذا يعني أن عوامل مثل العمر ودرجـة التعلـيم والخلفية العرقية ودرجة التدين وطبيعة الانتماء السياسي كلها ذات قدرة على تمييز الفئات المجتمعية عن بعضها بشكل يتيح مجالا للتنبؤ بطريقة تفكيرها بالنسبة لعملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية.

سنقوم في هذا الفصل بتحليل هذه العوامل وغيرها (باستثناء الانتماء السياسي) لإلقاء المزيد من الضوء على ديناميكية التغير من جهة ولفهم تقلباته من جهة أخرى.

(١) التدين والهوية

لاشـك أن جوهر الهوية لإسرائيل هو يهوديتها. فاليهودية هي سبب وجود الدولة، وهي التي تعطـي للدين مكاناً ودوراً في الحياة الاجتماعية والسياسية للدولة. وقد حافظت الهوية اليهودية على أهميـتها رغـم المبادئ العلمانية للمشروع الصهيوني، ورغم التغيرات والتحديات التي جلبتها عملية "الأمـركة" في الثمانينـيات والتسعينيات. فالمشروع الصهيوني، الذي أراد تعريف دولة إسرائيل من مـنظور علماني، لم يكن قادرا على فصل الدين عن الدولة وبالتالي لم يتمكن من تجاهل الإرث الديني الـيهودي. كمـا أن حدود "الأمركة" في إسرائيل لم تصل لجوهر هوية الدولة اليهودية، وبقي هذا التناقض الأساسي بالتالي (بين الأمركة والهوية اليهودية) يمنع تحول إسرائيل لدولة غربية، لكنه يبقيها في حالـة صـراع حول الهوية ومنظومة القيم الأساسية السياسية-الاجتماعية. يؤدي هذا الصراع على الهوية إلى التأثير على طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي وعلى سياسة الدولة الأمنية والخارجية. فإسرائيل

شكل رقم (١٣): مقارنة المواقف في عامي ١٩٨٤و ١٩٩٣ تجاه إعادة أراضي للفلسطينيين في سلم مؤشر السلام (لأشر أريان) حسب متغيرات مختلفة



ليســـت دولـــة حاخامات تحكمها الشريعة اليهودية والأحزاب الدينية، لكنها في الوقت ذاته ليست ديمقراطـــية علمانية، بل هي نتاج للتجربة التاريخية اليهودية، وهي تجربة تختلف كثيرا عن تجربة عصر النهضة الأوروبي-الغربي.

لقـــد تشـــكلت الهوية الجماعية اليهودية من التجربة التاريخية وسنوات الاضطهاد والإحساس المعاصـــر بأن إسرائيل دولة صغيرة في بحر عربي معادي. وقد أظهرت الدراسات التجريبية التي أجراها معهد البحوث الاجتماعية التطبيقية في القدس بأنه كلما واجهت إسرائيل حروبا أو أحداثا أمنية كبيرة كـــلما تعزز البعد التضامني في الهوية الجماعية اليهودية، وكلما قلت أو اختفت هذه الأحداث كلما ضـــعف هذا البعد. تظهر هذه الأبحاث أيضا أن هذه الهوية الجماعية ذات بعدين أساسيين: بعد ديني يرى ما بين ربع إلى ثلث الإسرائيليين أنفسهم من خلاله، وبعد يهودي تقليدي وعلماني ترى أغلبية في إسرائيل نفسها من خلاله (وهو ما يمكن رؤيته أيضا في هذه الدراسة في الجدول رقم ١٢ أدناه). تلجأ المجموعـــة الأولى أكثر وأكثر للانعزال بسبب عدم قدرتها على مواجهة تحديات العالم المعاصر، ويلجأ جزء منها للتطرف (مثل الحريديم أو "الألترا أورثودوكس")، وبالتالي فإنها تتجه نحو التشدد في مواقفها تجـــاه الآخرين وخاصة تجاه عملية السلام. أما المجموعة الثانية ذات الهوية اليهودية التقليدية والعلمانية فأكـــثر انفتاحا رغم أنها هي أيضا تحتفظ بقدر من التواصل مع جوانب دينية وتقليدية يهودية. يزداد التباعد تدريجيا بين هاتين المجموعتين كلما تعززت الانقسامات العرقية والفروقات الاقتصادية بينهما. تخلـــق المحصـــلة النهائـــية لهـــذه الفروقات وهذا الانقسام في الهوية الجماعية الإسرائيلية رأيين عامين إســـرائيليين: أحدهمـــا متدين وسفاردي وأقل دخلا وتعليما والآخر علماني وإشكنازي وأكثر دخلا وتعليما. بينما يؤيد الرأي العام الأول سياسة أمنية وخارجية متشددة ومتطرفة فإن الآخر يميل للاعتدال والتوازن.

(أ) درجة التدين

قـــبل التعرف على طريقة تعريف الفرد لهويته في إسرائيل، سنتعرف أولا على درجة التدين في المجـــتمع. توجد لدى الباحثين الإسرائيليين طريقتين لمعرفة درجة التدين في المجتمع الإسرائيلي: إحداهما تقـــوم عـــلى أساس تحديد الفرد لدرجة التزامه بالتعاليم الدينية (كلها، معظمها، بعضها، أو لا شيء مـــنها)، بينما تقوم الأخرى على أساس تعريف اجتماعي-ديني محدد يختاره الفرد (حريدي، متدين، تقلـــيدي، أو علماني). تسمح الطريقة الأولى للكثير من "العلمانيين" ممن يحافظون على بعض التعاليم الدينية (باعتبارها إرث تاريخي يهودي) بأن يضعوا أنفسهم في المجموعة التي تلتزم ببعض التعاليم الدينية. كمـــا أنها تسمح أيضا للكثير من "التقليديين" بوضع أنفسهم في المجموعة الثانية التي تحافظ على الكثير من التعاليم الدينية. وبالتالي، فإن الطريقة الأولى تضع الجزء الأكبر من الإسرائيليين في المجموعة الثالثة الملتزمة ببعض التعاليم الدينية، بينما تظهر الطريقة الثانية حجماً أكبر للعلمانيين.

إن قـــياس درجة التدين بالطبع مسألة في غاية الصعوبة في أي مجتمع. فالفرق بين "كافة" أو "معظم" التعاليم الدينية قد يكون طفيفا، وكذلك الحال بين الالتزام "ببعض" التعاليم "وعدم الالتزام" بالتعاليم، مما قد يجعل القياس يخضع لتقديرات الفرد غير الموضوعية. أما الطريقة الثانية لقياس التدين، فهي أيضا تخضع لنفس التقديرات غير الموصوعية، "فالعلمانية" مثلا هي سمة رئيسية في المجتمعات الغربية الحديـــثة، ويرغـــب الكثيرون في التعريف بأنفسهم على أنهم علمانيون رغم استمرار تمسكهم ببعض التعالـــيم والتقالـــيد الدينية، بل إن هناك نسبة من الإسرائيليين تبلغ حوالي ٥٪ تعرف نفسها على أنها "علمانية-مؤمنة". لهذه الأسباب حاولنا في هذه الورقة دراسة درجة التدين بناءاً على طريقتي التعريف.

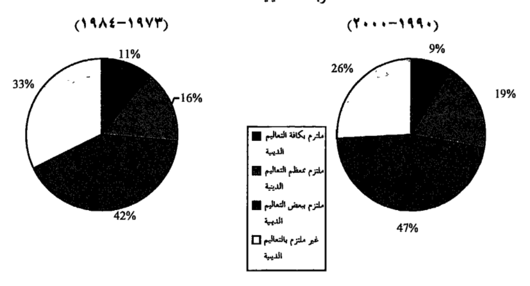
يظهر الجدول رقم (١٢) توزيع درجة التدين حسب الطريقة الأولى خلال فترة ممتدة من عام ١٩٧٣ وحـــتى عام ٢٠٠٠. يظهر الجدول أن نسبة الملتزمين بكافة التعاليم الدينية لم يتغير خلال فترة ٢٧ سنة، إذ بقيت على معدل ٩٪ إلى ١٠٪ طيلة الفترة تقريباً. أما نسبة الملتزمين بمعظم التعاليم الدينية فكانـــت عرضـــة لتقلبات حادة، حيث تراوحت النسبة من ١١٪ في عام ١٩٧٤ إلى ٢١٪ في عام ١٩٩٦. مـــع ذلـــك، حصل الكثير من الثبات في نسبة هذه المجموعة خلال السنوات العشر الأخيرة، حيـــث اســـتقرت على معدل بلغ ١٩٪. أما نسبة الملتزمين ببعض التعاليم الدينية فقد حافظت على اســـتقرار نســـبي حول المعدل خلال عقد التسعينيات، والبالغ ٤٧٪، بينما كان المعدل خلال عقدي الســـبعينيات والثمانينيات ٤٢٪. أما نسبة غير الملتزمين بالتعاليم الدينية فمالت للانخفاض قليلا خلال التسعينيات، بمعدل بلغ ٢٦٪، مقارنة بمعدل بلغ ٣٣٪ خلال السبعينيات والثمانينيات. بعبارة أخرى، شهد عقد التسعينيات زيادة معتدلة في درجة الالتزام بمعظم أو ببعض التعاليم الدينية، وانخفاض مواز في نسبة غير الملتزمين بالتعاليم الدينية.

جدول رقم (١٢): درجة التدين في المجتمع اليهودي-الإسرائيلي بناءاً على درجة الالتزام بالتعاليم الدينية (١٩٧٣-٢٠٠٠)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	٢٠٠٠
ملتزم بكافة التعاليم الدينية	٪١١	٪١٠	٪١٤	٪٩	٪١٠	٪٩	٪٩	٪٩	٪٧	٪٩	٪٩	٪٩	٪٩	٪١٠
ملتزم بمعظم التعاليم الدينية	٪١٣	٪١١	٪١٢	٪١٤	٪١٩	٪١٩	٪١٩	٪١٧	٪١٨	٪١٨	٪١٨	٪٢١	٪٢٠	٪١٩
ملتزم ببعض التعاليم الدينية	٪٤٢	٪٤٢	٪٤٤	٪٤٣	٪٤١	٪٤٥	٪٤٧	٪٤٤	٪٤٨	٪٤٦	٪٤٨	٪٤٧	٪٤٧	٪٤٨
غير ملتزم بالتعاليم الدينية	٪٣٣	٪٣٦	٪٢٩	٪٣٤	٪٣١	٪٢٦	٪٢٥	٪٣١	٪٢٧	٪٢٧	٪٢٥	٪٢٣	٪٢٤	٪٢٣
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

يظهـــر الشكل رقم (١٤) معدل توزيع درجة التدين بناءا على الالتزام بالتعاليم الدينية حسب متوسط الأعوام للفترة من ١٩٩٠ إلى٢٠٠٠، ولمتوسط أعوام السبعينيات والثمانينيات مظهراً الازدياد في نسبة التدين خلال عقد التسعينيات.

شكل رقم (١٤): معدل توزيع درجة التدين في المجتمع الإسرائيلي بناءاً على الالتزام بالتعاليم الدينية قبل التسعينيات وبعد التسعينيات

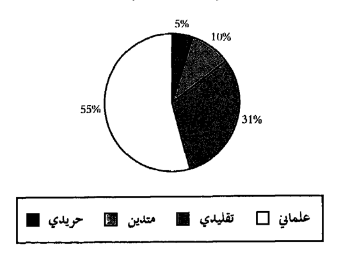


أما الجدول رقم (١٣) فيظهر توزيع درجة التدين حسب الطريقة الثانية، أي حسب التعريف الاجتماعي–الديني الذاتي للفرد، خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٤ وعام ٢٠٠٠. يظهر بوضوح من هذا الجـــدول أن نســـبة العلمانيين تمثل الأغلبية، فيما لا تزيد نسبة الحريديم والمتدينين معا نحو ١٥٪. أما التقلـــيديين فقـــد تراوحت نسبتهم بين ٢٨٪ إلى ٣٥٪، وبلغ معدلهم طيلة الفترة ٣١٪، كما يظهر الشكل رقم (١٥). يظهر الجدول رقم (١٣)، وعلى عكس ما قد يستنتج من الجدول رقم (١٢)، أن نسبة التقليديين قد تراجعت في السنوات الأربعة الأخيرة في الجدول فيما ارتفعت نسبة العلمانيين خلال السنتين الأخيرتين فيه. وقد يكمن تفسير ذلك في انخفاض نسبة غير الملتزمين بالتعاليم الدينية في الوقت الـــذي ازداد فيه تحول التقليديين (الذين يلتزمون ببعض التعاليم الدينية) إلى اعتبار أنفسهم علمانيين، بدون التخلي عن تقاليدهم الدينية. بعبارة أخرى، قد لا يكون هنالك تناقض في القول بأن ارتفاعا قد طرأ على درجة التدين في المجتمع الإسرائيلي في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة العلمنة.

جدول رقم (١٣): درجة التدين في المجتمع الإسرائيلي حسب التعريف الاجتماعي–الديني (١٩٩٤–٢٠٠٠)

	٩٤/٦	٩٥/٦	٩٦/٦	٩٧/٦	٩٨/٦	٩٩/٦	٢٠٠٠/٤
حريدي	٪٣	٪٣	٪٥	٪٥	٪٥	٪٥	٪٨
متدين	٪٩	٪٨	٪١٠	٪١٠	٪١٤	٪١٠	٪٧
تقليدي	٪٣٤	٪٣١	٪٣٥	٪٣٠	٪٢٨	٪٢٦	٪٢٥
علماني	٪٥٤	٪٥٨	٪٥٠	٪٥٤	٪٥٢	٪٥٨	٪٦٠
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

شكل رقم (١٥): معدل توزيع درجة التدين في المجتمع الإسرائيلي حسب التعريف الاجتماعي–الديني (١٩٩٤–٢٠٠٠)*



* المعدل مبني على سؤال واحد موجه إلى ٣٧ ألف شخص خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٠، في استطلاعات شهرية منتظمة أجراها معهد شتاينتس في جامعة تل أبيب.

عـــند مقارنة الجدولين، رقم (١٢) و(١٣)، يتضح أن أكثر من نصف العلمانيين يلتزمون، في حقـــيقة الأمر، ببعض التعاليم الدينية على الأقل، كما سبق وأشرنا. وأن بعض الحريديم والمتدينين لا يلـــتزمون بكافـــة التعاليم الدينية. لتحديد هذه العلاقة بين درجة التدين والتقسيم الديني–الاجتماعي للمجـــتمع الإسرائيلي بدقة أكبر، يظهر الجدول رقم (١٤) درجة التدين لكل واحدة من المجموعات الدينية في عام ١٩٩٩. يظهر الجدول مثلا، أنه حتى بين الحريديم فإن نسبة التدين الكامل (بمعنى الالتزام بكافة التعاليم الدينية) لا تتجاوز ٦٥٪، بل إن ١٠٪ من الحريديم لا يلتزمون إلا ببعض التعاليم الدينية. في الطـــرف المقـــابل، نجد أن المجموعة العلمانية منقسمة إلى مجموعتين شبه متساويتين: أكثر قليلاً من

النصف (٥٢٪) يلتزمون ببعض التعاليم الدينية، فيما لا يلتزم ٤٦٪ منهم بأي تعاليم دينية. أما بالنسبة للتقليديين فأغلبيتهم (٥٥٪) يلتزمون ببعض التعاليم فيما يلتزم ثلثهم بمعظم التعاليم، بينما نجد أن ٧٠٪ من المتدينين يلتزمون بكافة التعاليم الدينية فيما تلتزم بقيتهم بمعظم التعاليم. بعبارة أخرى، إن التعريف الاجتماعي-الديني لدرجة التدين قد لا يقيس مستوى التدين بدقة (بمفهوم الالتزام بالتعاليم الدينية)، مع أنه يلقي بالتأكيد الكثير من الضوء على درجة الالتزام هذه.

جدول رقم (١٤) درجة التدين حسب التقسيم الاجتماعي-الديني (١٩٩٩)

	حريدي	متدين	تقليدي	علماني	المجتمع ككل
ملتزم بكافة التعاليم الدينية	٦٥٪	٧٠٪	٤٪	١٪	٩٪
ملتزم بمعظم التعاليم الدينية	٢٥٪	٢٨٪	٣٣٪	١٪	١٤٪
ملتزم ببعض التعاليم الدينية	١٠٪	١٪	٥٥٪	٥٢٪	٤٨٪
غير ملتزم بالتعاليم الدينية	٠٪	١٪	٧٪	٤٦٪	٣٠٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

تأكيدا على ما سبق، أظهرت دراسة إسرائيلية صادرة في عام ١٩٩٢[٢] أنه بينما تقوم أغلبية واضحة من الحريديم تبلغ ٥٩٪ بالذهاب يوميا (أو تقريبا كل يوم) للكنس، فإن ٣٩٪ منهم لا يذهبون للكنس إلا في أيام السبت والأعياد. لكن الدراسة أظهرت أيضا أن ٤٤٪ من العلمانيين يذهبون أحياناً للكنس فيما يذهب ١٤٪ إليه في أيام السبت والأعياد. أما بالنسبة للتقليديين، فإن نصفهم تقريباً يذهبون للكنس في أيام السبت والأعياد فيما يذهب له ٤٣٪ أحيانا (أنظر جدول رقم (١٥).

جدول رقم (١٥): العلاقة بين درجة التدين (الاجتماعي-الديني) والذهاب للكنس (١٩٩٢)

	حريدي	متدين	تقليدي	علماني
كل يوم/ كل يوم تقريبا	٥٩٪	٤٢٪	٤٪	٠٪
أيام السبت والأعياد	٣٩٪	٤٩٪	٤٨٪	١٤٪

[٢] Yochanan Peres and Ephraim Yuthtman-yaar, *Trends in Israeli Democracy* (Boulder, Co.: Lynne Reinner, ١٩٩٢), pp. ٢٧-٢٨.

أحيانا	٪١	٪٨	٪٤٣	٪٤٤
لا يذهب أبدا	٪١	٪١	٪٥	٪٤٢
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

تؤثـر كـل مـن درجـة التدين وتعريف الهوية على المواقف السياسية. يميل الأكثر تشدداً (كالحـريديم مثلا) لتبني مواقف متشددة معادية للفلسطينيين، إذ يرفض غالبيتهم إعادة الأراضي وقيام الدولـة الفلسطينية واتفاق أوسلو واليسار. في المقابل يميل الأقل تديناً والعلمانيون لاتخاذ مواقف أكثر اعـتدالاً تجـاه الفلسطينيين، إذ تؤيد غالبيتهم إعادة الأراضي وقيام الدولة الفلسطينية واتفاق أوسلو واليسار.

قيام الدولة الفلسطينية:

يظهر الجدول رقم (١٦) تأثير درجة التدين على الموقف من مسألة قيام دولة فلسطينية خلال السـنوات الخمس الأخيرة من عقد التسعينيات. يظهر الجدول أن التحول نحو الاعتدال، في قبول قيام دولـة فلسـطينية، قد شمل ثلاث فئات من درجات التدين، فيما بقيت فئة واحدة، هي فئة الملتزمين بكـامل التعاليم الدينية، محافظة على موقف معارض طيلة الفترة و لم تتجاوز نسبة تأييدها لقيام الدولة ١٨٪. في المقابل طرأ تقدم نحو الاعتدال على مواقف الملتزمين بمعظم وببعض التعاليم الدينية. أما موقف غير الملتزمين بالتعاليم الدينية فقد بقي حمائمياً طيلة الفترة.

جدول رقم (١٦): تأيد قيام دولة فلسطينية حسب درجة التدين (١٩٩٦-٢٠٠٠)

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨*	١٩٩٩	٢٠٠٠
ملتزم بكامل التعاليم الدينية	٪١٨	٪١٦	٪٩*	٪١٨	٪١٨
ملتزم بمعظم التعاليم الدينية	٪٣٦	٪٣٢	٪١٩*	٪٣٦	٪٤٥
ملتزم ببعض التعاليم الدينية	٪٤٧	٪٥٤	٪٣٣*	٪٦٢	٪٦٢
غير ملتزم بالتعاليم الدينية	٪٧٢	٪٧٦	٪٦١*	٪٧٥	٪٦٥

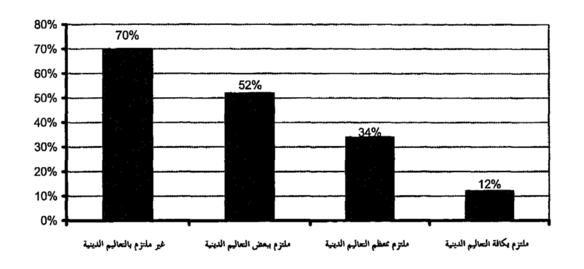
*حُسبت درجة التدين في عام ١٩٩٨ بناءاً على التعريف الاجتماعي-الديني حسب التسلسل التالي: حريدي، متـدين، تقليـدي، علماني.

مـن الملاحظ أنه عند استعمال التعريف الاجتماعي-الديني لدرجة التدين (كما نجده في عام ١٩٩٨ في الجدول) فإن نسبة التأييد لقيام الدولة (التي كانت قد هبطت في ذلك العام إلى ٤٤٪ لكل

الإســرائيليين) تهــبط بشكل بارز بين العلمانيين. يعود السبب في ذلك إلى أن الكثير من العلمانيين، يلتزمون، كما أشرنا سابقا، ببعض التعاليم الدينية، مما يعني بالتالي ميلا أقل نحو الاعتدال. أما الحريديم فقد هبط تأييد قيام دولة فلسطينية لديهم أيضا بشكل حاد في نفس العام ليصل إلى ٩٪، ويعود ذلك إلى أن الحــريديم الذين يمثلون حوالي نصف الملتزمين بكامل التعاليم الدينية، يميلون للتشدد في تدينهم وبالتالي للتشدد في مواقفهم السياسية.

يظهــر الشكل رقم (١٦) معدل تأييد قيام الدولة الفلسطينية خلال سنوات ١٩٩٦-٢٠٠٠، مظهراً بوضوح دور درجة التدين في التأثير على الموقف من قيام الدولة الفلسطينية. لم يتجاوز معدل تأيــيد قــيام الدولة ١٢٪ بين الملتزمين بكامل التعاليم الدينية بينما وصل إلى ٧٠٪ بين غير الملتزمين بالتعاليم الدينية.

شكل رقم (١٦): دور درجة التدين في التأثير على تأييد قيام الدولة الفلسطينية (معدل ١٩٩٦-٢٠٠٠)



إعادة أراضٍ للفلسطينيين:

أمــا الجــدول رقــم (١٧) فــيظهر تأثير درجة التدين على الموقف من مسألة إعادة أراضٍ للفلســطينيين خــلال السنوات الخمس الأخيرة من عقد التسعينيات. يظهر الجدول أن التحول نحو الاعــتدال، في تأييد إعادة أراضٍ للفلسطينيين، قد شمل الفئات الثلاثة الأولى فيما تراجع قليلاً بين غير الملتزمين بالتعاليم الدينية.

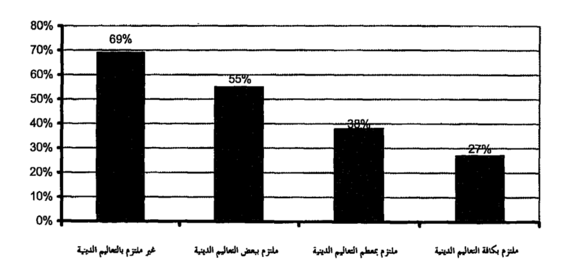
جدول رقم (١٧): تأييد إعادة أراضٍ حسب درجة التدين (١٩٩٦-٢٠٠٠)

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨*	١٩٩٩	٢٠٠٠
ملتزم بكامل التعاليم الدينية	٢٦٪	٣٣٪	٢١٪*	٢٩٪	٢٦٪
ملتزم بمعظم التعاليم الدينية	٣٦٪	٣٩٪	٢٧٪*	٤٠٪	٤٩٪
ملتزم ببعض التعاليم الدينية	٥٢٪	٦٢٪	٤٣٪*	٥٦٪	٦١٪
غير ملتزم بالتعاليم الدينية	٧٢٪	٧٨٪	٦٥٪*	٦١٪	٦٧٪

*حسبت درجة التدين هنا بناءاً على التعريف الاجتماعي-الديني حسب التسلسل التالي: حريدي، متدين، تقليدي، علماني.

يظهر الشكل رقم (١٧) معدل تأييد إعادة أراضٍ للفلسطينيين خلال سنوات ١٩٩٦-٢٠٠٠ مظهـــراً بوضوح دور درجة التدين في التأثير على الموقف من إعادة الأراضي. لم يتجاوز معدل تأييد إعـــادة الأراضي بين الملتزمين بكامل التعاليم (٢٧٪) بينما وصل إلى ٦٩ ٪ بين غير الملتزمين بالتعاليم الدينية.

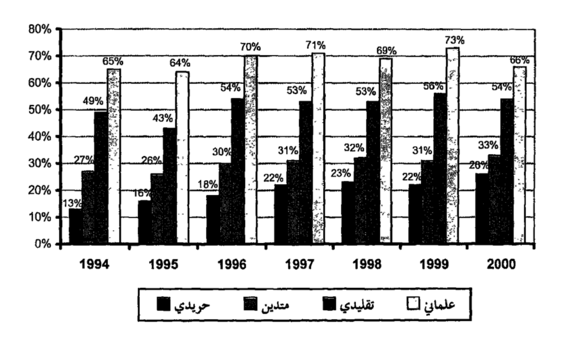
شكل رقم (١٧): دور درجة التدين في التأثير على تأييد إعادة أراضٍ للفلسطينيين (معدل ١٩٩٦-٢٠٠٠)



اتفاق أوسلو:

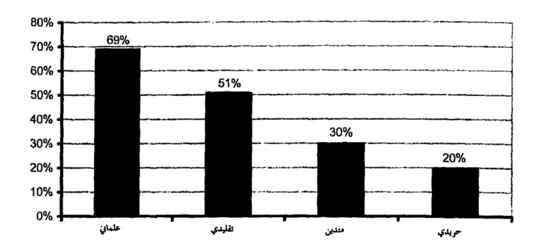
يظهر الشكل رقم (١٨) تأثير درجة التدين (بمعناها الاجتماعي-الديني) على الموقف من اتفاق أوسلو خلال السنوات السبعة الأخيرة من عقد التسعينيات. يظهر الجدول أن التحول نحو الاعتدال، في تأييد اتفاق أوسلو، قد كان بارزاً بشكل خاص بين الفئتين الأكثر تشدداً في المجتمع الإسرائيلي، الحريديم والمتدينين. فقد ارتفعت نسبة تأييد أوسلو بين الحريديم من ١٣٪ في عام ١٩٩٤ إلى ٢٦٪ في عام ٢٠٠٠، أي بنسبة بلغت ١٠٠٪ ، بينما ارتفعت بين المتدينين من ٢٧٪ إلى ٣٣٪ خلال نفس الفترة، أي بنسبة ارتفاع بلغت ٢٢٪. أما بين التقليديين فقد ارتفع التأييد بنسبة ١٠٪ ، من ٤٩٪ إلى ٥٤٪، وبين العلمانيين بنسبة ٢٪، من ٦٥٪ إلى ٦٦٪.

شكل رقم (١٨) تأييد اتفاق أوسلو حسب الانقسام الديني-العلماني (١٩٩٤-٢٠٠٠)



أما الشكل رقم (١٩) فيظهر معدلات تأييد اتفاق أوسلو للفئات الأربعة خلال الفترة الكاملة (١٩٩٤-٢٠٠٠)، موضحاً قوة الانقسام الديني-العلماني في التأثير على تأييد اتفاق أوسلو. يبلغ المعدل العام لتأييد اتفاق أوسلو بين الحريديم ٢٠٪، لكنه يرتفع إلى ٣٠٪ بين المتدينين، و٥١٪ بين التقليديين، ليصل إلى ٦٩٪ بين العلمانيين.

شكل رقم (١٩) دور الانقسام الديني-العلماني في التأثير على تأييد اتفاق أوسلو (معدل ١٩٩٤-٢٠٠٠)



التعاطف مع اليسار واليمين:

يظهـــر تأثير درجة التدين أيضا على مسألة التعاطف مع اليسار واليمين، كما يبدو في جدول رقم (١٨)، حيث يبدو بوضوح أن نسبة تأييد اليسار بين الملتزمين بكامل التعاليم الدينية لم تتجاوز ٥ ٪ في عام ٢٠٠٠ بينما بلغت ٥٦٪ بين غير الملتزمين بالتعاليم الدينية. في المقابل حصل اليمين على ٨٧ ٪ مـــن أصـــوات الملتزمين بكامل التعاليم الدينية فيما لم تزد نسبة مؤيديه عن ٢٣٪ بين غير الملتزمين بالتعالـــيم. أما الوسط فحصل على نسب متشابهة بين المجموعات الدينية الثلاثة الأخيرة فيما انخفضت نسبة التأييد له بأكثر من النصف بين الملتزمين بكامل التعاليم الدينية.

جدول رقم (١٨): دور درجة التدين في تحديد الانتماء لليمين واليسار (٢٠٠٠)

	ملتزم بكامل التعاليم الدينية	ملتزم بمعظم التعاليم الدينية	ملتزم ببعض التعاليم الدينية	غير ملتزم بالتعاليم الدينية
اليمين	٪٨٧	٪٥٢	٪٣٢	٪٢٣
الوسط	٪٨	٪٢٢	٪١٩	٪٢٢
اليسار	٪٥	٪٢٦	٪٤٩	٪٥٦
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

في جانـــب آخر يظهر الجدول رقم (١٩) تطور التأييد لليسار خلال السنوات القليلة الماضية. يظهر الجدول أن التحول نحو الاعتدال خلال الفترة من ١٩٩٦إلى ٢٠٠٠، بإظهار التأييد والتعاطف مـــع اليســـار، قد شمل فئتين فقط، هما فئة الملتزمين بمعظم التعاليم الدينية وفئة الملتزمين ببعض التعاليم الدينية.

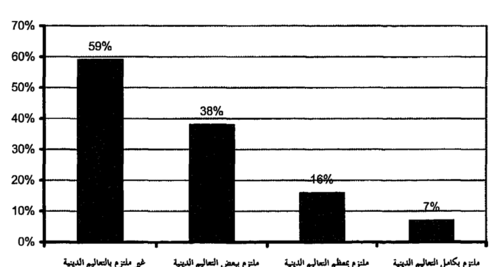
جدول رقم (١٩): تأييد اليسار حسب درجة التدين (١٩٩٦–٢٠٠٠)

.	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨*	١٩٩٩	٢٠٠٠
ملتزم بكامل التعاليم الدينية	٪١٢	٪١٠	*٪٠	٪١٠	٪٥
ملتزم بمعظم التعاليم الدينية	٪١٦	٪٢٠	*٪٧	٪١٢	٪٣٦
ملتزم ببعض التعاليم الدينية	٪٤١	٪٤٠	*٪٢١	٪٣٧	٪٤٩
غير ملتزم بالتعاليم الدينية	٪٦٠	٪٦٧	*٪٥٤	٪٥٨	٪٥٦

*حُسبت درجة التدين في عام ١٩٩٨ بناءاً على التعريف الاجتماعي-الديني حسب التسلسل التـالي: حريـدي، متـدين، تقليدي، علماني).

أمـا الشكل رقم (٢٠) فيظهر معدل تأييد اليسار خلال سنوات ١٩٩٦–٢٠٠٠ بين مختلف الفئات. يظهر الشكل مرة أخرى دور درجة التدين في التأثير على التعاطف السياسي، حيث تراوحت نسبة معدل التأييد بين ٧٪ بين الملتزمين بكامل التعاليم الدينية إلى ٥٩٪ بين غير الملتزمين.

الشكل رقم (٢٠): دور درجة التدين في التأثير على تأييد اليسار (معدل ١٩٩٦–٢٠٠٠)



(ب) الهوية

إن كـان الانقسـام القائم على أساس الالتزام بالتعاليم الدينية، أو القائم على أساس ديني–علماني، يميل بوضوح لصالح العلمانيين والأقل التزاما بالتعاليم الدينية، فإن الانقسام القائم على تعريف

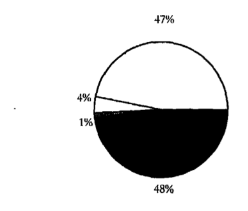
الهوية يبدو متعادلا. ينقسم الرأي العام الإسرائيلي في تعريفه لهويته الأولى إلى مجموعتين رئيسيتين شبه متساويتين (أنظر جدول رقم ٢٠). تعرف المجموعة الأولى هويتها الأولى على أنها "إسرائيلية" فيما تعرف الثانية هويتها الأولى على أنها "يهودية".

جدول رقم (٢٠): الهوية الأولى لليهود الإسرائيليين (١٩٩٧-٢٠٠٠)

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
إسرائيلية	٪٤٨	٪٤٥	٪٥٣	٪٤٢
يهودية	٪٤٧	٪٥٠	٪٤٣	٪٥٠
إشكنازية/ سفاردية	٪١	٪١	٪١	٪١
علمانية/ دينية	٪٤	٪٤	٪٣	٪٧
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

يظهر الشكل رقم (٢١) معدل توزيع تعريف الهوية للسنوات من ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٠ والذي تبدو فيه درجة التساوي بين تعريف الهويتين "الإسرائيلية" و"اليهودية". أما الهوية الإشكنازية/ السفاردية فتشير إلى اعتبار بعض الإسرائيليين لأصلهم العرقي كهوية أولى قبل إي هوية أخرى. لكن نسبة هؤلاء لا تزيد عن ١٪. كذلك هنالك نسبة يبلغ معدلها ٤٪ ترى في هويتها الاجتماعية-الدينية، علمانية أو دينية، كهوية أولى، وبعض هؤلاء ملتزم بكافة أو بمعظم التعاليم الدينية فيما لا يلتزم معظمهم بأي من التعاليم الدينية، كما يبدو من الجدول رقم (٢١) أدناه.

شكل رقم (٢١): معدل توزيع تعريف الهوية (١٩٩٧-٢٠٠٠)



تلعـــب درجة التدين دوراً هاماً في تحديد الهوية، إذ كلما ازدادت درجة التدين كلما كانت الهويـــة الأولى "اليهودية". وكلما قلت درجة التدين (أي كلما ازدادت درجة العلمانية)كلما كانت الهوية الأولى هي "الإسرائيلية". فمثلا، يظهر الجدول رقم (٢١) أن ٨٦٪ من شديدي التدين يعرفون هويـــتهم الأولى على أنها "يهودية" وكذلك الحال بالنسبة لـــ ٧٢٪ ممن يحافظون على معظم التعاليم الدينـــية. في المقابل يظهر الجدول أن ٦٢٪ من الذين لا يحافظون على أي من التعاليم الدينية يعرفون هويتهم الأولى على أنها "إسرائيلية"، وكذلك الحال بالنسبة لـــ ٤٧٪ ممن يحافظون على بعض التعاليم الدينية فقط.

جدول رقم (٢١): دور درجة التدين في تحديد الهوية (٢٠٠٠)

الهوية / درجة التدين	ملتزم بكامل التعاليم الدينية	ملتزم بمعظم التعاليم الدينية	ملتزم ببعض التعاليم الدينية	غير ملتزم بالتعاليم الدينية	المجموع
إسرائيلية	٤٪	٢٢٪	٤٧٪	٦٢٪	٤٧٪
يهودية	٨٦٪	٧٢٪	٤٥٪	٢٥٪	٤٨٪
إشكنازية/ سفاردية	١٪	٢٪	٢٪	١٪	١٪
علمانية/ متدينة	١٠٪	٤٪	٦٪	١٢٪	٤٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

تلعب الهوية دوراً مماثلا للدور الذي تلعبه درجة التدين في التأثير على المواقف السياسية. فكلما كانـــت الهويـــة هـــي "الـــيهودية" كلما ازداد الميل نحو المواقف المتشددة، وكلما كانت الهوية هي "الإسرائيلية" كلما ازداد الميل نحو مواقف أكثر اعتدالاً. لكن التأثير الذي تتمتع به الهوية لا ينبع فقط من تأثيرات الدين، فللهوية (كما سنرى لاحقاً) دوراً إضافياً مستقلاً عن دور الدين.

قيام الدولة الفلسطينية:

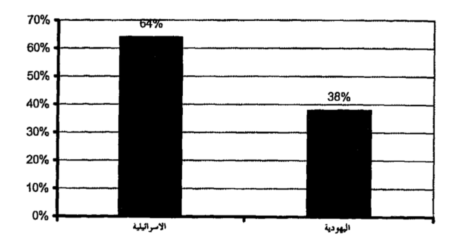
يظهـــر الجدول رقم (٢٢) تأثير عامل تحديد الهوية على المواقف من مسألة قيام دولة فلسطينية خـــلال السنوات الأربع الأخيرة من عقد التسعينيات. يظهر الجدول أن تحولاً نحو الاعتدال قد حصل على المجموعة الأولى التي تعرف نفسها على أنها "يهودية" أولاً، فيما بقيت نسبة تأييد قيام الدولة لدى المجموعـــة الثانية، التي تعرف نفسها على أنها "إسرائيلية" أولا، حول المعدل طيلة معظم الفترة باستثناء عام ١٩٩٨، وهو العام الذي شهد انخفاضا عاماً لدى الرأي العام الإسرائيلي في تأييد قيام الدولة.

جدول رقم (٢٢): تأييد قيام دولة فلسطينية حسب تعريف الهوية (١٩٩٦-٢٠٠٠)

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
اليهودية	٪٣٥	٪٢٩	٪٤٣	٪٤٣
الإسرائيلية	٪٦٦	٪٦٠	٪٦٧	٪٦٤

أمـــا الشكل رقم (٢٢) فيظهر أن معدل تأييد قيام الدولة الفلسطينية خلال سنوات ١٩٩٧-٢٠٠٠ قد تأثر بتعريف الهوية. فقد وصل معدل التأييد بين من عرّف هويته الأولى على أنها "إسرائيلية" إلى ٦٤٪ فيما لم تتجاوز النسبة ٣٨٪ لمن عرّف هويته الأولى على أنها "يهودية".

شكل رقم (٢٢):دور تعريف الهوية في التأثير على تأييد قيام دولة فلسطينية (معدل ١٩٩٧-٢٠٠٠)



إعادة أراضٍ للفلسطينيين:

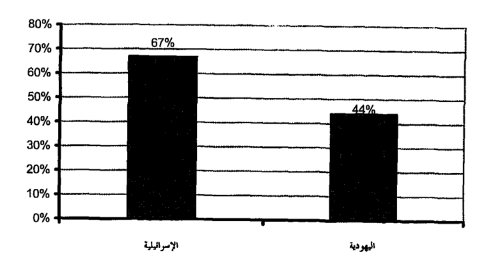
يظهر الجدول رقم (٢٣) تأثير تعريف الهوية على الموقف من مسألة إعادة أراضٍ للفلسطينيين خلال السنوات الأربع الأخيرة من عقد التسعينيات. يظهر الجدول أن التحول نحو الاعتدال، في تأييد إعـــادة أراضٍ للفلسطينيين، قد اقتصر أيضاً على المجموعة الأولى التي تعرف نفسها على أنها "يهودية" فيما حصل تراجع بسيط في مواقف المجموعة الثانية التي تعرف نفسها على أنها "إسرائيلية".

جدول رقم (٢٣) تأييد إعادة أراضٍ حسب تعريف الهوية (١٩٩٦-٢٠٠٠)

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
اليهودية	٪٤٣	٪٣٩	٪٤٥	٪٤٨
الإسرائيلية	٪٧٦	٪٦٣	٪٦٢	٪٦٥

أما في الشكل رقم (٢٣) فيظهر ارتفاع معدل نسبة التأييد لإعادة الأراضي بين أصحاب الهوية الإسرائيلية إلى ٦٤٪ مقارنة بـ ٣٨٪ لدى أصحاب الهوية اليهودية.

شكل رقم (٢٣): دور تعريف الهوية في التأثير على تأييد إعادة أراضٍ للفلسطينيين (معدل ١٩٩٧-٢٠٠٠)



التعاطف مع اليسار واليمين:

أخيراً يظهر تأثير تعريف الهوية على مسألة التعاطف مع اليسار واليمين، كما يبدو في جدول رقم (٢٤)، حيث بلغت نسبة تأييد اليسار بين أصحاب الهوية "اليهودية" ٢٩٪ في عام ٢٠٠٠، بينما بلغت ٥٣٪ بين أصحاب الهوية "الإسرائيلية". في المقابل، حصل اليمين على ٥١٪ من أصوات أصحاب الهوية اليهودية، فيما لم تزد نسبة مؤيديه عن ٢٧٪ من أصحاب الهوية الإسرائيلية. أما الوسط فحصل على نسبة متطابقة من أصوات المجموعتين.

جدول رقم (٢٤): دور تعريف الهوية في تحديد الانتماء لليمين واليسار (٢٠٠٠)

	إسرائيلية	يهودية	إشكنازية/ سفاردية	دينية/ علمانية	المجموع
اليمين	٢٧٪	٥١٪	٢٥٪	٣٢٪	٣٩٪
الوسط	٢٠٪	٢٠٪	٦٪	٦٪	١٩٪
اليسار	٥٣٪	٢٩٪	٦٩٪	٦٣٪	٤٢٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

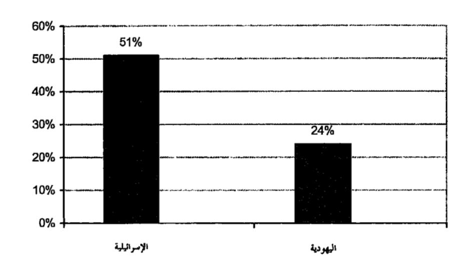
أما الجدول رقم (٢٥) فيظهر تأثير تعريف الهوية على درجة التعاطف مع اليسار خلال الفترة من عام ١٩٩٧إلى عام ٢٠٠٠، يظهر الجدول نمطاً مشابهاً لما رأيناه سابقاً من ازدياد في الاعتدال خلال السنوات القليلة الماضية لدى المجموعة التي تعرف هويتها الأولى على أنها "يهودية" مقابل تراجع بسيط لدى المجموعة الثانية التي تعرف نفسها على أنها "إسرائيلية".

جدول رقم (٢٥):تأييد اليسار حسب تعريف الهوية (١٩٩٧-٢٠٠٠)

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
اليهودية	٪٢٢	٪٢٣	٪٢٢	٪٢٩
الإسرائيلية	٪٥٧	٪٤٩	٪٤٦	٪٥٣

أما الشكل رقم (٢٤) فيظهر معدل تأييد اليسار خلال سنوات ١٩٩٧-٢٠٠٠، حيث ترتفع نسـبة التأييد بين أصحاب الهوية "الإسرائيلية" إلى ٥١٪ وتنخفض بين أصحاب الهوية "اليهودية" إلى ٢٤٪.

شكل رقم (٢٤): دور تعريف الهوية في التأثير على تأييد اليسار (معدل ١٩٩٧-٢٠٠٠)



قـبل الانتهاء من هذا الجزء من الدراسة، يجدر بنا التوقف قليلاً عند ما ذكرناه في بداية هذا الجزء من أن درجة التدين تلعب دوراً مهماً في تحديد الهوية بحيث أنه كلما ازدادت درجة التدين كلما كانـت الهويـة الأولى هـي "الـيهودية"، وكلما قلت درجة التدين كلما كانت الهوية الأولى هي "الإسـرائيلية". أظهرت المعطيات في الجزء السابق من هذا الفصل أنه كلما قلت درجة التدين كلما ازداد التأييد لقيام دولة فلسطينية، وهذا مطابق لاستنتاجاتنا حول دور الهوية. إن هذا قد يعني أن الهوية

قد لا تكون ذات تأثير مهم في التأثير على الموقف السياسي تجاه قضايا عملية السلام، وأن درجة التدين قــد تكون هي المؤثر الحقيقي على المسألتين: الهوية والموقف من قضايا عملية السلام. من أجل فحص صحة أو عدم صحة هذه الفرضية، فإن علينا إجراء اختبار نتمكن فيه من التحكم بعامل التدين (بحيث نعزل الهوية عن درجة التدين) لنعرف إن كان للهوية تأثير مستقل عن تأثير درجة التدين.

يظهــر الجدول رقم (٢٦) بكل وضوح أنه حتى عند التحكم بدرجة التدين فإن الهوية تبقى ذات تأثير هام على المواقف السياسية تجاه قضايا عملية السلام. تتم عملية التحكم بدرجة التدين عندما نتمكن من عزل أصحاب الهويات المختلفة تبعاً لدرجة تدينهم، ومن ثم نقيس الفروقات في مواقفهم. صحيح أن الجدول يظهر تخفيفاً من قوة تأثير الهوية عندما نعزلها عن درجة التدين، لكن التأثير المتبقي يــبقى حاسماً تجاه تأكيد وجود علاقة بين الفروقات في الهوية والفروقات في الموقف السياسي. فمثلاً، يظهر الجدول أن الهوية "اليهودية" تقلل من نسبة تأييد قيام دولة فلسطينية وإعادة الأرض واليسار، حتى بــين غــير الملــتزمين بالتعاليم الدينية. فقد أيد قيام الدولة الفلسطينية ٤٩٪ فقط من أصحاب الهوية "اليهودية" ممن هم غير ملتزمين بالتعاليم الدينية بينما وصلت نسبة التأييد إلى ٦٧٪ بين أصحاب الهوية "الإســرائيلية" مــن نفس المجموعة الدينية، أي غير الملتزمين بالتعاليم الدينية. أما بين مجموعة الملتزمين بمعظــم التعالــيم الدينية، فإننا نجد فروقات مماثلة: فأصحاب الهوية "اليهودية" يبدون تأييداً أقل لقيام الدولــة وإعادة الأرض واليسار (٤١٪ و٤٧٪ و٢١٪ على التوالي) من أصحاب الهوية "الإسرائيلية" (٥٣٪ و٥٦٪ و٣٩٪ على التوالي).

جدول رقم (٢٦) تأثير درجة التدين والهوية على المواقف من قضايا عملية السلام عند التحكم بعامل التدين (٢٠٠٠)

	ملتزم بكافة التعاليم الدينية		ملتزم بمعظم التعاليم الدينية		ملتزم ببعض التعاليم الدينية		غير ملتزم بالتعاليم الدينية	
	يهودية	إسرائيلية	يهودية	إسرائيلية	يهودية	إسرائيلية	يهودية	إسرائيلية
تأييد قيام دولة فلسطينية	٪١٧	٪١٠٠	٪٤١	٪٥٣	٪٥٣	٪٦٥	٪٤٩	٪٦٧
تأييد إعادة أراضٍ	٪٢٤	٪١٠٠	٪٤٧	٪٥٦	٪٥٥	٪٦٤	٪٥٤	٪٦٨
تأييد اليسار	٪٥	٪٢٥	٪٢١	٪٣٩	٪٤٠	٪٥٤	٪٣٩	٪٥٦

(٢) مجموعة القيم والأولويات

تلعب منظومة القيم دوراً بالغ الأهمية في تحديد المواقف حول معظم القضايا التي يواجهها المجتمع وأفراده. لكن لكل فرد في المجتمع طريقته الخاصة في ترتيب سلم أولوياته، إذ أن قيمة ما قد تصطدم أحيانا مع قيمة أخرى لديه. وتوفر الاستطلاعات المتوفرة حول المجتمع الإسرائيلي نظرة فاحصة حول مجموعة القيم لدى الرأي العام الإسرائيلي. تجمع أغلب الاستطلاعات على وجود أربع قيم رئيسية: (١) ضرورة استمرار أغلبية يهودية في الدولة، (٢) ضرورة التمسك بما يسمى "بأرض إسرائيل التاريخية"، أو "إسرائيل الكبرى"، (٣) ضرورة التمسك بنظام حكم ديمقراطي، و(٤) ضرورة البحث عن السلام.

يبرز التصادم بشكل واضح بين معظم هذه الأولويات. فاستمرار الأغلبية اليهودية يعني أن تختار إسرائيل بين التخلي عن "إسرائيل الكبرى" (نظراً لوجود ملايين من الفلسطينيين على هذه الأرض)، أو التخلي عن الديمقراطية (نظراً للحاجة لسلب حقوق الفلسطينيين السياسية من أجل ضمان سيطرة يهودية). وحتى لو قررت إسرائيل التخلي عن الديمقراطية (من أجل ضمان الأغلبية اليهودية وأرض إسرائيل الكبرى معاً) فإنها قد لا تستطيع ضمان السلام، لأن استمرار الاحتلال أو فرض نظام سيطرة عنصري (في حالة ضم المناطق المحتلة) قد يدفع بالفلسطينيين للجوء للكفاح المسلح لاستعادة حقوقهم.

يكشف الجدول رقم (٢٧) عن سلم أولويات الرأي العام الإسرائيلي خلال عقد التسعينيات. يظهر الجدول أن الرأي العام الإسرائيلي قد وضع على رأس أولوياته مسألة المحافظة على الأغلبية اليهودية في منتصف عقد التسعينيات فيما أصبح السلام هو القيمة الأولى في السنوات الأربع الأخيرة منه. كما يظهر الجدول أن المجتمع الإسرائيلي قد وضع أرض إسرائيل الكبرى في أسفل سلم أولوياته طيلة عقد التسعينيات فيما تأرجحت الديمقراطية معظم الوقت بين الأولوية الثانية والثالثة.

جدول رقم (٢٧): ترتيب القيم حسب الأولوية* (١٩٩٢-٢٠٠٠)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
أرض إسرائيل الكبرى	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
الأغلبية اليهودية	٢	٢	١	١	١	٣	٢	٣	٣
السلام	١	١	٢	٢	٢	١	١	١	١
الديمقراطية	٣	١	٣	٣	٢	٢	٣	٢	٢

*يشير الرقم (١) إلى الأولوية الأولى، ويشير الرقم (٤) إلى الأولوية الأخيرة.

تلعـــب درجة التدين دوراً هاماً في التأثير على سلم الأولويات القيمية للفرد، إذ كلما ازدادت درجـــة الـــتدين كلما كانت القيمة الأولى هي الأغلبية اليهودية، يتبعها السلام فالديمقراطية، وكلما ضعفت درجة التدين كلما كانت القيمة الأولى هي الديمقراطية والسلام تتبعها الأغلبية اليهودية. فمثلاً يظهـــر الجـــدول رقم (٢٨) أن ٦٠٪ من الملتزمين بكامل التعاليم الدينية اليهودية يضعون "الأغلبية الـــيهودية" على رأس أولوياتهم، مقابل ١٦٪ من غير الملتزمين بالتعاليم الدينية. كذلك فإنه في الوقت الذي يضع فيه ١٢٪ فقط من الملتزمين بكامل التعاليم الدينية قيمة الديمقراطية على رأس أولوياتهم، فإن هذه النسبة ترتفع لتصل إلى ٣٩٪ بين غير الملتزمين بالتعاليم الدينية.

جدول رقم (٢٨): دور درجة التدين في تحديد سلم الأولويات القيمية (٢٠٠٠)

	ملتزم بكامل التعاليم الدينية	ملتزم بمعظم التعاليم الدينية	ملتزم ببعض التعاليم الدينية	غير ملتزم بالتعاليم الدينية	المجموع
أرض إسرائيل الكبرى	٦٪	٨٪	٧٪	٦٪	٧٪
الأغلبية اليهودية	٦٠٪	٤٢٪	٢٤٪	١٦٪	٢٩٪
السلام	٢١٪	٢٣٪	٣٥٪	٣٩٪	٣٢٪
الديمقراطية	١٢٪	٢٧٪	٣٥٪	٣٩٪	٣٢٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

لكن من الملاحظ في الجدول رقم (٢٨) أعلاه أن قيمة "أرض إسرائيل الكبرى" في عام ٢٠٠٠ تـــبقى منخفضة وحول المعدل العام لتلك السنة. ومن الطبيعي الافتراض أن شديدي التدين سيكونون الأشد تمسكاً من بين المجموعات الثلاث الأخرى بتلك القيمة. عند مراجعة مواقف شديدي التدين في سنوات أخرى، كما في الجدول رقم (٢٩)، نجد أن عام ٢٠٠٠ كان استثنائياً. صحيح أن نسبة تأييد الملـــتزمين بكـــامل التعاليم الدينية لأرض إسرائيل كأولوية أولى لم تكن عالية جداً طيلة الفترة ما بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٠، وأنهم قد فضلوا عليها قيمة "الأغلبية اليهودية"، كما يظهر الجدول رقم (٣٠)، إلا أن مـــن الواضـــح من الجدول رقم (٢٩) أن درجة التدين تؤثر فعلاً في تحديد سلم الأولويات المتعلق بأرض إسرائيل، على عكس ما يبدو في جدول رقم (٢٨).

جدول رقم (٢٩): إعطاء قيمة "أرض إسرائيل" الأولوية حسب درجة التدين (١٩٩٣-٢٠٠٠)

-	ملتزم بكامل التعاليم الدينية	ملتزم بمعظم التعاليم الدينية	ملتزم ببعض التعاليم الدينية	غير ملتزم بالتعاليم الدينية	المجموع
٢٠٠٠	٦٪	٨٪	٧٪	٦٪	٧٪
١٩٩٩	١٠٪	١٠٪	٧٪	٥٪	٧٪
*١٩٩٨	٢١٪	٢٤٪	١٣٪	٦٪	١١٪
١٩٩٧	٢١٪	٩٪	٨٪	٤٪	٨٪
١٩٩٦	١٦٪	١٣٪	١٠٪	٣٪	١٠٪
١٩٩٥	٢١٪	١٨٪	١٤٪	١٠٪	١٤٪
١٩٩٤	٢٩٪	٢٤٪	١٦٪	٨٪	١٦٪
١٩٩٣	١٧٪	١٦٪	١١٪	٥٪	١١٪

*تم في سنة ١٩٩٨ استخدام التقسيم الديني-الاجتماعي (حريدي، متدين، تقليدي، علماني) بدلا من التقسيم المستخدم في هذا الجدول لبقية السنوات.

يتابع الجدول رقم (٣٠) تطور سلم الأولويات لمجموعة واحدة فقط، هي شديدو التدين، أو الذين يلتزمون بكافة التعاليم الدينية، في محاولة لفهم السبب الذي يجعلهم لا يضعون "أرض إسرائيل" على رأس سلم أولوياتهم كما هو متوقع. يوضح الجدول أمرين في غاية الأهمية. أولاً، إن قيمة أرض إسرائيل جاءت لتحتل المرتبة الرابعة حتى بالنسبة لشديدي التدين في المجتمع، وأن هذا التغيير قد حصل تدريجياً. هبطت نسبة مؤيدي أرض إسرائيل، كقيمة أولى، بين شديدي التدين من ١٧٪ في عام ١٩٩٣ لتصل إلى ٦٪ في عام ٢٠٠٠. وقد جاء التغيير خلال السنتين الأخيرتين بشكل خاص. وقد يعود السبب في ذلك إضطرار اليمين الإسرائيلي مع نهاية عام ١٩٩٨ للقبول بالانسحاب من مناطق جديدة في الضفة الغربية (بلغت نسبتها ١٣٪ حسب اتفاق واي ريفر في نوفمبر ١٩٩٨).

ثانـــيا، يظهر الجدول أن القيمة الأهم لدى شديدي التدين هي "الأغلبية اليهودية"، وأن نسبة ليســت قلــيلة مـــنهم ترى في "السلام" قيمة تأتي في الدرجة الثانية بعد الأغلبية اليهودية". إن هذا الاســتنتاج يعني أنه حتى بالنسبة للمتشددين دينياً، فإن الحاجة للبحث عن حلول وسط تبقى قائمة، وأنهـــم في هذه الحالة يفضلون "أغلبية يهودية" مع "سلام" في معظم وليس كل "أرض إسرائيل". إن المغـــزى هنا هو أن شديدي التدين ليسو بالضرورة من مؤيدي السياسات المتطرفة التي تدعو لسيادة يهودية على كل "أرض إسرائيل" مع ضمان "أغلبية يهودية" بشتى الطرق، أي بفرض حكم عنصري يـــنْزع مـــن الفلسطينيين حقوقهم السياسية المتساوية مع اليهود، أو بالبقاء في حالة حرب دائمة مع الفلســـطينيين. إن جزءاً هاماً من شديدي التدين إذاً يفضلون التنازل عن جزء من "أرض إسرائيل" إذا كان هذا سيعني ضمان "أغلبية يهودية" وحقن الدماء اليهودية.

جدول رقم (٣٠): تطور سلم الأولويات لدى شديدي التدين (١٩٩٣–٢٠٠٠)

	أرض إسرائيل	الأغلبية اليهودية	السلام	الديمقراطية	المجموع
٢٠٠٠	٦٪	٦٠٪	٢١٪	١٢٪	١٠٠٪
١٩٩٩	١٠٪	٥٣٪	٢٣٪	١٤٪	١٠٠٪
*١٩٩٨	٢١٪	٧٤٪	٣٪	٣٪	١٠٠٪
١٩٩٧	٢١٪	٥١٪	٢٣٪	٥٪	١٠٠٪
١٩٩٦	١٦٪	٦٣٪	١٥٪	٦٪	١٠٠٪
١٩٩٥	٢١٪	٤٦٪	٢٦٪	٧٪	١٠٠٪
١٩٩٤	٢٩٪	٣٨٪	١٩٪	١٤٪	١٠٠٪
١٩٩٣	١٧٪	٤١٪	٣١٪	١١٪	١٠٠٪

* المقصود بشديدي التدين أولئك الملتزمين بكافة التعاليم الدينية، وفي عام ١٩٩٨ الحريديم.

رغـــم الـــتأثير الهام لدرجة التدين على سلم الأولويات القيمية للشارع الإسرائيلي، فإن سلم الأولويات هذا يلعب دوراً مستقلاً عن درجة التدين في التأثير على المواقف السياسية تجاه قضايا عملية الســـلام. يفحـــص هـــذا الجزء من الدراسة تأثيرات هذه القيم على المواقف السياسية تجاه الصراع

الفلســطيني-الإســرائيلي وتجاه اليسار، والتغيرات التي حصلت على هذه التأثيرات خلال السنوات الخمســة الأخيرة من عقد التسعينيات. وجدت الدراسة أن مؤيدي الديمقراطية يميلون بشكل واضح لتأييد مواقف معتدلة من قضيتي الدولة الفلسطينية، وإعادة أراض محتلة، وتأييد اليسار، يتبعهم في ذلك مؤيدو السلام كأولوية أولى. في المقابل يميل مؤيدو أرض إسرائيل الكبرى بشكل واضح لتأييد مواقف متشــددة مــن قضيتي الدولة وإعادة الأرض وتأييد اليسار، يتبعهم في ذلك مؤيدو الأغلبية اليهودية كأولوية أولى.

قيام الدولة الفلسطينية:

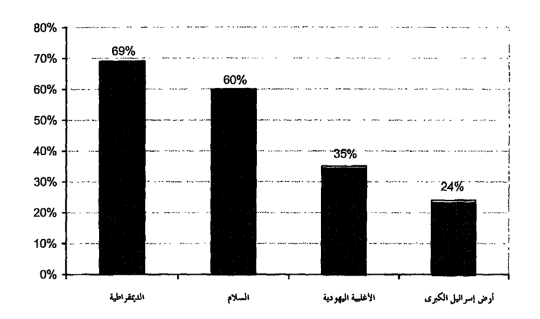
يظهر الجدول رقم (٣١) أن تأييد قيام الدولة الفلسطينية لدى الفئات التي تميل عادة للتشدد، مثل مؤيدي أرض إسرائيل الكبرى ومؤيدي الأغلبية اليهودية (كقيمتين أوليتين)، قد ارتفع خلال الفترة مــن عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠. لكن التحول نحو الاعتدال تجاه مسألة الدولة بقي محدوداً أو توقف خــلال نفس الفترة بين الفئات التي تميل عادة للاعتدال، مثل مؤيدي الديمقراطية والسلام (كقيمتين أوليتين).

جدول رقم (٣١): تأييد قيام دولة فلسطينية حسب سلم الأولويات القيمية (١٩٩٦-٢٠٠٠)

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
أرض إسرائيل الكبرى	٢١٪	٢٣٪	١١٪	٤٠٪	٢٥٪
الأغلبية اليهودية	٣٤٪	٣٢٪	٣٠٪	٤٠٪	٤٠٪
السلام	٦٠٪	٦٢٪	٥٦٪	٦٧٪	٥٧٪
الديمقراطية	٦٦٪	٧٣٪	٦٣٪	٦٩٪	٧٣٪

أمــا الشكل رقم (٢٥) فيظهر أن معدل تأييد قيام الدولة الفلسطينية خلال سنوات ١٩٩٦-٢٠٠٠ قــد تأثر بالتأكيد بسلم الأولويات القيمية. فقد وصل معدل تأييد قيام الدولة بين من وضع الديمقراطــية عــلى رأس ســلم أولوياتــه إلى ٦٩٪، في الوقت الذي لم يزد فيه حجم التأييد للدولة الفلســطينية عــن ٢٤٪ بين من وضع أرض إسرائيل الكبرى على رأس سلم أولوياته. كان مؤيدو الســلام، كقيمة ذات أولوية أولى، أقرب لمؤيدي الديمقراطية في مواقفهم، كما يبدو في الشكل. أما مؤيــدو الأغلبــية اليهودية، كقيمة ذات أولوية أولى، فكانوا أقرب لمؤيدي أرض إسرائيل الكبرى في مواقفهم من قيام دولة فلسطينية.

شكل رقم (٢٥): دور سلم الأولويات القيمية في التأثير على تأييد قيام دولة فلسطينية (معدل ١٩٩٦-٢٠٠٠)



إعادة أراضٍ للفلسطينيين:

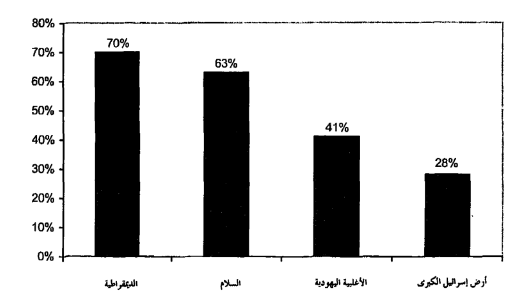
يظهر الجدول رقم (٣٢) تأثير سلم الأولويات على الموقف من إعادة أراضٍ للفلسطينيين خلال الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠. يظهر الجدول أن التحول نحو الاعتدال، في تأييد إعادة أراضٍ للفلسطينيين خلال هذه الفترة، قد اقتصر على المجموعتين المتشددتين اللتين وضعتا قيمتي أرض إسرائيل الكبرى والأغلبية اليهودية على رأس أولوياتهما. فقد ارتفعت مثلا نسبة تأييد إعادة الأرض بين مؤيدي أرض إســـرائيل الكبرى من ١٧٪ في عام ١٩٩٦ إلى ٣٦٪ في عام ٢٠٠٠. أما المجموعتان الأخريان (مؤيدو الديمقراطية والسلام) فقد حافظتا، خلال هذه الفترة، على مواقفهما المعتدلة بدون تغيير يذكر.

جدول رقم (٣٢): تأييد إعادة أراضٍ للفلسطينيين حسب سلم الأولويات القيمية (١٩٩٦-٢٠٠٠)

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
أرض إسرائيل الكبرى	٪١٧	٪٢٧	٪٢١	٪٣٨	٪٣٦
الأغلبية اليهودية	٪٣٩	٪٤١	٪٣٧	٪٤١	٪٤٧
السلام	٪٦٣	٪٦٨	٪٦٤	٪٦١	٪٥٩
الديمقراطية	٪٦٨	٪٨٢	٪٦٥	٪٦٦	٪٦٩

أما الشكل رقم (٢٦) فيظهر أن معدل تأييد إعادة أراضٍ للفلسطينيين خلال سنوات ١٩٩٦-٢٠٠٠ قد تأثر بوضوح أيضاً بسلم الأولويات القيمية. فقد وصل معدل تأييد إعادة الأرض بين من وضـع الديمقراطية على رأس سلم أولوياته إلى ٧٠٪، في الوقت الذي لم يزد فيه حجم التأييد لإعادة الأرض عـن ٢٨٪ بين من وضعوا أرض إسرائيل الكبرى على رأس سلم أولوياتهم. كما رأينا سابقا، جـاء مؤيدو السلام أقرب لمؤيدي الديمقراطية، فيما جاء مؤيدو الأغلبية اليهودية أقرب لمؤيدي أرض إسرائيل الكبرى.

شكل رقم (٢٦): دور سلم الأولويات القيمية في التأثير على تأييد إعادة أرضٍ للفلسطينيين (معدل ١٩٩٦-٢٠٠٠)



التعاطف مع اليسار واليمين:

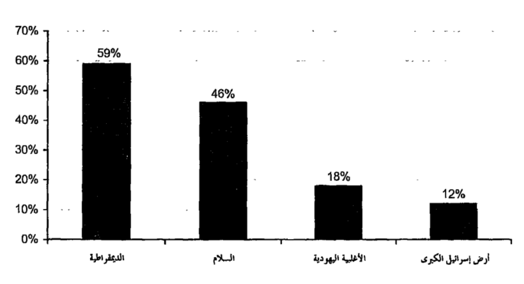
أخيراً يظهر تأثير سلم الأولويات على مسألة التعاطف مع اليسار كما في الجدول رقم (٣٣)، الـذي يشير إلى ارتفاع في نسبة تأييد اليسار خلال الفترة ما بين ١٩٩٦-٢٠٠٠ بين مؤيدي أرض إسرائيل الكبرى والأغلبية اليهودية، فيما انخفضت النسبة بين مؤيدي الديمقراطية والسلام.

جدول رقم (٣٣): تأييد اليسار حسب سلم الأولويات القيمية (١٩٩٦–٢٠٠٠)

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
أرض إسرائيل الكبرى	٩٪	١٥٪	٥٪	١٤٪	١٨٪
الأغلبية اليهودية	٢٤٪	١٧٪	١٧٪	٢٠٪	٢٤٪
السلام	٥٠٪	٤٩٪	٤٧٪	٤٣٪	٤٣٪
الديمقراطية	٥٥٪	٦٨٪	٥٦٪	٥٢٪	٦٤٪

أمـا الشكل رقم (٢٧) فيظهر أن معدل تأييد اليسار خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠ قد تأثـر بوضوح بسلم الأولويات القيمية. فقد وصل معدل تأييد اليسار بين من وضع الديمقراطية على رأس سلم أولوياته إلى ٥٩٪، في الوقت الذي لم يزد فيه حجم تأييد اليسار عن ١٢٪ بين من وضعوا أرض إسرائيل الكبرى على رأس سلم أولوياقم. بعبارة أخرى، يظهر الشكل أن ١٢٪ فقط من كل مؤيـدي أرض إسرائيل الكبرى يؤيدون اليسار فيما يؤيد بقيتهم، أي ٨٨٪، اليمين والوسط. أما بين مؤيدي الديمقراطية، فإن ٥٩٪ منهم يؤيدون اليسار فيما يؤيد بقيتهم، أي ٤١٪، اليمين والوسط. أما مؤيدو السلام، كأولوية أولى، فكانوا أقرب في مواقفهم لمؤيدي الديمقراطية، فيما جاء مؤيدي الأغلبية اليهودية، كقيمة أولى، أقرب لمؤيدي أرض إسرائيل الكبرى.

شكل رقم (٢٧): دور سلم الأولويات القيمية في التأثير على تأييد اليسار (معدل ١٩٩٦–٢٠٠٠)



قبل استخلاص النتائج من دراسة تأثيرات سلم الأولويات القيمية على مواقف الرأي العام الإسرائيلي تجاه عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، يجدر بنا التوقف قليلاً هنا (كما فعلنا عند دراسة دور الهوية) لفحص ما إذا كان هذا التأثير قائم ومستقل عن التأثير الذي تتركه درجة التدين على هذه المواقف. فقد وجدنا حتى الآن أن تأثيرات درجة التدين وسلم الأولويات متشابهة. فمثلاً، كلما ازداد التدين ازداد تأييد مواقف متشددة من قضايا السلام وازداد في الوقت نفسه تأييد قيم مثل "الأغلبية اليهودية" و "أرض إسرائيل" . وفي الوقت نفسه، كلما ازداد تأييد قيم كهذه ازداد تأييد مواقف متشددة من عملية السلام. فهل من الممكن أن تكون درجة التدين هي المؤثر الحقيقي على سلم الأولويات والمواقف السياسية في آن واحد؟ من أجل الإجابة على هذا السؤال علينا إجراء اختبار نتمكن فيه من التحكم بعامل التدين (بحيث نعزله عن سلم الأولويات القيمية) لنعرف إن كان للقيم المختلفة تأثير مستقل عن تأثير درجة التدين.

يظهر الجدول رقم (٣٤) بكل بوضوح أنه حتى عند التحكم بدرجة التدين فإن سلم الأولويات القيمية يبقى ذي تأثير هام على المواقف السياسية تجاه قضايا عملية السلام. تتم عملية التحكم بدرجة التدين عندما نتمكن من عزل تأثيرات التدين عن تأثيرات القيم، ومن ثم نقيس الفروقات في التأثير. يظهر الجدول، كما في حالة الهوية، أن قوة تأثير سلم الأولويات القيمية تضعف قليلاً عند عزلها عن درجة التدين. لكن التأثير المتبقي يبقى حاسماً تجاه تأكيد بقاء العلاقة بين الفروقات في سلم الأولويات القيمية والفروقات في المواقف السياسية تجاه عملية السلام. فمثلاً، يظهر الجدول أن مؤيدي "أرض إسرائيل" يبقون أكثر تشدداً من مؤيدي القيم الأخرى حتى عندما تكون درجة التدين واحدة للجميع، فيما يبقى مؤيدو الديمقراطية أكثر اعتدالاً من مؤيدي بقية القيم حتى عندما تكون درجة التدين واحدة للجميع. إن درجة التدين مهمة وذات تأثير كبير كما رأينا سابقاً، لكن فروقات بارزة تبقى رغم ذلك بين أصحاب القيم المختلفة حتى لو كانوا يتمتعون بنفس درجة التدين. فمثلاً بلغت نسبة تأييد الدولة الفلسطينية وإعادة الأرض واليسار ٠٪ (صفر) لكل منهما بين شديدي التدين. لكن نسبة التأييد للدولة وإعادة الأرض واليسار بين مؤيدي الديمقراطية من نفس درجة التدين بلغت ٢٩٪ و ٢٦٪ و ٣١٪ (على التوالي).

كذلك، فإن الفروقات تبقى أيضاً واسعة جداً بين أصحاب القيم المختلفة من مجموعة التدين الرابعة (غير الملتزمين بالتعاليم الدينية) حيث يبلغ تأييد قيام الدولة الفلسطينية وإعادة الأرض واليسار بين مؤيدي "ارض إسرائيل" ٣٥٪ و ٤١٪ و ٢٤٪ على التوالي، فيما تصل هذه النسب بين مؤيدي الديمقراطية من نفس المجموعة الدينية ٨٤٪ و ٨٠٪ و ٨٠٪ على التوالي.

جدول رقم (٣٤): تأثير درجة التدين وسلم الأولويات القيمية على المواقف من قضايا عملية السلام عند التحكم بعامل التدين (٢٠٠٠)

	ملتزم بكافة التعاليم الدينية				ملتزم بمعظم التعاليم الدينية				ملتزم ببعض التعاليم الدينية				غير ملتزم بالتعاليم الدينية			
	أرض إسرائيل	الأغلبية اليهودية	السلام	الديمقراطية	أرض إسرائيل	الأغلبية اليهودية	السلام	الديمقراطية	أرض إسرائيل	الأغلبية اليهودية	السلام	الديمقراطية	أرض إسرائيل	الأغلبية اليهودية	السلام	الديمقراطية
تأييد قيام دولة فلسطينية	٪٠	٪١٧	٪٢١	٪٢٩	٪٥	٪٣٦	٪٦٧	٪٥٣	٪٣٥	٪٥٢	٪٥٩	٪٧٧	٪٣٥	٪٤٨	٪٥٩	٪٨٤
تأييد إعادة أراضي	٪٠	٪٣٠	٪١٧	٪٣٦	٪٢٤	٪٤٨	٪٦٣	٪٤٧	٪٤٦	٪٥٤	٪٥٨	٪٧٢	٪٤١	٪٤٥	٪٦٦	٪٨٠
تأييد اليسار	٪٠	٪٢	٪٤	٪٣١	٪٠	٪٢٠	٪٣٩	٪٣١	٪٢٨	٪٣٦	٪٤٥	٪٦٧	٪٢٤	٪٣٠	٪٤٩	٪٨٠

إن الثبات الواضح في تأثيرات القيم المختلفة بين الأعوام ١٩٩٦ و٢٠٠٠، كما هو موضح في الجداول والأشكال السابقة، يشير إلى استنتاج رئيسي: إن الانقسام السياسي في إسرائيل حول التشدد والاعتدال أو حول اليمين واليسار إنما يعود بدرجة كبيرة لانقسام في منظومة القيم. يميل اليمين للبروز من بين أولئك الذين يرغبون في تأكيد قيم أرض إسرائيل الكبرى وبدرجة أقل، طابع وهوية الدولة اليهودية. أما اليسار فيبرز بشكل خاص من بين أولئك الذين يرغبون في تأكيد قيم الديمقراطية وبدرجة أقل السلام. وبالتالي فإن قيمتي الديمقراطية وأرض إسرائيل الكبرى قادرتين على تفسير فروقات سياسية بالغة الأهمية في المجتمع والسياسة في إسرائيل. فالذين يريدون الديمقراطية لا يستطيعون قبول احتلال وحكم شعب آخر أو التمييز ضده. في المقابل، فإن الذين يريدون أرض إسرائيل الكبرى يميلون أيضاً لتأكيد قيمة الأغلبية اليهودية للدولة وبالتالي فهم مستعدون لقبول احتلال وحكم شعب آخر والتمييز ضده إذا لزم الأمر. إن صراع القيم في إسرائيل إذاً، هو صراع بين من يريدون أرض إسرائيل الكبرى من جهة ومن يريدون السلام والديمقراطية من جهة أخرى. أما أولئك الذين يريدون أغلبية يهودية فإنهم في الوسط وإن كانوا يميلون أكثر تجاه مؤيدي أرض إسرائيل الكبرى.

إن هذا الاستنتاج يعني أنه كلما حصل تغير في سلم الأولويات الإسرائيلية، بحيث تجيء الديمقراطية والسلام على رأسه، كلما كان ذلك يعني مزيداً من التحول نحو الاعتدال في المواقف الإسرائيلية تجاه عملية السلام. وبالتالي فإن التغييرات الواضحة في جدول رقم (٢٧) في بداية هذا الجزء من الدراسة، من تراجع في مكانة قيمة الأغلبية اليهودية وتقدم في قيمتي السلام والديمقراطية، هي إشارة لحصول تحول نحو الاعتدال لدى الرأي العام اليهودي-الإسرائيلي.

(٣) العوامل الديمغرافية

لعبت عوامل ديمغرافية متعددة دوراً بارزاً في التأثير على مواقف الرأي العام الإسرائيلي تجاه عملية السلام. من أهم تلك العوامل ذات التأثير الواضح درجة التعليم، والعمر، والدخل، والخلفية الإثنية أو العرقية. أما عامل الجنس (الجندر) فلم يظهر له تأثير يذكر في أي من قضايا عملية السلام. تظهر الاستطلاعات الإسرائيلية أن الميل تجاه التشدد يزداد بين الأقل تعليماً والأصغر سناً والأقل دخلاً وذوي الخلفية الشرقية أو السفاردية. أما الميل للاعتدال فيزداد بين الأكثر تعليماً والأكبر سناً والأكثر دخلاً وذوي الخلفية الغربية أو الإشكنازية.

ليس مستغرباً أن تلعب العوامل الديمغرافية هذه دوراً في التأثير على مواقف الرأي العام وبالتالي التنبؤ بالفروقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة. فالاختلافات المتعلقة بالعمر قد تعبر عن تطلعات وغايات مختلفة لأجيال مختلفة. أما الاختلافات القائمة على درجة التعليم والدخل فقد تعبر عن مصالح وهموم طبقات اجتماعية مختلفة، بينما قد تعبر الفروقات القائمة على أساس الأصل العرقي عن تجارب حياتية وحضارية متباعدة.

يفحص هذا الجزء من الدراسة تأثير الفروقات على المواقف السياسية تجاه قضايا عملية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية خلال السنوات الخمسة الأخيرة من عقد التسعينيات. وجدت الدراسة أنه كلما ازداد السن والتعليم والدخل وكلما كان أصل الفرد إشكنازياً أو مولود لأب ولد في إسرائيل، كلما ازدادت نسبة تأييد قيام دولة فلسطينية، وإعادة أراضٍ للفلسطينيين، واتفاق أوسلو، واليسار. وجدت الدراسة أيضاً أن تحولاً نحو الاعتدال تجاه كافة هذه القضايا قد حصل وشمل كافة الفئات، المتشددة والمعتدلة أصلاً، بالرغم من وجود بعض الاستثناءات. لكن درجة التحول نحو الاعتدال كانت أعلى لدى الفئات المتشددة في أغلب الأحوال.

قيام دولة فلسطينية:

يظهر الجدول رقم (٣٥) أن تأييد قيام الدولة الفلسطينية قد ارتفع خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠ بين كل الفئات باستثناء واحدة (هي فئة ذوو الأصل الأوروبي والأمريكي). لكن نسبة التأييد ارتفعت بشكل أكبر بين بعض الفئات التي تميل عادة للتشدد مثل الأصغر سناً، ذوي الدخل تحت المتوسط، وذوي الأصول العرقية الآسيوية والأفريقية والإسرائيليين لأب مولود في إسرائيل. فلدى الأصغر سنا مثلا نجد أن الفرق بين المعدل العام لتأييد قيام الدولة الفلسطينية لفئتهم (للفترة كلها) وبين نسبة التأييد في عام ٢٠٠٠ يبلغ ١٣ نقطة مئوية (من ٤٦٪ إلى ٥٩٪). ولدى

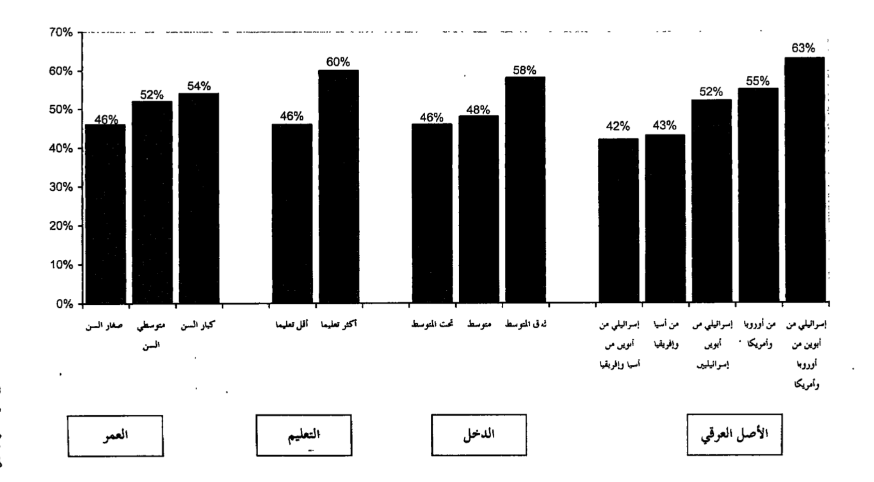
الإســـرائيليين من أصل آسيوي أو أفريقي نجد أن الفرق بين المعدل العام لنفس الفترة والنسبة في عام ٢٠٠٠ تبلغ ٩ نقاط مئوية (من ٤٣٪ إلى ٥٢٪).

جدول رقم (٣٥): تأييد قيام دولة فلسطينية حسب متغيرات ديمغرافية مختارة (١٩٩٦-٢٠٠٠)

		١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
العمر	١٨-٢٤	٤٠٪	٤٩٪	٣٣٪	٤٨٪	٥٩٪
	٢٥-٥٥	٤٩٪	٥٤٪	٤٦٪	٥٧٪	٥٣٪
	فوق ٥٥	٥١٪	٤٥٪	٥٦٪	٦٥٪	٥٥٪
التعليم	حتى ١٢ سنة	٤٣٪	٤٩٪	٣٧٪	٥٤٪	٤٧٪
	فوق ١٢ سنة	٥٧٪	٥٦٪	٥٦٪	٦٣٪	٦٦٪
الدخل	تحت المتوسط	٤٨٪	٤٧٪	٣٤٪	٥٤٪	٤٨٪
	متوسط	٤٥٪	٤٥٪	٤٠٪	٥٤٪	٥٧٪
	فوق المتوسط	٤٩٪	٥٧٪	٥٥٪	٧٠٪	٦١٪
الأصل العرقي	إسرائيلي من أبوين من آسيا وأفريقيا	٤٠٪	٤٢٪	٣٣٪	٤٧٪	٤٩٪
	من آسيا وأفريقيا	٣٨٪	٤٢٪	٣٢٪	٤٩٪	٥٢٪
	إسرائيلي من أبوين إسرائيليين	٤٣٪	٥٦٪	٤٥٪	٥٧٪	٥٩٪
	من أوروبا وأمريكا	٥٨٪	٥٣٪	٤٧٪	٧٠٪	٤٨٪
	إسرائيلي من أبوين من أوروبا وأمريكا	٦٠٪	٦٢٪	٦٣٪	٦٦٪	٦٥٪

أمـــا الشكل رقم (٢٨) فيظهر تأثيراً واضحاً لكافة العوامل الديمغرافية، مبرزاً الفرق في نسبة تأييد قيام الدولة الفلسطينية (بناءاً على المعدل العام للفترة كلها من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠) من ٤٦٪ لدى صـــغار الســـن (بين ١٨-٢٤ سنة) مقارنة بـــ ٥٤٪ لدى كبار السن (فوق ٥٥ سنة). كما يظهر الشكل الفرق القائم على درجة التعليم، حيث تبلغ نسبة تأييد الدولة ٤٦٪ بين الأقل تعليماً (ممن بلغ عدد سنوات تعليمهم ١٢ سنة أو أقل) فيما ترتفع لتصل إلى ٦٠٪ بين الأكثر تعليماً (أي من بلغ عدد سنوات تعليمهم أكثر من ١٢ سنة). وينطبق الأمر ذاته تقريباً على ذوي الدخل تحت المتوسط مقارنة بفـــوق المتوسط (من ٤٦٪ إلى ٥٨٪)، وبين ذوي الأصول الشرقية مقارنة بذوي الأصول الأوروبية والأمريكية (ابتداءً من ٤٢٪ وانتهاءً بـــ ٦٣٪).

شكل رقم (٢٨): معدل تأييد قيام دولة فلسطينية حسب متغيرات ديمغرافية مختارة (١٩٩٦-٢٠٠٠)



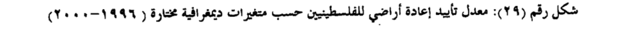
إعادة أراضٍ للفلسطينيين:

يظهـــر الجـــدول رقم (٣٦) نمطاً مشابهاً في تأييد إعادة أراضٍ للفلسطينيين خلال نفس الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠. يظهر الجدول حصول ارتفاع في نسبة تأييد إعادة الأرض بين كافـــة الفـــئات تقريباً باستثناء واحدة (هي فئة الإسرائيليين من أب أوروبي أو أمريكي). لكن نسبة الارتفاع كانت أكبر بين الفئات المعروفة بتشددها مقارنة بالفئات المعروفة باعتدالها، فقد كانت نسبة الارتفـــاع أكـــبر بـــين فئة الإسرائيليين من أب من آسيا أو أفريقيا، وفئة المولودين في آسيا وأفريقيا، ومتوسطي الدخل.

جدول رقم (٣٦): تأييد إعادة أراضٍ للفلسطينيين حسب متغيرات ديمغرافية مختارة (١٩٩٦–٢٠٠٠)

		١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
العمر	١٨–٢٤	٤٦٪	٥٦٪	٣٩٪	٤٦٪	٥٤٪
	٢٥–٥٥	٥١٪	٦٠٪	٥٤٪	٥٥٪	٥٧٪
	فوق ٥٥	٥٧٪	٦٥٪	٦٠٪	٦٣٪	٦٢٪
التعليم	حتى ١٢ سنة	٤٦٪	٥٥٪	٤٦٪	٥١٪	٥٤٪
	فوق ١٢ سنة	٥٩٪	٦٦٪	٥٩٪	٦٣٪	٦٢٪
الدخل	تحت المتوسط	٤٨٪	٥٦٪	٣٩٪	٥٥٪	٥٢٪
	متوسط	٤٩٪	٥٢٪	٤٨٪	٥٣٪	٦٠٪
	فوق المتوسط	٥٤٪	٦٥٪	٦٠٪	٥٨٪	٥٩٪
الأصل العرقي	إسرائيلي من أبوين من آسيا وأفريقيا	٤١٪	٤٧٪	٤٠٪	٤٥٪	٥١٪
	من آسيا وأفريقيا	٣٩٪	٥٢٪	٥٣٪	٤٩٪	٤٩٪
	إسرائيلي من أبوين إسرائيليين	٥٢٪	٦٥٪	٥٠٪	٥٦٪	٦٢٪
	من أوروبا وأمريكا	٥٨٪	٦١٪	٥٣٪	٦١٪	٥٨٪
	إسرائيلي من أبوين من أوروبا وأمريكا	٦٦٪	٦٨٪	٦٧٪	٦٤٪	٦٢٪

أما الشكل رقم (٢٩) فيظهر تأثير نفس العوامل الديمغرافية مبرزاً الفرق بين صغار السن (٤٨٪) مقابل كبار السن (٦١٪)، وبين الأقل تعليماً (٥٠٪) مقابل الأكثر تعليماً (٦٢٪)، وبين ذوي الدخل تحت المتوسط (٥٠٪) مقابل ذوي الدخل فوق المتوسط (٥٩٪)، وبين الإسرائيليين من أب من آسيا أو أفريقيا (٤٥٪) مقابل الإسرائيليين من أب من أوروبا أو أمريكا (٦٥٪).



شكل رقم (٢٩): معدل تأييد إعادة أراضي للفلسطينيين حسب متغيرات ديمغرافية مختارة (١٩٩٦–٢٠٠٠)

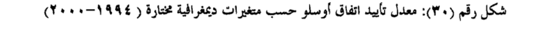
اتفاق أوسلو:

يظهر الجدول رقم (٣٧) أن تأييد اتفاق أوسلو قد ارتفع خلال الفترة الممتدة منذ عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٠ بين كافة الفئات باستثناء واحدة (هي أيضاً فئة الإسرائيليين من أب أوروبي أو أمريكي). يظهر الجدول أيضا أن نسبة الارتفاع كانت أكبر بين الفئات الأقل اعتدلاً عادة مثل الإسرائيليين من أب من آسيا وأفريقيا، أو المهاجرين لإسرائيل من آسيا أو أفريقيا، وذوي الأعمار بين ١٨ إلى ٢٤ سنة، وذوي الأعمار بين ٢٥-٥٥ سنة، والحاصلين على ١٢ سنة أو أقل من التعليم، وأصحاب ذوي الدخل المتوسط.

جدول رقم (٣٧): تأييد اتفاق أوسلو حسب متغيرات ديمغرافية مختارة (١٩٩٤-٢٠٠٠)

		١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
العمر	١٨-٢٤	%٤٧	%٥٢	%٥٤	%٥٧	%٥٤	%٥٧	%٥٣
	٢٥-٥٥	%٥٣	%٥١	%٥٨	%٥٨	%٥٨	%٦٢	%٥٧
	فوق ٥٥	%٦٣	%٥٩	%٦٤	%٦٢	%٦٥	%٦٧	%٦٣
التعليم	حتى ١٢ سنة	%٤٩	%٥٠	%٥٦	%٥٧	%٥٦	%٥٩	%٥٢
	فوق ١٢ سنة	%٦٠	%٥٦	%٦٢	%٦١	%٦٢	%٦٥	%٥٩
الدخل	تحت المتوسط	%٤٦	%٤٤	%٤٩	%٥١	%٥٢	%٥٦	%٥١
	متوسط	%٥٣	%٥٠	%٥٦	%٥٧	%٥٧	%٦٢	%٥٥
	فوق المتوسط	%٦٠	%٥٧	%٦٥	%٦٤	%٦٤	%٦٩	%٦٥
الأصل العرقي	إسرائيلي من أبوين من آسيا وأفريقيا	%٤٥	%٤٥	%٥٢	%٥٢	%٥٨	%٥٦	%٥٦
	من آسيا وأفريقيا	%٤٥	%٤٧	%٥٢	%٥٣	%٥٦	%٥٧	%٥١
	إسرائيلي من أبوين إسرائيليين	%٥٨	%٥٥	%٥٩	%٥٩	%٦٧	%٦٤	%٥٧
	من أوروبا وأمريكا	%٦٣	%٥٩	%٦٤	%٦٤	%٥٦	%٦٤	%٦٢
	إسرائيلي من أبوين من أوروبا وأمريكا	%٦١	%٥٨	%٦٥	%٦٤	%٥٣	%٦٨	%٥٣

أما الشكل رقم (٣٠) فيظهر تأثير نفس العوامل الديمغرافية على تأييد اتفاق أوسلو مبرز الفرق بين صغار السن (٥٤٪) مقابل كبار السن (٦٤٪)، وبين الأقل تعليماً (٥٤٪) مقابل الأكثر تعليماً (٦١٪)، وذوي الدخل تحت المتوسط (٥٠٪) مقابل ذوي الدخل العالي (٦٣٪)، وبين الإسرائيليين من ذوي أصول شرقية (٥١٪) مقابل الإسرائيليين ذوي الأصول الاشكنازية (٦١٪).



شكل رقم (٣٠): معدل تأييد اتفاق أوسلو حسب متغيرات ديمغرافية مختارة (١٩٩٤–٢٠٠٠)

التعاطف مع اليسار:

أخيراً، يظهر الجدول رقم (٣٨) إن تأييد اليسار قد ارتفع أيضا خلال الفترة ما بين ١٩٩٦-٢٠٠٠، وأن هـذا الارتفـاع قد شمل كافة الفئات باستثناء اثنتين (هما أيضاً فئة الإسرائيليين من أب أوروبي أو أمريكي، بالإضافة لفئة المهاجرين من أوروبا وأمريكا). يظهر الجدول أيضا أن نسبة ارتفاع تأييد اليسار كانت أكبر لدى الفئات الأقل ميلاً للاعتدال مثل الإسرائيليين لأب من آسيا أو أفريقيا، وذوي الدخل المتوسط.

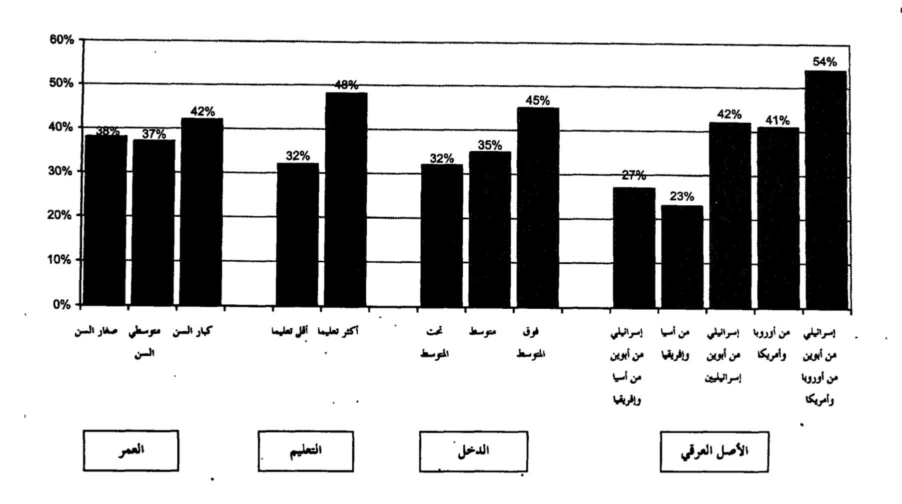
جدول رقم (٣٨): تأييد اليسار حسب متغيرات ديمغرافية مختارة (١٩٩٦-٢٠٠٠)

		١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
العمر	١٨-٢٤	٪٣٨	٪٤١	٪٣١	٪٣٥	٪٤٦
	٢٥-٥٥	٪٣٦	٪٤٠	٪٣٥	٪٣٢	٪٤٠
	فوق ٥٥	٪٤٢	٪٤٢	٪٣٩	٪٤٤	٪٤٤
التعليم	حتى ١٢ سنة	٪٣٢	٪٣٤	٪٢٧	٪٣٢	٪٣٦
	فوق ١٢ سنة	٪٤٦	٪٥٠	٪٤٦	٪٤٤	٪٥٢
الدخل	تحت المتوسط	٪٣٤	٪٣٩	٪٢١	٣٢	٪٣٥
	متوسط	٪٣٥	٪٢٩	٪٣٤	٪٣٤	٪٤٥
	فوق المتوسط	٪٤٢	٪٤٧	٪٤٤	٪٤٥	٪٤٨
الأصل العرقي	إسرائيلي من أبوين من آسيا وأفريقيا	٪٢٦	٪٢٥	٪٢٣	٪٢٦	٪٣٧
	من آسيا وأفريقيا	٪٢٣	٪٢٢	٪٢٣	٪١٩	٪٢٨
	إسرائيلي من أبوين إسرائيليين	٪٤٣	٪٤٧	٪٣٤	٪٤١	٪٤٧
	من أوروبا وأمريكا	٪٤٥	٪٤٢	٪٤٠	٪٤١	٪٣٩
	إسرائيلي من أبوين من أوروبا وأمريكا	٪٥٣	٪٥٧	٪٥٦	٪٥٠	٪٥٣

أمـا الشكل رقم (٣١) فيظهر تأثير العوامل الديمغرافية الأربعة على نسبة تأييد اليسار خلال نفس الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠). يبدو في الشكل أن الفروقات الناتجة عن الفئات العمرية ليست كبيرة، إذ بلغت نسبة تأييد اليسار بين صغار السن ٣٨٪ فيما ارتفعت قليلاً إلى ٤٢٪ بين كبار السن، لكنها هبطت إلى ٣٧٪ بين متوسطي السن. في المقابل تبدو بوضوح قوة تأثير درجة التعليم على الموقف من

اليسار بشكل أقوى من تأثيرها على أي من الموضوعات الأخرى. بلغت نسبة مؤيدي اليسار بين الأقل تعليماً ٣٢٪ بينما ارتفعت لتصل إلى ٤٨٪ بين الأكثر تعليماً. كذلك برزت قوة مستوى الدخل، حيث لم تتجاوز نسبة تأييد اليسار بين ذوي الدخل تحت المتوسط ٣٢٪ لكنها ارتفعت بين ذوي الدخل العالي لتصل إلى ٤٥٪. لكن عامل الأصل العرقي يبقى هو الأقوى في التأثير على تأييد اليسار (مقارنة بقوته في التأثير على الموقف من قضايا عملية السلام الأخرى ومقارنة أيضاً بقوة العوامل الديمغرافية الأخرى). فبينما تبلغ نسبة تأييد اليسار بين الإسرائيليين من أب من آسيا أو أفريقيا ٢٧٪ (وبين المهاجرين من آسيا وأفريقيا ٢٣٪) فإنها ترتفع لتصل إلى ٥٤٪ بين الإسرائيليين من أب من أوروبا وأمريكا.

شكل رقم (٣١): معدل تأييد اليسار حسب متغيرات ديمغرافية مختارة (١٩٩٦-٢٠٠٠)



الفصل الخامس
تأثير الإحساس الإسرائيلي بالتهديد على المواقف من عملية السلام

هـــناك علاقـــة واضحة بين إحساس الفرد بالتهديد والخوف من جهة وتبنيه لسياسة أو توجه سياسي معين من جهة أخرى. تظهر دراسات سابقة أنه كلما برز وتعاظم الإحساس بالتهديد وبغياب الأمـــن الشخصـــي والجمـــاعي كلما أدى ذلك بالفرد لتبني مواقف سياسية متطرفة أو متشددة تدعم الصراع وتعززه. فكلما أحس الفرد بالتهديد، كلما أراد تقليص مجال المخاطرة من حوله، وهذا يدفعه بالـــتالي للشك في نوايا الآخرين ورفض تقديم التنازلات لهم. كذلك، فإنه كلما ازداد التهديد كلما أصـــبحت عملية اختيار أو تبني المواقف السياسية تتم أكثر وأكثر بناءاً على اعتبارات ودوافع انفعالية وعاطفـــية، وليس بناءاً على حسابات منطقية أو عقلانية. أما عندما ينحسر الإحساس بالتهديد، فإن الاســـتعداد لأخـــذ المخاطر يزداد، ويتم عندها اختيار المواقف السياسية بناءاً على حسابات المصالح العقلانـــية والمنطقـــية. باختصار إذاً،هناك علاقة سلبية بين الإحساس بالخطر والاعتدال، فكلما نقص الأول ازداد الـــثاني وبالعكس. في المقابل، هناك علاقة إيجابية بين الإحساس بالخطر والتشدد، فكلما ازداد الأول ازداد الثاني أيضا[1].

يبرز الإحساس بالتهديد عند إدراك طرف أول بوجود نية وقدرة لدى طرف آخر لإيقاع ألم أو التســـبب بضرر للطرف الأول. ليس مهماً إن كان التهديد حقيقياً أم متخيلا. فالمهم هو إحساس الطـــرف الأول بوجـــوده. إذ قـــد لا يكون لدى العرب أو الفلسطينيين النية أو القدرة على تهديد الإسرائيليين، لكن الإسرائيليين رغم ذلك قد يشعرون بهذا التهديد، إما بسبب الدعاية التحريضية التي قـــد تمارسها حكوماتهم أو التي قد يمارسها العرب والفلسطينيون ضدهم، أو بسبب وجود قناعات أو ادعـــاءات لـــدى قادة إسرائيل ووسائل إعلامها بوجود تهديد كهذا. كما أن هناك مصدراً آخراً قد يســـبب الإحساس بالتهديد رغم عدم وجود القدرة أو النية، وذلك عندما يقرأ طرف رسائل طرف آخر بشكل مغاير للمقصود منها. إذا بينما يعتقد الطرف المرسل أنه يريد إبلاغ الآخر بنواياه الحسنة، فإن الطرف الآخر قد يقرأ خطأً، أمراً مغايراً في تلك الرسالة.

---

[1] وحول وجود علاقة قوية بين الإحساس بالأمن الشخصي والجماعي وبين درجة التشدد والتطرف القومي، أنظر:
Myron J Aronoff, *Israeli Visions and Divisions: Cultural Change and Political Conflict* (New Brunswick, NJ: Transaction, 1989); Morton Deutsch, *The Resolution of Conflict: Constructive and Destructive Processes* (New Haven, CT: Yale University Press, 1973); Hehamia Friedland and Ariel Merari, "The Psychological Impact of Terrorism: A Double-edged Sword," *Political Psychology*, 6, 1985, pp. 591-604; Carol Gordon and Asher Arian, "Threat and Decision Making," *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 45, No. 2, April 2001, pp. 196-215; Ephraim Yuchtman-Ya'ar and Yochanan Perses, *Between Consent and Dissent: Democracy and Peace in the Israeli Mind* (Lanham, MD: Rowman & littlefied Publishers, 2000).

في الحالة الإسرائيلية تلعب التجربة التاريخية اليهودية دورا هاما وإن كان غير مباشر في التأثير على موقف الرأي العام الإسرائيلي الحالي. فالإحساس اليهودي بالخوف وعدم الأمان الزائد، والشك المستمر بالآخرين، والتشاؤم والقلق على المستقبل، له جذور في التاريخ اليهودي الذي يتميز بقرون من الاضطهاد الديني والعرقي. لجأت المجتمعات اليهودية عبر التاريخ للإغلاق على نفسها وبناء حواجز للفصل بينها وبين الآخرين كآلية للبقاء وحفظ الذات، وأصبح البحث عن الأمن عنصرا جوهريا في الخطاب اليهودي داخليا وخارجيًا بل وربما جزءا من العقيدة الدينية والسياسية. هذه التجربة اليهودية جعلت صورة العالم في العقلية الإسرائيلية اليهودية الراهنة مشوبة بانعدام الثقة بالآخرين حتى لدى صانعي السياسة الأمنية والخارجية. نظرت إسرائيل لكل أزمة رئيسية مرت بها على أنها تهديد لقدرتها على البقاء كدولة وأفراد حتى عندما أكدت الاعتبارات العقلانية والمهنية عدم صحة هذا التحليل. بل إن بعض القادة السياسيين والأمنيين الإسرائيليين وجدوا من المفيد اللعب على المخاوف والإرث التاريخي اليهودي لتحقيق مكاسب داخلية ضيقة. لهذا لم يكن مستغربا أن ينظر بعض قادة إسرائيل للانتفاضة الفلسطينية الثانية على أنها تهديد للوجود وأن تظهر استطلاعات الرأي الإسرائيلية أن الفرد اليهودي — الإسرائيلي قد عاده الإحساس الغامر بالتهديد الشخصي على حياته خلال قيامه بنشاطه اليومي. وبالتالي، فإنه حتى عندما يكون واضحا للجميع أن إسرائيل هي المسؤولة بأفعالها عن عداء الآخرين لها، فإن التجربة التاريخية تجعل الكثير من الإسرائيليين غير قادرين على رؤية أنفسهم كجلادين وقاتلين وتعزز إحساسهم بأنهم ضحايا أبديون لكراهية الآخرين لهم.

طرأ تشدد في مواقف الرأي العام الإسرائيلي بكل فئاته بعد حصول تطورات سياسية أو أمنية خلقت لديهم إحساساً بالتهديد. حصل ذلك في عام ١٩٨٨ فور انطلاق الانتفاضة الأولى، ثم أثناء حرب الخليج، ثم بعد العمليات الانتحارية بعد اتفاق أوسلو. بعد توقف تلك الأحداث كان الرأي العام الإسرائيلي يعود مرة أخرى للسير في توجه معتدل. عبر السنوات العشر الماضية، أي خلال عقد التسعينيات، حصل انحسار للإحساس الإسرائيلي بالتهديد العربي والفلسطيني. لكن الإحساس بالتهديد لم يختف تماماً وبرز بشكل حاد بين وقت وآخر خلال الفترة ذاتها.

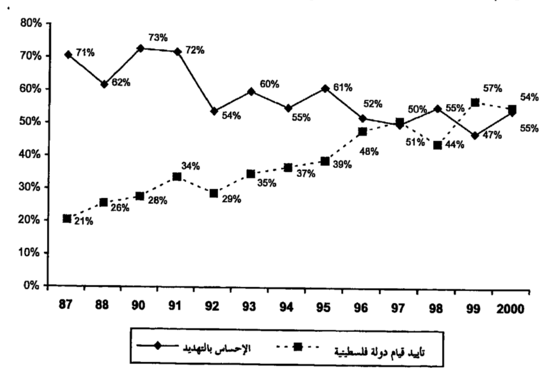
تظهر استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي أن درجة الإحساس بالتهديد العربي–الفلسطيني لدى الشارع الإسرائيلي يؤثر بشكل مباشر على مدى استعداد هذا الشارع لاتخاذ مواقف معتدلة من قضايا عملية السلام. لقياس الإحساس بالتهديد تم الاعتماد على نتائج سؤالين تم توجيههما للإسرائيليين حول تقديرهم لطبيعة الغايات العربية في الحرب ضد إسرائيل (هل هي استعادة الأرض العربية المحتلة عام ١٩٦٧ أم هي احتلال إسرائيل وربما أيضا قتل سكانها؟)، والآخر حول تقدير الإسرائيليين لطبيعة النوايا الفلسطينية من عملية السلام (هل هي نوايا سلمية أم غير سلمية؟). تكون نسبة الإحساس الإسرائيلي بالتهديد عالية فيما لو اعتقدت الأغلبية بأن غاية العرب هي احتلال إسرائيل أو احتلال إسرائيل وقتل سكانها (حيث تكون درجة التهديد في هذه الحالة عالية جداً لأنه تهديد موجه لوجود الدولة نفسها)، بينما تكون نسبة الإحساس بالتهديد منخفضة فيما لو اعتقدت أغلبية الشارع الإسرائيلي بأن غاية العرب هي استعادة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧(حيث

تكــون درجة التهديد في هذه الحالة عادية). كذلك تكون نسبة الإحساس الإسرائيلي بالتهديد عالية فيما لو اعتقدت غالبية الشارع الإسرائيلي أن نوايا الفلسطينيين من وراء عملية السلام ليست سلمية.

(١) التقدير الإسرائيلي لطبيعة التهديد العربي

يظهر الشكل رقم (٣٢) أن استعداد الشارع اليهودي الإسرائيلي لقبول قيام دولة فلسطينية قد تأثــر بتقدير هذا الشارع لطبيعة التهديد العربي: هل هو وجودي أم غير وجودي. فقد ازدادت نسبة تأيــيد قـــيام دولة فلسطينية، عندما انخفضت نسبة الإحساس الإسرائيلي بالتهديد، أي عندما لم يكن التهديد وجودياً. فمثلا، في عام ١٩٨٧ عندما أحست أغلبية إسرائيلية من ٧١٪ بأن هدف العرب هو احتلال إسرائيل، أو احتلال اسرائيل وقتل سكانها، فإن ٢١٪ فقط منهم أيدوا قيام دولة فلسطينية. في المقابل، عندما انخفضت في عام ١٩٩٩ نسبة الإحساس بالتهديد العربي إلى أدنى مستوى طيلة عقدي الثمانينيات والتسعينيات (٤٧٪)، فإن نسبة تأييد قيام دولة فلسطينية ارتفعت إلى أعلى نسبة تأييد طيلة نفس الفترة (٥٧٪).

شكل رقم (٣٢): العلاقة بين الإحساس الإسرائيلي بالتهديد والتأييد لقيام دولة فلسطينية (١٩٨٧-٢٠٠٠)



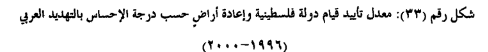
أما الجدول رقم (٣٩) فيظهر بوضوح كيف يؤثر التقدير الإسرائيلي لطبيعة التهديد العربي على المواقــف الإســرائيلية من قضيتي الأرض والدولة. يظهر الجدول أنه كلما ارتفع الإحساس بالتهديد العربي، كلما انخفضت نسبة تأييد قيام الدولة وإعادة الأرض. في المقابل، فإنه كلما انخفض الإحساس بوجود تهديد عربي وجودي، كلما ارتفعت نسبة تأييد قيام الدولة وإعادة الأرض. فمثلا، نجد أنه في عام ١٩٩٦، بلغت نسبة مؤيدي قيام دولة فلسطينية بين المعتقدين بوجود تهديد عربي وجودي ٣٠٪ فقط، بينما ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٦٦٪ بين الإسرائيليين الذين لا يعتقدون بأن العرب يمثلون تهديــداً وجودياً لإسرائيل. كذلك بينما بلغت نسبة إعادة الأرض في نفس العام ٣١٪ بين المعتقدين بوجود تهديد عربي وجودي فإنها ارتفعت إلى ٧١٪ بين المعتقدين بأن العرب لا يمثلون تهديداً وجودياً لإسرائيل. يظهر الجدول أن هذا النمط يتكرر بكل وضوح طيلة السنوات الخمسة قيد البحث.

جدول رقم (٣٩): الدور الذي يلعبه الإحساس بالتهديد العربي في التأثير على المواقف من قيام دولة فلسطينية وإعادة أراضٍ (١٩٩٦-٢٠٠٠)

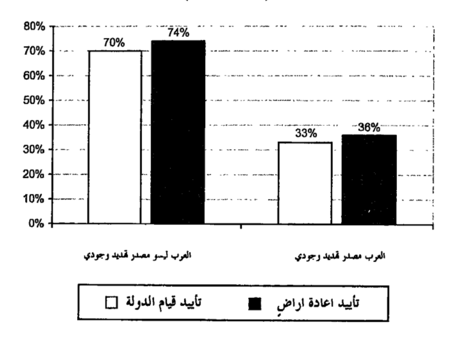
	يعتقدون بأن العرب يشكلون تهديداً وجوديا على إسرائيل		يعتقدون بأن العرب لا يشكلون تهديداً وجوديا على إسرائيل	
	يؤيدون قيام دولة فلسطينية	يؤيدون إعادة أراضٍ	يؤيدون قيام دولة فلسطينية	يؤيدون إعادة أراضٍ
١٩٩٦	٣٠٪	٣١٪	٦٦٪	٧١٪
١٩٩٧	٣١٪	٣٨٪	٧١٪	٧٩٪
١٩٩٨	٢٦٪	٣١٪	٦٧٪	٧٥٪
١٩٩٩	٣٢٪	٣٦٪	٧٩٪	٧١٪
٢٠٠٠	٤٤٪	٤٢٪	٦٨٪	٧٣٪

أما الشكل رقم (٣٣) فيظهر معدل الفترة كلها (١٩٩٦-٢٠٠٠) مظهراً بوضوح الفروقات البارزة بين مواقف المجموعتين الإسرائيليتين (التي تشعر بالتهديد العربي الوجودي والتي لا تشعر به). إن مــن الواضــح أن أغلبــية كبيرة تصل إلى حوالي ثلاثة أرباع الإسرائيليين (الذين لا يشعرون بتهديد وجــودي) تؤيــد مواقف معتدلة من عملية السلام. في المقابل فإن ثلث الإسرائيليين (الذين يشعرون بتهديد عربي وجودي) يؤيدون مواقف معتدلة من عملية السلام. إن هذا الاستنتاج يظهر فداحة الخطأ المتمــثل في القول الشائع بأن الإسرائيليين لا يفهمون إلا لغة التهديد.على العكس، إنه يظهر أن لغة

التهديد تأتي بنتيجة عكسية، في الوقت الذي يؤدي فيه غياب التهديد إلى تحقيق نتائج تخالف ما يذهب إليه الاعتقاد الشائع حول دور القوة والتهديد والخوف.



شكل رقم (٣٣): معدل تأييد قيام دولة فلسطينية وإعادة أراضٍ حسب درجة الإحساس بالتهديد العربي (١٩٩٦-٢٠٠٠)



إن من الممكن بالطبع البحث عن عامل أو عوامل أخرى قد تكون هي المسؤولة عن الفروقات بين المجموعتين الإسرائيليتين في الإحساس بالتهديد وفي الموقف من قيام الدولة وإعادة الأرض. هذا العامل الثالث قد يكون بالطبع هو درجة التدين. فقد يكون لدرجة التدين دور بالغ الأهمية في التأثير على درجة الإحساس بالتهديد مثلما له دور بالغ الأهمية في التأثير على الموقف من قضيتي الدولة والأرض. إن فرضية كهذه يمكن اختبارها بسهولة. فالجدول رقم (٤٠) يظهر بوضوح تأثير درجة التدين على الإحساس الإسرائيلي بالتهديد في عام ٢٠٠٠. فكلما ازداد الالتزام بالتعاليم الدينية اليهودية، كلما ارتفعت درجة الإحساس بالتهديد العربي الوجودي. وقد رأينا سابقا كيف تؤثر درجة التدين على الموقف من قيام الدولة الفلسطينية وإعادة أراضٍ للفلسطينيين (أشكال رقم ١٦ و ١٧)، وقد يبدو بالتالي أن هذا العامل، أي درجة التدين، هو بالفعل وحده الذي يؤثر على الاثنين معاً: الموقف من قيام الدولة ودرجة الإحساس بالتهديد، حيث يؤدي المزيد من التدين إلى رفع درجة الإحساس بالتهديد وتقليص التأييد لقيام الدولة وإعادة الأرض في آن واحد.

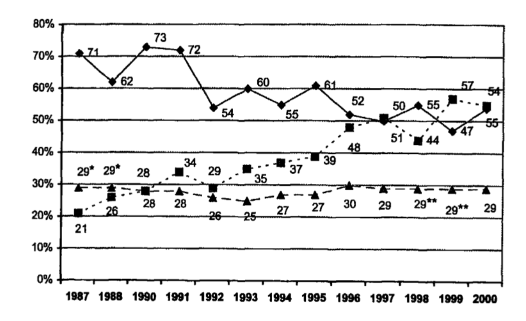
جدول رقم (٤٠): دور درجة التدين في التأثير على الإحساس بالتهديد (٢٠٠٠)

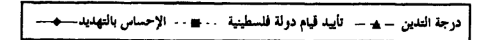
	ملتزم بكافة التعاليم الدينية	ملتزم بمعظم التعاليم الدينية	ملتزم ببعض التعاليم الدينية	غير ملتزم بالتعاليم الدينية
هدف العرب استعادة الأراضي	٪١٠	٪٤١	٪٥٠	٪٦٠
هدف العرب تدمير إسرائيل	٪٩٠	٪٥٩	٪٥٠	٪٤٠
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

لكـــن هذا الاستنتاج ليس صحيحاً. فقد رأينا في الشكل رقم (٣) في الفصل الثالث أن نسبة تأيـــيد قيام دولة فلسطينية قد ارتفعت بشكل مستمر منذ عام ١٩٨٧، لكن الجدول رقم (١٢) الذي رأيـــناه في الفصل الرابع يظهر أن نسبة التدين في المجتمع الإسرائيلي لم تنخفض طيلة هذه الفترة لتبرر الارتفاع في نسبة تأييد قيام الدولة الفلسطينية أو الانخفاض في نسبة الإحساس بالتهديد. لا، بل على العكس، لقد شهدت الفترة حصول ارتفاع في نسبة التدين، ظهر وإن كان بشكل طفيف في سنوات التسعينيات مقارنة بالثمانينيات والسبعينيات.

يظهر الشكل رقم (٣٤) كيف بقيت نسبة التدين (ممثلة بمجموع نسبتي الملتزمين بكافة وبمعظم التعاليم الدينية) ثابتة طيلة الفترة التي انخفض فيها الإحساس بالتهديد الوجودي العربي وارتفعت نسبة تأييد قيام دولة فلسطينية. وبالتالي، فإنه بالرغم من وجود علاقة بين درجة التدين وكل من الإحساس بالـــتهديد والموقف من قيام دولة فلسطينية، فإن هذا العامل (أي درجة التدين) ليس كافياً أبداً لتفسير الفروقات في الإحساس بالتهديد وتأييد قيام الدولة الفلسطينية عبر الفترة الزمنية قيد البحث. وبالتالي فـــإن استنتاجنا الأول القائل بوجود علاقة قوية بين الإحساس بالتهديد وتأييد قيام الدولة (أو التحول نحو الاعتدال عموماً) يبقى صحيحاً.

شكل رقم (٣٤): الدور الذي يلعبه الإحساس بالتهديد مقابل الدور الذي تلعبه درجة التدين في التأثير على تأييد قيام دولة فلسطينية (١٩٨٧-٢٠٠٠)





تشير الأرقام المستخدمة في الشكل إلى نسب مئوية.

* استخدمت لهاتين السنتين نسبة عام ١٩٨٤ نظراً لعدم توفر المعلومات في هاتين السنتين.

** استخدمت لهاتين السنتين نسبة عام ١٩٩٧ نظراً لعدم توفر المعلومات في هاتين السنتين.

للتأكد من صحة الاستنتاج القائل بوجود علاقة قوية بين الإحساس الإسرائيلي بالتهديد العربي ومـــدى استعداد الشارع الإسرائيلي للقبول بقيام دولة فلسطينية، تم إجراء الاختبار نفسه على فئات إســـرائيلية تقف على نقيض بعضها البعض من قضايا عملية السلام: اليسار واليمين، والمتدينين وغير المتديـــنين. يظهـــر الجـــدول رقم (٤١) أنه عند التحكم بدرجة التهديد (أي عند عزلها عن الانتماء السياســـي)، فإن فروقات بارزة تظهر بين مؤيدي مختلف ألوان الطيف السياسي الإسرائيلي كما هو متوقع. لكن الجدول يظهر أيضاً، وهذا هو المهم هنا، أن فروقات بارزة تظهر أيضاً بين مواقف المنتمين لنفس التوجه السياسي عندما تكون درجة الإحساس بالتهديد مختلفة. وقد تمت عملية التحكم بدرجة

الـــتهديد عـــندما قام الجدول بعزل درجة التهديد عن أصحاب الانتماءات السياسية، حيث تمكنا من الـــتعرف عـــلى المواقف السياسية لليمين والوسط واليسار، في كلا درجتي التهديد: الوجودي وغير الوجودي. فمثلا، يظهر بوضوح أن اليمين الإسرائيلي الذي يشعر بالتهديد الوجودي العربي لا يبدي استعدادا عاليا لقبول قيام دولة فلسطينية، حيث لا تزيد نسبة تأييده لها (في عام ١٩٨٨ مثلا) عن ٧٪، لكـــن نسبة التأييد للدولة ترتفع لتصل إلى ١٩٪ في نفس العام بين هؤلاء اليمينيين أنفسهم عندما لا يشعرون بوجود تهديد وجودي عربي ضدهم. وينطبق الأمر ذاته على الوسط واليسار الإسرائيلي. فلم تـــزد نسبة تأييد الدولة الفلسطينية بين مؤيدي الوسط الذين يشعرون بتهديد عربي وجودي (في عام ١٩٨٨) عـــن ٢٧٪ مقابل نسبة ٥١٪ لمؤيدي الوسط الذين لا يشعرون بتهديد عربي وجودي. ولا تزيد نسبة تأييد الدولة الفلسطينية بين مؤيدي اليسار الذين يشعرون بتهديد عربي وجودي (في نفس العـــام) عن ٤٣٪، بينما ترتفع لتصل إلى ٦٢٪ بين مؤيدي اليسار ممن لا يشعرون بوجود تهديد عربي وجـــودي ضـــد إسرائيل. يظهر الجدول أن هذا النمط من العلاقة بين الإحساس بالتهديد وتأييد قيام الدولة الفلسطينية يتكرر في باقي السنوات طيلة عقد التسعينيات.

جدول رقم (٤١): دور الإحساس بالتهديد في التأثير على تأييد قيام دولة فلسطينية حسب الانتماء السياسي لأعوام مختارة

	يعتقدون بأن العرب يشكلون تهديدا وجوديا على إسرائيل			يعتقدون بأن العرب لا يشكلون تهديدا وجوديا على إسرائيل		
	اليمين	الوسط	اليسار	اليمين	الوسط	اليسار
١٩٨٨	٪٧	٪٢٧	٪٤٣	٪١٩	٪٥١	٪٦٢
١٩٩٢	٪٥	٪٢٤	٪٤٨	٪١٣	٪٤١	٪٦٣
١٩٩٦	٪١٨	٪٤٠	٪٦٤	٪٢٢	٪٦٥	٪٨٠
٢٠٠٠	٪٢٦	٪٥٠	٪٧٣	٪٣٩	٪٥٥	٪٨٤

أمـــا الجدول رقم (٤٢) فيظهر نتائج الاختبار ذاته عندما يتعلق الأمر بالفئات الدينية المختلفة. وهـــذه النتائج تؤكد تماما النمط الذي جاء في الجدول رقم (٤١). ففي عام ١٩٨٨ بلغت نسبة تأييد قـــيام دولة فلسطينية بين الفئة الأشد تديناً، ممن يشعرون في الوقت ذاته بوجود تهديد عربي وجودي، ٥٪ لكـــن النســـبة ارتفعت إلى ٢٩٪ عندما لم تشعر هذه الفئة (شديدة التدين) بوجود تهديد عربي وجـــودي. وينطبق الأمر ذاته على العلمانيين الذين لا يلتزمون بالتعاليم الدينية،حيث أيد قيام الدولة ٣١٪ ممـــن شعروا بوجود تهديد عربي وجودي، بينما ارتفعت النسبة لتصل إلى ٥٥٪ بين العلمانيين

الذين لم يشعروا بوجود تهديد عربي وجودي. يظهر الجدول رقم (٤٢) أيضا أن هذا النمط السائد في عام ١٩٨٨ يتكرر أيضا بنفس القوة في سنوات أخرى طيلة عقد التسعينيات.

جدول رقم (٤٢): دور الإحساس بالتهديد في التأثير على تأييد قيام دولة فلسطينية حسب درجة التدين لأعوام مختارة

	يعتقدون بأن العرب يشكلون تهديدا وجوديا لإسرائيل				يعتقدون بأن العرب لا يشكلون تهديدا وجوديا لإسرائيل			
	ملتزم بكافة التعاليم الدينية	ملتزم بمعظم التعاليم الدينية	ملتزم ببعض التعاليم الدينية	غير ملتزم بالتعاليم الدينية	ملتزم بكافة التعاليم الدينية	ملتزم بمعظم التعاليم الدينية	ملتزم ببعض التعاليم الدينية	غير ملتزم بالتعاليم الدينية
١٩٨٨	٪٥	٪١٦	٪١١	٪٣١	٪٢٩	٪٣٣	٪٤٠	٪٥٥
١٩٩٢	٪٤	٪٧	٪١٨	٪٢٨	٪١٩	٪٣٢	٪٣٨	٪٥٧
١٩٩٦	٪١٤	٪٢٧	٪٣٢	٪٥٠	٪٣٧	٪٥١	٪٦٢	٪٨٢
٢٠٠٠	٪١٧	٪٣٨	٪٥٤	٪٤٩	٪٣٦	٪٥٥	٪٧٠	٪٧٦

إن انطباق صحة الاستنتاج على أكثر الفئات الإسرائيلية تشدداً وتمسكاً بالأيديولوجية الدينية أو السياسية (مثل الحريديم واليمينيين) وانطباقه أيضا على أكثر الفئات اعتدالاً (مثل العلمانيين واليساريين) يعزز من قيمة الاستنتاج وأهميته. كما أن انطباق صحته طيلة عقد كامل يؤكد على درجة عالية من المصداقية فيه. بهذا يكون دور الإحساس بالتهديد وسيطيا: أي أنه يزيد أو يُنقص من حدة التشدد أو الاعتدال.

(٢) التقدير الإسرائيلي للنوايا الفلسطينية

كنا في الفصل الثالث المتعلق بوصف مواقف الرأي العام اليهودي الإسرائيلي قد أشرنا إلى تطور إيجابي نحو الاعتدال لدى الرأي العام الإسرائيلي في تقديره للنوايا الفلسطينية (شكل رقم ٨). نتطرق في هذا الفصل إلى تبيان الفرق في مواقف الإسرائيليين من قضيتي الأرض والدولة تبعاً لتقديرهم لطبيعة النوايا الفلسطينية من عملية السلام. بعبارة أخرى يسعى هذا الجزء من الدراسة لاستكشاف

الــدور الذي يلعبه الإحساس الإسرائيلي بالتهديد (من خلال تقدير الإسرائيليين للنوايا الفلسطينية) في التأثير على المواقف من قضايا عملية السلام (الدولة والأرض).

يظهــر الجدول رقم (٤٣) وجود علاقة قوية بين تقدير اليهود الإسرائيليين للنوايا الفلسطينية وطبيعة موقفهم من قضيتي قيام الدولة وإعادة الأرض. فكلما كان التقدير الإسرائيلي للنوايا الفلسطينية سـلبيا، كـلما رفضت أغلبية الشارع قيام الدولة وإعادة الأرض. في المقابل، فإنه كلما كان التقدير الإسرائيلي للنوايا الفلسطينية إيجابياً، كلما قبلت أغلبية الشارع قيام الدولة وإعادة الأرض. فمثلاً، في عــام ١٩٩٦، قبلــت نسبة ٧٢٪ من الذين يعتقدون أن نوايا الفلسطينيين سلمية قيام دولة فلسطينية وقبلت نسبة ٧٦٪ إعادة أراضٍ للفلسطينيين. في المقابل لم تزد نسبة قبول قيام دولة فلسطينية في نفس العــام عن ٣١٪ ونسبة تأييد إعادة أراضٍ عن ٣٣٪ بين أولئك الإسرائيليين الذين يعتقدون أن نوايا الفلســطينيين غــير سلمية. يظهر الجدولُ أيضا أن هذا النمط قد تكرر خلال السنوات الخمسة قيد البحث (١٩٩٦-٢٠٠٠).

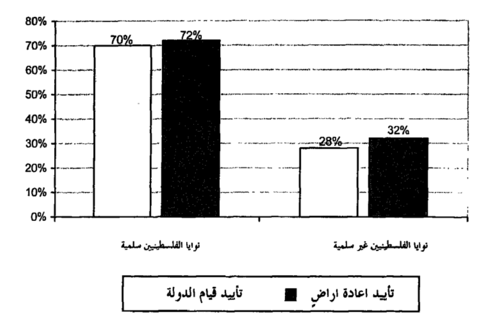
جدول رقم (٤٣): الدور الذي يلعبه تقدير النوايا الفلسطينية في التأثير على المواقف الإسرائيلية من قيام دولة فلسطينية وإعادة أراض (١٩٩٦-٢٠٠٠)

	يعتقدون بأن نوايا الفلسطينيين غير سلمية		يعتقدون بأن نوايا الفلسطينيين سلمية	
	تأييد قيام دولة فلسطينية	تأييد إعادة أراضٍ	تأييد قيام دولة فلسطينية	تأييد إعادة أراضٍ
١٩٩٦	٪٣١	٪٣٣	٪٧٢	٪٧٦
١٩٩٧	٪٢٣	٪٢٨	٪٦٧	٪٧٥
١٩٩٨	٪٢١	٪٢٧	٪٦٣	٪٧٠
١٩٩٩	٪٣٠	٪٣١	٪٧٣	٪٦٨
٢٠٠٠	٪٣٣	٪٤٠	٪٧٥	٪٧٢

أما الشكل رقم (٣٥) فيظهر معدل الفترة كلها (١٩٩٦-٢٠٠٠) مظهرا بوضوح الفروقات البارزة بين مواقف المجموعتين الإسرائيليتين (التي ترى النوايا الفلسطينية سلمية والتي تراها غير سلمية). إن مــن الواضــح (كما في الشكل) أن أغلبية كبيرة تصل إلى أكثر من ٧٠٪ من الإسرائيليين الذين يؤمنون بالنوايا السلمية للفلسطينيين يتخذون مواقف معتدلة من قضيتي الأرض والدولة. في المقابل فإن أقــل من ثلث الإسرائيليين الذين لا يؤمنون بالنوايا السلمية للفلسطينيين يتخذون مواقف معتدلة من

قضيتي الأرض والدولة بينما يتخذ الثلثان الآخران مواقف متشددة. مرة أخرى إذاً، يظهر بوضوح أن القول بأن الشارع الإسرائيلي لا يفهم إلا لغة القوة والحرب يفتقد للصحة.

شكل رقم (٣٥): معدل تأييد قيام دولة فلسطينية وإعادة أراضٍ حسب تقدير النوايا الفلسطينية (١٩٩٦-٢٠٠٠)

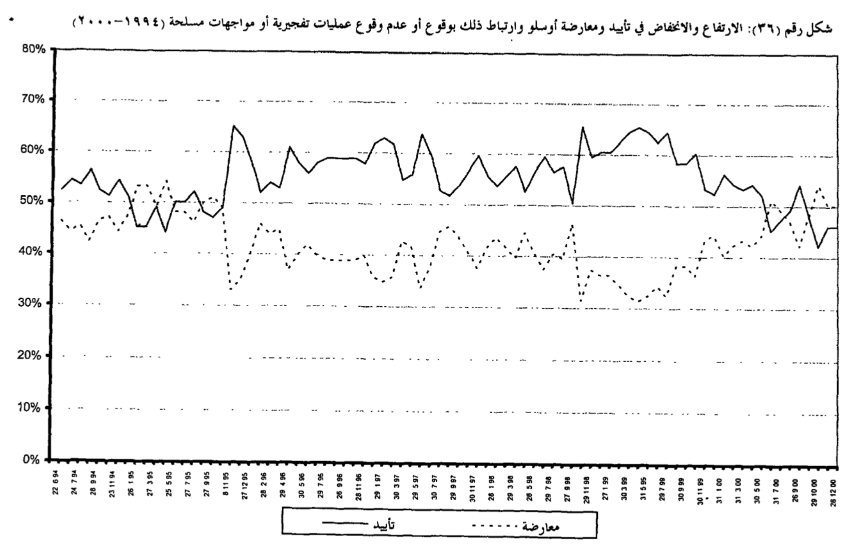


للإحساس بالتهديد مصادر أخرى غير الاعتقاد بوجود نوايا تهديدية لدى طرف آخر. فوقوع عمليات عسكرية ومواجهات مسلحة يلعب دوراً مشابها في زيادة الإحساس بالخوف والقلق وافتراض الأسوأ، دافعاً بالتالي نحو التشدد، في محاولة لتقليل المخاطر، برفض تقديم التنازلات للطرف الآخر. فمثلاً، انخفض التأييد لاتفاق أوسلو بين الإسرائيليين في الأشهر التي شهدت حصول عمليات تفجيرية انتحارية ضد إسرائيليين أو مواجهات مسلحة مع الطرف الفلسطيني. تظهر الاستطلاعات الشهرية لمعهد شتايمتس في الجامعة العبرية (أنظر شكل رقم ٣٦) أن نسبة المعارضين للاتفاق زادت عن نسبة المؤيدين له في ١١ شهرا من بين ٨١ شهرا. جاء الارتفاع الأول في نسبة المعارضة في الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٥، وكانت هذه الفترة قد شهدت حصول عمليات فلسطينية تفجيرية ابتدأت في يناير (كانون ثاني) بعملية في بيت ليد أسفرت عن مقتل ٢١ إسرائيليا وإصابة ٦٢ معظمهم من العسكريين، وتبعتها عمليتين تفجيريتين أخريين في قطاع غزة. وقد طرحت خلال هذه الفترة لأول مرة فكرة الفصل التام بين الشعبين وبدأت الحكومة الإسرائيلية في وضع خطط فعلية لذلك. من الجدير ذكره أن اتفاق أوسلو قد نادى، على عكس سياسة "الفصل"، بحدود مفتوحة أمام تنقل العمال والبضائع الفلسطينية.

رجـاء الارتفـاع الثاني في معارضة أوسلو خلال شهري أغسطس (آب) وسبتمبر (أيلول) ١٩٩٥، وهي الفترة التي شهدت أيضا حدوث عمليات تفجيرية في تل أبيب والقدس أدت لمقتل ١٢ إسـرائيليا وجرح حوالي ١٥٠. أما الفترة الثالثة فجاءت خلال شهري يونيو (حزيران) ويوليو (تموز) ٢٠٠٠ والـتي كانـت قد سبقتها في مايو (أيار) مواجهات مسلحة بين الجيش الإسرائيلي من جهة وقـوات الأمن ومتظاهرين فلسطينيين من جهة أخرى. أخيرا، ارتفعت نسبة المعارضة لأوسلو خلال الأشهر الثلاث الأخيرة من عام ٢٠٠٠ مع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

كمـا يمكنـنا رؤيـة تأثير الإحساس الإسرائيلي بالتهديد قبل وبعد المواجهات الفلسطينية-الإسـرائيلية المسـلحة في أعقاب فتح النفق الموازي للحائط الغربي للحرم الشريف. فقد بلغت نسبة المعـتقدين بإمكانـية التوصـل لسلام مع الفلسطينيين قبل تلك المواجهات ٤٣٪، لكنها سرعان ما انخفضت إلى ٣١٪ بعدها مباشرة. وفي يوليو-أغسطس من عام ١٩٩٧ أيدت نسبة بلغت ٦٦٪ إيقاف المسـيرة السلمية رداً على عملية انتحارية قام بها فلسطينيون. ومن المثير للاهتمام أن أكبر نسبة تأييد لاتفـاق أوسـلو منذ التوصل إليه قد جاءت فور مقتل اسحق رابين في سبتمبر ١٩٩٥ عندما أحس الشـارع الإسرائيلي بوجود تهديد للسلام الإسرائيلي الداخلي من قبل اليمين المتطرف المعادي لعملية السلام.

شكل رقم (٣٦): الارتفاع والانخفاض في تأييد ومعارضة أوسلو وارتباط ذلك بوقوع أو عدم وقوع عمليات تفجيرية أو مواجهات مسلحة (١٩٩٤-٢٠٠٠)



الفصل السادس
الرأي العام الإسرائيلي في ظل انتفاضة الأقصى

خلال الأشهر الأولى للانتفاضة الفلسطينية الأولى التي انطلقت في كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٧ كانت ردة فعل الشارع الإسرائيلي سلبية تمثلت في اتخاذه لمواقف متشددة تجاه التعامل مع الطرف الفلسطيني. لكن ذلك تغير سريعاً عندما اتضح الطابع الشعبي واللاعنفي لتلك الانتفاضة. كان التغير في مجمله إيجابياً دافعاً الرأي العام الإسرائيلي لإسقاط حكومة اليمين وانتخاب حكومة يسارية بقيادة اسحق رابين في عام ١٩٩٢ ومشجعاً للتحول نحو الاعتدال وخاصة فيما يتعلق بقضايا الانسحاب والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كما رأينا سابقاً. فحتى قبل الوصول لاتفاق أوسلو، كانت نسبة تأييد إعادة أراض للفلسطينيين قد ارتفعت من ٤٣٪ في عام ١٩٨٧ إلى ٦٠٪ في مطلع عام ١٩٩٣. لكن ردة فعل الشارع الإسرائيلي على انتفاضة الأقصى التي انطلقت في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ كانت مختلفة. لم يكتف الشارع الإسرائيلي هذه المرة بإسقاط إيهود براك وانتخاب شارون رئيساً للوزراء، بل قام أيضاً بتأييد سياسة حكومته في استخدام القوة المفرطة والعقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني، كما فقد ثقته تماماً بالطرف الفلسطيني وبقيادته وبنواياهما السلمية. وبالرغم من أن بعض مواقف الشارع الإسرائيلي تجاه عملية السلام، وخاصة تجاه القدس والمستوطنات، قد استمرت في التحول نحو الاعتدال، فإن مواقف أخرى، وخاصة تجاه الأمن واللاجئين واتفاق أوسلو، أخذت تميل للتشدد، ومال الشارع بغالبيته نحو اليمين ساحباً الثقة من أحزاب اليسار وقيادته.

إن الفرق في ردة الفعل الإسرائيلية على الانتفاضتين الأولى والثانية يعود لإحساس الشارع الإسرائيلي بوجود اختلافات جوهرية بين الحدثين. في الانتفاضة الأولى رأى الشارع الإسرائيلي سياقاً مبرراً للرغبة الفلسطينية في تغيير الواقع الراهن آنذاك: فالاحتلال الإسرائيلي كان كاملاً وشاملاً، ولم تكن إسرائيل تعرض على الطرف الفلسطيني أي شيء، ولم تكن هناك عملية سلام قائمة، وكانت الانتفاضة شعبية في غالبية مظاهرها، وكانت المطالب الفلسطينية آنذاك "معقولة" من جهة النظر الإسرائيلية. أما بالنسبة للانتفاضة الثانية، فقد رأى الشارع الإسرائيلي سياقاً مغايراً تماماً: فالاحتلال العسكري كان قد بدء في التراجع والانسحاب، وعملية السلام كانت مستمرة رغم الصعود والهبوط فيها، وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية قد عرض على الطرف الفلسطيني في كامب دافيد ما رآه الإسرائيليون عرضاً "سخياً للغاية"، وجاءت الانتفاضة الثانية مسلحة وموجهة ضد مدنيين إسرائيليين داخل إسرائيل وليس فقط ضد جيش الاحتلال أو المستوطنين، وكانت المطالب الفلسطينية من إسرائيل، وخاصة تلك المتعلقة بعودة أربعة ملايين لاجئ لداخل الخط الأخضر، "مستحيلة" و"مدمرة" للدولة اليهودية في نظر الغالبية العظمى من الإسرائيليين.

وصف صحفي إسرائيلي يساري الأجواء لدى الشارع الإسرائيلي بعد مرور حوالي عام على الانتفاضة الثانية بأنها توحي بوجود "صراع على الوجود":

"في العـــام الماضي كانت إسرائيل دولة تتمتع باتفاقات سلام مستقرة مع اثنتين من جاراتها الأكثر أهمية .... وكان الجيش الإسرائيلي قد بدأ في التفكير في إمكانية إلغاء التجنيد الإجباري... ثم جاءت الانتفاضة وأرجعت عقـــارب الساعة إلى صراع الوجود الذي خاضته دولة إسرائيل الوليدة في عام ١٩٤٨. خلال عام الانتفاضة كانت الحياة في إسرائيل تشبه كثيراً طريقة الحياة هنا خلال السنوات الأولى للدولة، بل وربما خلال السنوات التي سبقت قيامها.....

..... إن الاستنتاج الحتمي الذي يبدو متبلوراً من هذا الواقع هو أن عداء العرب تجاه إسرائيل هو عداء كاسح وجامح، وأن المعارضة الفلسطينية لوجود إسرائيل بحد ذاته هي معارضة مطلقة وأبدية، وأن الفكرة القائلة بأنه يمكـــن تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بعودة إسرائيل لحدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، هي كلام فارغ"

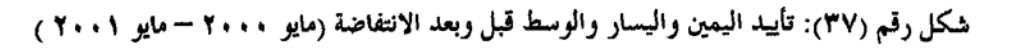
عوزي بنزيمان، "يا له من فرق خلال عام"، **هآرتس**، ٢٠٠١/٩/١٧.

يستعرض هذا الفصل ردة فعل الشارع اليهودي-الإسرائيلي على الانتفاضة الفلسطينية الثانية. يصـــف الجزء الأول من الفصل التغير الذي أحدثته الانتفاضة على توازن القوى الإسرائيلي الداخلي وذلك على ضوء الانقسامات الإسرائيلية بين اليمين والوسط واليسار. بالرغم من أن هذا الفصل، مثل بقية الكتاب، يقتصر على فحص الرأي العام اليهودي في إسرائيل، فإن الجزء المتعلق بتوازن القوى، أي بتوزيع المقاعد البرلمانية، يتضمن المقاعد التي حصلت أو قد تحصل عليها الأحزاب العربية حيث تم وضع هـــذه المقـــاعد ضمن مقاعد اليسار. أما الجزء الثاني من الفصل فيلقي بعض الضوء على العوامل التي ساهمت في تغيير توازن القوى الداخلي، فيما يستعرض الجزء الأخير التحول الذي أحدثته الانتفاضة في مواقف الرأي العام اليهودي تجاه معظم قضايا عملية السلام التي سبق وأشرنا إليها في الفصل الثالث.

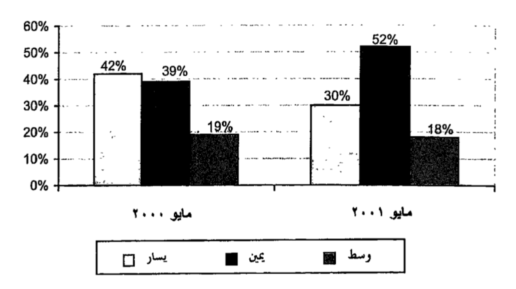
(١) التحول نحو اليمين

لعـــل أبرز تغيير شهده الرأي العام الإسرائيلي منذ اندلاع الانتفاضة هو التحول الواضح نحو الـــيمين والذي بلغ ذروته في انتخابات فبراير ٢٠٠١ لمنصب رئيس الوزراء، حيث صوت ٦٥٪ من الناخبين لمرشح اليمين أرييل شارون مقابل ٣٥٪ لمرشح اليسار إيهود براك. أما في استطلاعات الرأي فقـــد أشـــار ٣١٪ مـــن الإسرائيليين اليهود في مايو ٢٠٠١ إلى أن الانتفاضة قد دفعتهم لتغيير نمط تصويتهم من اليسار لليمين، بينما لم تزد نسبة الذين قالوا بأنها دفعتهم للتغيير من اليمين لليسار عن ٨٪. بعـــبارة أخـــرى، فإن ما يقارب من ربع السكان اليهود قد تحولوا لليمين خلال الأشهر الثمانية الأولى للانتفاضـــة. وقد أظهر استطلاع آخر أجري في نفس الوقت أن ٥٢٪ من اليهود الإسرائيليون يعّرفون أنفسهم على أنهم يمينيون أو يميلون لليمين (مقابل ٣٩٪ قبل سنة)، فيما عرّف ٣٠٪ أنفسهم

على أنهم يساريون أو يميلون لليسار (مقابل ٤٢٪ قبل سنة)، ووضع ١٨٪ أنفسهم في الوسط، (مقابل ١٩٪ قبل سنة) (أنظر الشكل رقم ٣٧).

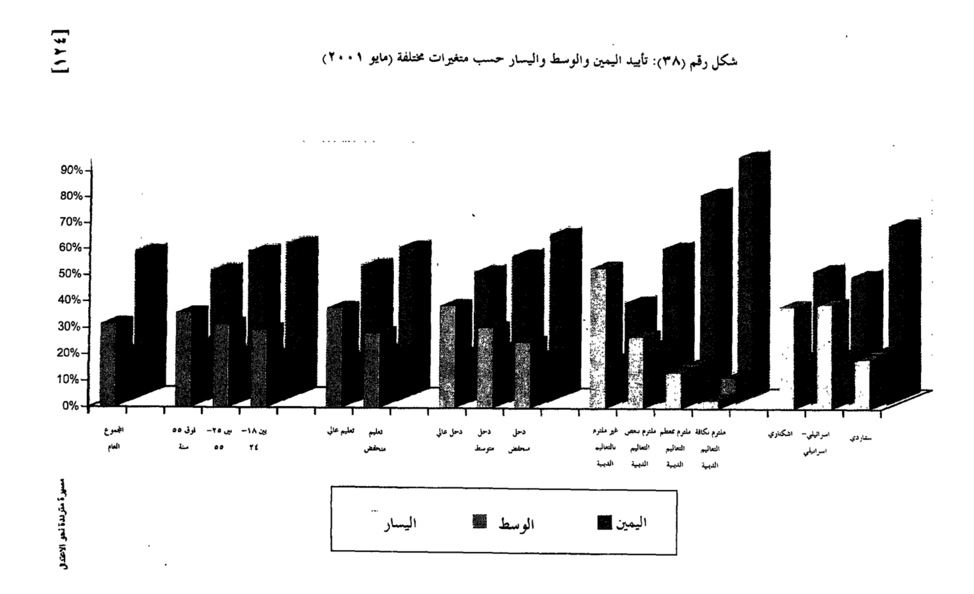


شكل رقم (٣٧): تأييد اليمين واليسار والوسط قبل وبعد الانتفاضة (مايو ٢٠٠٠ – مايو ٢٠٠١)



وقد كان تأييد اليمين واليسار مماثلاً في توزيعه الديمغرافي لأنماط سابقة رأيناها في الفصل الرابع. بعبارة أخرى ازداد التأييد لليمين، كما هو متوقع، بين شديدي التدين، وذوي الأصول الآسيوية والإفريقية، وذوي الدخل تحت المتوسط، وصغيري السن، وذوي التعليم المنخفض (أنظر الشكل رقم ٣٨).

لقد بدأت شعبية براك واليسار في التراجع حتى قبل الانتفاضة، وخاصة بعد عودة براك من كامب دافيد. أخذت شعبية براك في الهبوط في مطلع عام ٢٠٠٠ على خلفية استعداده "للتنازل" عن هضبة الجولان لسوريا، فقد عارض في فبراير ٢٠٠٠ فكرة الانسحاب الكامل من الجولان ٥٥٪ فيما لم تزد نسبة التأييد عن ٢٩٪. كما أن براك خسر في الفترة ذاتها بعض التأييد بسبب تردده تجاه مطالب شاس المالية من وزارة التربية (المتعلقة بتمويل شبكة التعليم التوراتية) والتي عارضتها أغلبية واضحة من الجمهور الإسرائيلي. مع ذلك فإن شعبية براك بقيت مرتفعة جداً حيث بلغت ٥٠٪ في مارس ٢٠٠٠ مقابل ٣٤٪ لنتنياهو، و لم تزد نسبة المطالبة بإجراء انتخابات جديدة آنذاك عن ٣٤٪.



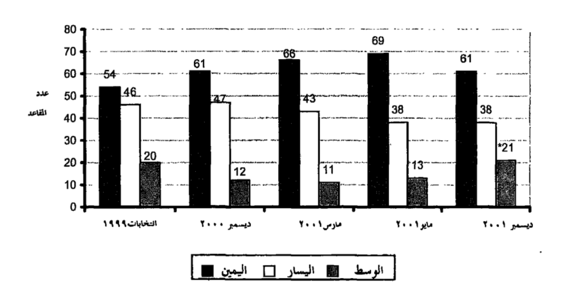
شكل رقم (٣٨): تأييد اليمين والوسط واليسار حسب متغيرات مختلفة (مايو ٢٠٠١)

لكن مكانة براك تراجعت بعض الشيء على خلفية حديثه في إبريل ومايو ٢٠٠٠ عن نيته نقل أبـــو ديس والعيزرية للسيطرة الفلسطينية الكاملة وهي خطوة عارضتها أغلبية من ٥٧٪ و لم تزد نسبة التأييد لها عن ٣٩٪. وعند ذهاب براك إلى كامب دافيد كانت شعبيته قد شهدت انخفاضاً إضافياً على ضـــوء انسحاب معظم حلفائه من الائتلاف. وقد انقسم الرأي العام الإسرائيلي إلى قسمين متساويين تجاه قرار براك الذهاب إلى كامب دافيد رغم فقدانه للأغلبية في الكنيست،حيث رأت نسبة من ٤٧٪ أن براك لم يعد يملك تفويضاً للتفاوض فيما أعربت نسبة مماثلة عن اعتقادها بأنه يملك تفويضاً. أما بعد كامب دافيد فقد بقي الاستقطاب الإسرائيلي على حاله حيث أعربت في يوليو ٢٠٠١ نسبة من ٤٤٪ بأن مواقف براك في كامب دافيد قد كانت "تفريطية" فيما اعتقدت نسبة مماثلة أنها قد كانت مناسبة أو متشددة.

لكـــن انطـــلاق الانتفاضـــة كان له تأثير أكثر وضوحاً على هبوط شعبية براك. فبعد حوالي أسبوعين على انطلاقها أعرب ٤٦٪ من الإسرائيليين عن تأييدهم لانتخاب نتنياهو مقابل ٣٠٪ لبراك. وقـــد اســـتمرت شعبية براك في الهبوط لتصل إلى ٢٢٪ في يناير ٢٠٠١ مقابل ٥٠٪ لشارون. وقد أعربت في مارس ٢٠٠١ نسبة من ٧٠٪ عن اعتقادها بأن الانتفاضة قد أسهمت في انتخاب شارون، فيما قال ٤٤٪ بأن الوضع الأمني قد كان من القضايا الأهم في قرار الانتخاب، فيما أشارت نسبة من ٣٠٪ إلى أن مفاوضات السلام كانت العامل الأهم في قرارها.

أظهـــرت الاســـتطلاعات أيضـــا ازدياداً ملحوظاً في نوايا التصويت المستقبلية لأحزاب يمينية وانخفاضـــاً في نوايا التصويت لأحزاب اليسار. ففي ديسمبر ٢٠٠٠ حصلت أحزاب اليمين (الليكود والـــيمين المتطرف والأحزاب الدينية) على ٦١ مقعداً، بينما حصل اليسار (العمل واليسار الحمائمي والأحزاب العربية) على ٤٧ مقعداً، والوسط (الليبرالي والعرقي) على ١٢ مقعداً. أما في مارس ٢٠٠١ فقد ازداد عدد مقاعد اليمين ليصل إلى ٦٦ مقعداً مقابل ٤٣ مقعدا لليسار و ١١ مقعداً للوسط. وفي مايو ٢٠٠١ طرأ المزيد من التراجع على مكانة اليسار بحصوله على ٣٨ مقعداً فقط مقابل ٦٩ مقعداً للـــيمين و ١٣ مقعـــداً للوسط. لكن تراجعاً طرأ على قوة اليمين في نهاية عام ٢٠٠١ انتقلت بموجبه بعض مقاعد اليمين للوسط ليرتفع عدد المقاعد المتوقعة للوسط في ديسمبر ٢٠٠١ إلى ٢١ مقعداً. إن بعـــض مقـــاعد الوسط هذه هي في الحقيقة للمترددين الذين قد يبقون في موقعهم هذا انتظاراً لموعد الانتخابات (أنظر شكل رقم ٣٩).

شكل رقم (٣٩): تراجع مكانة اليسار وتصاعد قوة اليمين كما يعكسه عدد المقاعد الذي سيحصل عليها كل منهم حسب نوايا التصويت المستقبلية (ديسمبر ٢٠٠٠ – ديسمبر ٢٠٠١) مقارنة بنتائج انتخابات الكنيست في مايو ١٩٩٩



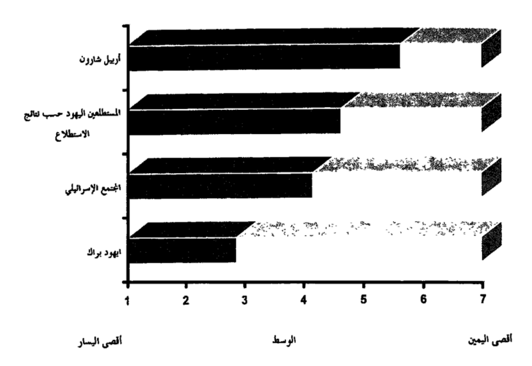
لاغـراض هـذا الشـكل يضم اليسار الأحزاب التالية: العمل (أو إسرائيل واحدة) وميرتس والأحزاب العربية، ويضم اليمين كلاً من الليكود وإسرائيل بيتنا والاتحاد القومي وشاس والمفدال ويهدوت هتوراه، ويضم الوسط إسرائيل بعاليا وشينوي والمركز وشعب واحد.

* يشمل المترددين أيضاً.

وقد أظهر استطلاع للرأي أجري في يناير ٢٠٠١ أن الشارع اليهودي يرى المجتمع الإسرائيلي أقرب لليمين في توجهه السياسي العام، وأنه يرى نفسه أقرب لشارون في توجهه السياسي منه لبراك، كما يظهر في الشكل رقم (٤٠). يظهر هذا الشكل أنه على سلم من ١ إلى ٧، حيث يعبر الرقم (١) عن أقصى اليسار والرقم (٧) عن أقصى اليمين، فإن الشارع الإسرائيلي يعطي براك درجة تبلغ ٢,٨، أي في خـندق اليسـار، بينما يعطي شارون درجة ٥,٦٥، أي في خندق اليمين، فيما بلغت درجة الشـارع نفسه حسب نتائج الاستطلاع ٤,٦٥، أي أن الفرق بين درجة الشارع ودرجة شارون قد بلغ نقطة واحدة فقط بينما بلغ الفرق بين درجة الشارع ودرجة براك ١,٧٧. ومن الملفت للنظر أن الشـارع قد قدّر توجه المجتمع الإسرائيلي كله على درجة ٤,١٧، أي أقرب لليمين منه إلى اليسار، بينما أظهر الاستطلاع أن الشارع في الحقيقة قد كان أكثر يمينية من ذلك، حيث بلغ درجة ٤,٦٥. إن هذا قد يعني أن المستطلعين يميلون لتقليل حجم التحول نحو اليمين في الشارع الإسرائيلي.

شكل رقم (٤٠): تقدير الشارع الإسرائيلي ليمينية أو يسارية أطراف مختلفة مقارنة بنتائج الاستطلاع (يناير ٢٠٠١)

السؤال: "على سلم من (١) إلى (٧)، بحيث يكون الرقم (١) هو أقصى اليسار والرقم (٧) هو أقصى اليمين، أين تضع كل من أريل شارون وإيهود براك والمجتمع الإسرائيلي وأنت شخصيا؟"



(٢) أسباب التحول نحو اليمين

أسهمت الانتفاضة في بلورة مجموعة اعتقادات إسرائيلية كانت السبب الرئيسي وربما المباشر وراء التحول نحو اليمين. أولاً، لقد رأى الشارع الإسرائيلي في اللجوء الفلسطيني للسلاح تهديداً مباشراً لأمنه الشخصي. وقد أسهم هذا الإحساس الشخصي بالتهديد في خلق أجواء من الخوف العام على أمن الدولة ومستقبلها استغله اليمين الإسرائيلي للتلويح بوجود تهديد عربي فوري على وجود الدولة بحد ذاته. ثانيا، تمكنت حكومة إيهود براك من إقناع الرأي العام الإسرائيلي بأن الانتفاضة قد جاءت رداً على عرض إسرائيلي "سخي" وتنازلات كبيرة قدمت للفلسطينيين في قمة كامب دافيد قبل الانتفاضة بشهرين وبالتالي فإن الانتفاضة تكشف حقيقة وجود رفض فلسطيني للسلام مع إسرائيل بل ولوجود إسرائيل بحد ذاته. وقد استغل اليمين الإسرائيلي بدوره هذه المسألة مؤكداً على أن تلك التنازلات قد أضرت استراتيجياً بإسرائيل، وأنها لم تحز على تأييد الأغلبية الإسرائيلية، وأن رئيس الوزراء اليساري الذي عرضها كان قد فقد أغلبيته في الكنيست حتى قبل ذهابه إلى كامب دافيد وأن

استمراره بالتفاوض حولها أثناء الانتفاضة كان لدوافع شخصية وأنه بالتالي يفتقد للشرعية. ثالثا، خلقت أجواء الانتفاضة إحساساً لدى الشارع الإسرائيلي بأن فرص السلام تتضاءل فيما تتعزز فرص الحرب، وقد دفع هذا بالشارع إلى لوم الحكومة اليسارية القائمة وإلى التحول نحو مواقف متشددة تجاه المنتفضين الفلسطينيين.

ربما كان الإحساس بغياب الأمن الشخصي هو السمة الأبرز لدى الشارع الإسرائيلي خلال فترة الانتفاضة. فبينما أعرب ٥٨٪ في عام ١٩٩٩ عن إحساسهم بالقلق أو القلق الشديد على أمنهم الشخصي فإن هذه النسبة ارتفعت إلى ٨٥٪ بعد مضي ثمانية أشهر على الانتفاضة. في نفس الوقت أعربت الغالبية العظمى من يهود إسرائيل (٨٢٪) عن إحساسها بأن الوضع الأمني العام قد أصبح أسوأ. بعد اتفاق أوسلو. وفي أغسطس ٢٠٠١ قال ٥٨٪ من الإسرائيليين بأنهم يترددون في الذهاب إلى مجمعات تجارية فيما قال ٣٩٪ أنهم قد اضطروا فعلاً لتغيير نمط حياتهم وأنهم قد ابتعدوا عن الأماكن العامة كالمتاجر ودور السينما والمقاهي خوفاً من عمليات فلسطينية تفجيرية ضدهم.

كما ازداد قلق الإسرائيليين على مستقبل ومصير الدولة اليهودية. فبعد مضي أقل من شهر على اندلاع الانتفاضة أعربت نسبة من ٧٥٪ عن إحساسها بالخوف على مستقبل الدولة. وفي مايو ٢٠٠١ أعربت أغلبية من حوالي ٩٠٪ عن إحساسها بأن الوضع الأمني-السياسي للدولة يدعو للقلق أو للقلق الشديد، وفي الوقت ذاته أعربت أغلبية من ٦١٪ عن اعتقادها بأن هذا الوضع القلق قد يصل إلى حرب شاملة. وفي الوقت الذي اعتقدت نسبة من ٤٧٪ في عام ١٩٩٩ بأن نوايا الطرف العربي هو تدمير إسرائيل، أو تدمير إسرائيل وقتل سكانها، فإن هذه النسبة ارتفعت في مايو ٢٠٠١ إلى ٦٢٪.

وقد دفع الإحساس المتنامي بالتهديد لدى الشارع الإسرائيلي إلى ازدياد الشك لدى هذا الشارع بنوايا الفلسطينيين من جهة وبقدرة براك على الحفاظ على أمن إسرائيل من جهة أخرى. فقد اعتبر الشارع الإسرائيلي الفلسطينيين هم المسؤولون عن اندلاع الانتفاضة بنسبة بلغت ٨٠٪، فيما لم تزد نسبة الذين ألقوا باللوم على إسرائيل عن ٩٪. كما أن أغلبية من ٥٣٪ رأت أن هدف الانتفاضة هو إيذاء وإخافة إسرائيل وليس التوصل لاتفاق سلام أفضل مع إسرائيل. وبينما أعربت قبل الانتفاضة في شهر حزيران ٢٠٠٠، نسبة من ٥٠٪ عن اعتقادها بأن السلطة الفلسطينية معنية بالتوصل للسلام مع إسرائيل، فإن هذه النسبة انخفضت إلى ٢٠٪ بعد شهر واحد من الانتفاضة. كذلك بينما أعربت نسبة من ٤١٪ في نهاية عام ١٩٩٨ عن اعتقادها بأن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات يتصرف "كإرهابي" فإن هذه النسبة ارتفعت إلى ٧١٪ في نهاية عام ٢٠٠٠ بعد شهرين من اندلاع الانتفاضة. وبينما رأت نسبة ٤٧٪ في يونيو ٢٠٠٠ أن الفلسطينيين "يميلون للعنف" فإن هذه النسبة ارتفعت إلى ٦٩٪ في ديسيمبر ٢٠٠٠.

دفعت هذه الاعتقادات بالإسرائيليين إلى الإيمان بأنه لا يوجد لديهم شريك للسلام، حيث أعربت عن ذلك نسبة من ٧٠٪ بعد شهر من الانتفاضة. وفي مارس ٢٠٠١ أعربت نسبة من ٧٢٪ عن اعتقادها بأن أغلبية الفلسطينيين لم تقبل بوجود إسرائيل وأن الفلسطينيين سيدمرونها لو استطاعوا.

وفي مـــايو ٢٠٠١ أعربت نسبة مماثلة عن اعتقادها بأن ياسر عرفات غير قادر أو لا يريد التوقيع على اتفاق لإنهاء الصراع حتى لو وافقت إسرائيل على كل شروطه لأنه سيأتي بشروط جديدة. بل إن نسبة مـــن ٨٠٪ اعـــتقدت آنـــذاك أنه حتى لو وقع الطرف الفلسطيني على اتفاق سلام مع إسرائيل فإنه ســـيخرقه. إن مما يلفت النظر في هذا الأمر أنه حتى بين مؤيدي اليسار الحمائمي، مثل ناخبي ميرتس، فإن نسبة من ٦٠٪ اعتقدت أن الفلسطينيين سيخرقون تعهداتهم. وبينما أعربت في عام ١٩٩٩ نسبة مـــن ٦٧٪ عن اعتقادها بأن توقيع اتفاق سلام ستعني فعلاً نهاية الصراع العربي-الإسرائيلي فإن هذه النسبة انخفضت إلى ٣٠٪ في عام ٢٠٠١.

في مقـــابل ذلـــك ســـاد شعور بين الإسرائيليين بأن سياسة إيهود براك التفاوضية قد كانت "تفريطـــية" وضـــارة بمصالح إسرائيل. ففي أكتوبر ٢٠٠٠ اعتقدت أغلبية من ٥٢٪ أن براك قد قدم الكـــثير من التنازلات للفلسطينيين في قمة شرم الشيخ التي انعقدت بهدف إيقاف الانتفاضة والعودة للمفاوضـــات. وفي نوفمبر ٢٠٠٠ أعربت نسبة من ٦٢٪ عن قناعتها بأن براك لا يعتمد عليه كزعيم للدولـــة. أمـــا في ديسمبر ٢٠٠٠ فإن أغلبية من ٦٠٪ اعتقدت بأن براك لا يمتلك تفويضاً بالتوصل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين خلال فترة الحملة الانتخابية. وعارضت نسبة من ٥٧٪ إجراء مفاوضات في طابـــا في يـــناير ٢٠٠١. بل إن أغلبية من ٦٩٪ أعربت في نفس الشهر عن اعتقادها بأنه لا يجوز التفاوض في "ظل العنف". وفي فبراير ٢٠٠١ اعتقدت نسبة من ٦٦٪ بأن سياسة براك التفاوضية مع الفلسطينيين قد كانت "تفريطية" أكثر من اللازم فيما لم تزد نسبة المعتقدين بأنها كانت "صحيحة" عن ١٦٪. في الوقت ذاته أعربت نسبة من ٦٨٪ عن اعتقادها بأن على الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة شارون أن تتخذ مواقف أكثر تشدداً تجاه الفلسطينيين. وبالمقارنة بين براك وشارون أعربت أغلبية من ٥٣٪ عن اعتقادها بأن شارون هو أكثر قدرة من براك على زيادة فرص السلام وحماية مصالح إسرائيل الحيوية في نفس الوقت، فيما لم تزد نسبة المعتقدين بأن براك هو الأقدر على ذلك عن ٢٧٪.

دفعت الانتفاضة بالإسرائيليين أيضاً لفقدان الثقة بوجود فرصة لتحقيق السلام مع الفلسطينيين. ففـــي نوفمـــبر ٢٠٠٠، بعد شهرين من الانتفاضة، أعربت نسبة من ٧٥٪ عن اعتقادها بعدم وجود إمكانية حقيقية للتوصل للسلام. وفي مارس ٢٠٠١ أعربت نسبة من ٦٣٪ عن اعتقادها بأنه لا يمكن التوصل لسلام مع الفلسطينيين، وأعربت نسبة من ٥١٪ عن اعتقادها بأن الانتفاضة هي المسؤولة عن الـــتراجع في احتمالات التوصل للسلام فيما لم تزد نسبة المعتقدين بالعكس عن ٤٪. في المقابل، بينما أعربـــت في عـــام ٢٠٠٠، قبل الانتفاضة، نسبة من ٣٩٪ فقط عن اعتقادها بوجود إمكانية عالية أو معقولـــة لوقوع حرب خلال السنوات الثلاث اللاحقة، فإن هذه النسبة قد وصلت إلى ٧٠٪ في مايو ٢٠٠١، وهي النسبة الأعلى للتوقعات بالحرب منذ السؤال عن هذا الموضوع لأول مرة في إسرائيل في عام ١٩٨٦.

(٣) التحول في مواقف الرأي العام:

أظهـــرت الاســـتطلاعات الإســـرائيلية أن التحول نحو اليمين لم يقتصر على نوايا التصويت المســـتقبلية بل شمل أيضاً تبني مواقف أكثر تشدداً وخاصة تجاه القضايا المتعلقة بالأمن واتفاق أوسلو. ففي ديسمبر ٢٠٠٠ قال ٥٣٪ من المستطلعين بأن مواقفهم تجاه عملية السلام قد أصبحت أكثر تشدداً فـــيما لم تتجاوز نسبة الذين أصبحت مواقفهم أكثر اعتدالاً ٢٦٪. وفي مايو ٢٠٠١ قالت نسبة من ٣٨٪ أن مواقفها السياسية تجاه عملية السلام قد تحولت نحو التشدد، فيما لم تبلغ نسبة الذين تحولت مواقفهـــم تجاه الاعتدال عن ٩٪. بعبارة أخرى، فإن ٢٩٪ من السكان قد تبنوا مواقف متشددة منذ اندلاع الانتفاضة. يهدف هذا القسم إلى محاولة تلمس هذه التغيرات لمعرفة مدى التحول نحو التشدد ودرجة التشبث بمواقف معتدلة.

يمكـــن تقســـيم مواقف الرأي العام الإسرائيلي خلال الانتفاضة إلى ثلاث مجموعات: مواقف متشددة ومتطرفة تتعلق **بالمدى القصير** كمسائل الأمن والرد الإسرائيلي الفوري على الانتفاضة وطريقة إيقافهـــا؛ ومواقـــف مختلطة تتعلق **بالمدى البعيد** كقضايا المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، بعضها متشـــدد مثل تلك المتعلقة باتفاق أوسلو وأخرى مالت للاعتدال وتعلقت بالدولة الفلسطينية وبقضايا الحل الدائم وبعض جوانب العملية الاستيطانية؛ وأخيراً، مواقف تتعلق **بالمدى المتوسط** يبقى مضمونها موضع خلاف إسرائيلي داخلي ويمكن إجمالها تحت عنوان "الفصل أحادي الجانب".

(أ) قضايا الأمن وقمع الانتفاضة

تمـــيز رد الفعل الإسرائيلي على الانتفاضة بالمطالبة بقمعها من خلال تبني سياسة أكثر تشدداً وأكثر استخداماً للقوة العسكرية، وبمعارضة إجراء مفاوضات طالما استمر إطلاق النار. فبعد مضي أقل من شهر على اندلاع الانتفاضة لم تزد نسبة مؤيدي العودة للمفاوضات في ظل استمرار المواجهات عن ٢٠٪ فقط، فيما أعربت نسبة من ٧٤٪ عن تأييدها لإيقاف كلي دائم أو مؤقت للمفاوضات والعملية السلمية حتى يتوقف إطلاق النار. وفي مارس ٢٠٠١ أيدت نسبة من ٧٩٪ سياسة شارون القائلة بعدم إجراء مفاوضات "تحت النار". لكن الشارع الإسرائيلي لم يتوقف عند ذلك. فبالرغم من النسبة العالية من التأييد العام والثقة التي أولاها الشارع لشارون وسياساته، والتي بقيت خلال عام ٢٠٠١ تتراوح بـــين ٦٠٪ و ٧٠٪، فـــإن أغلبية هذا الشارع (٥٨٪) اعتقدت في بداية فترة حكم شارون في مارس ٢٠٠١ أن سياســـته في قمع الانتفاضة قد كانت "متساهلة"، وطالبت نسبة من ٦٥٪ باتخاذ خطوات عســـكرية أكثر تشدداً. وقد أيدت في تلك الفترة نسبة من ٧٣٪ فرض عقوبات اقتصادية قاسية فيما أيدت نسبة من ٧١٪ تصفية قيادات فلسطينية "مرتبطة بالإرهاب".

مـــع استمرار الانتفاضة ازداد التأييد في الشارع اليهودي-الإسرائيلي لإجراءات القمع. ففي مايو ٢٠٠١ أيدت نسبة من ٨٩٪ سياسة الاغتيالات، فيما أيدت نسبة من ٧١٪ استعمال الدبابات ضد الفلسطينيين، وأيدت نسبة ٥٧٪ الدخول للمناطق الفلسطينية المصنفة (أ). وفي يوليو أيدت نسبة

من ٤٥٪ "إزالة عرفات" عن السلطة فيما لو استمرت الانتفاضة. ومع نهاية عام ٢٠٠١ ارتفعت نسبة تأييد إبعاد عرفات عن السلطة لتصل إلى ٥٦٪، فيما أيدت نسبة من ٥٣٪ اتخاذ خطوات فعلية لاستبداله، وأيدت نسبة من ٥١٪ دفع السلطة الفلسطينية كلها للانهيار، وأيد ٧١٪ قيام إسرائيل بعمل عسكري مكثف ضد تلك السلطة. ورغم اعتقاد نسبة ضئيلة من ٢٢٪ بأن سياسة الاغتيالات ضد قادة ونشيطين فلسطينيين تقلل من الأعمال المسلحة ضد الإسرائيليين فإن نسبة عالية جداً وصلت إلى ٧٤٪ استمرت في ديسمبر في تأييد تلك السياسة. والغريب في الأمر أن نسبة من ٤٥٪ اعتقدت في الوقت ذاته بأن سياسة الاغتيالات تزيد من تلك الأعمال المسلحة فيما اعتقدت نسبة من ٣١٪ بأنه لا يوجد للاغتيالات تأثير عليها.

رغم كل هذا التطرف في تأييد القمع ضد الانتفاضة فإن الرأي العام الإسرائيلي بقي طيلة عام ٢٠٠١ معارضاً لإعادة احتلال المناطق الفلسطينية، ولم تتجاوز نسبة تأييد ذلك ٢٤٪ في حزيران من ذلك العام. كذلك عارضت في يوليو نسبة كبيرة بلغت ٨٠٪ العمليات الإرهابية اليهودية ضد مدنيين فلسطينيين، رغم أن ٧٢٪ أبدوا تفهماً لدوافع من يقومون بتلك العمليات. أخيراً، لم تزد نسبة تأييد "تصفية" الرئيس ياسر عرفات عن ٢٨٪ في حزيران و ٢٤٪ في ديسمبر ٢٠٠١.

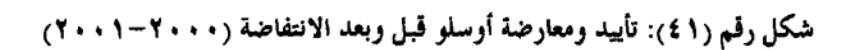
(ب) مواقف تفاوضية

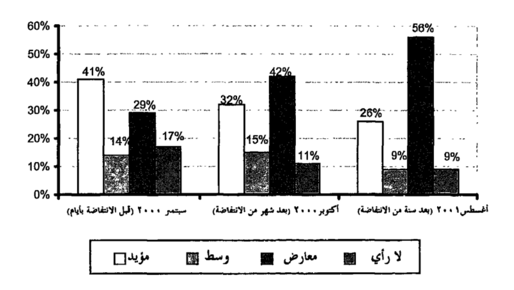
تمحورت مواقف الشارع الإسرائيلي خلال الانتفاضة وحتى نهاية عام ٢٠٠١ حول أربعة موضوعات رئيسية متعلقة بالمفاوضات وعملية السلام: اتفاق أوسلو، الدولة الفلسطينية، الخطط المتعلقة بالحل الدائم مثل خطة كلينتون والمواقف الإسرائيلية التي عرضت أثناء مفاوضات طابا في يناير ٢٠٠١، ومستقبل المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة. بينما تميزت بعض هذه المواقف بالتشدد مقارنة بالوضع قبل الانتفاضة (كما في الموقف تجاه أوسلو وتجاه إعادة بعض المناطق المحتلة مثل غور الأردن)، فإن بعضها الآخر مال للاعتدال (كما في الموقف من الدولة الفلسطينية والقدس وبعض جوانب العملية الاستيطانية).

(١) الموقف من أوسلو

كان تأييد الشارع اليهودي-الإسرائيلي لاتفاق أوسلو هو أول ضحايا الانتفاضة. فبينما لم تتجاوز نسبة معارضة أوسلو في الشهر السابق للانتفاضة ٢٩٪ فإن هذه النسبة قد ارتفعت بشكل دراماتيكي بعد شهر واحد لتصل إلى ٤٢٪. وقد استمرت نسبة المعارضة في الارتفاع لتصل بعد سنة من الانتفاضة، في أغسطس ٢٠٠١، إلى ٥٦٪ فيما لم تتجاوز نسبة التأييد لأوسلو في ذلك الشهر ٢٦٪. وبقي ٩٪ في الوسط بين التأييد والمعارضة، فيما قال ٩٪ آخرون بأنه لا رأي لهم (أنظر شكل رقم ٤١). ولو قمنا بتلخيص المواقف من أوسلو بين مؤيد ومعارض فقط، كما فعلنا في الفصل الثالث، فإن نسبة المعارضة لاتفاق أوسلو بعد سنة من الانتفاضة تكون قد بلغت ٦٧٪ فيما تكون

نســبة التأييد قد تراجعت إلى ٣٣٪. ومن المثير للانتباه أن نسبة تأييد إجراء إعادة انتشار ثالثة، وهي جزء جوهري من التزامات إسرائيل حسب اتفاق أوسلو، لم تتجاوز ٣٣٪ في مايو ٢٠٠١.


شكل رقم (٤١): تأييد ومعارضة أوسلو قبل وبعد الانتفاضة (٢٠٠٠-٢٠٠١)



(٢) الموقف من الدولة الفلسطينية

كنا قد أشرنا سابقاً (في الفصل الثالث) إلى أنه مع اضطرار اليمين الإسرائيلي بقيادة نتنياهو إلى الاعتراف بالحقائق التي تم خلقها على الأرض والتوقيع على اتفاق واي ريفر في نهاية عام ١٩٩٨ فإن أكـثر مـن ثلاثة أرباع الإسرائيليين وصلوا إلى قناعة بأن قيام الدولة الفلسطينية لم يعد سوى مسألة وقـت. وقـد ظهـر هذا جلياً خلال عام ٢٠٠١ حتى في ظل الانتفاضة والارتفاع غير المسبوق في الإحساس الإسرائيلي بالتهديد. صحيح أن الموقف من الدولة قد بقي رهينة لهذا الإحساس (كما كان دومـاً حسـبما أشرنا في الفصل الخامس)، لكن أغلبية إسرائيلية واضحة (تبلورت خلال الفترة من ١٩٩٩ وحـتى ٢٠٠١) أصبحت، كما يبدو، ترى في هذه الدولة حلاً للمشكلة الديمغرافية التي رأتها أغلبية الإسرائيليين أشد خطورة على الطابع اليهودي لإسرائيل من قيام الدولة.

أظهـر استطلاع للرأي العام الإسرائيلي في أكتوبر ٢٠٠٠، أي بعد شهر من الانتفاضة، أن ٥٤٪ مـن يهـود إسرائيل يؤيدون قيام دولة فلسطينية. أما في مايو ٢٠٠١ فإن أغلبية من ٥٧٪ من الإسـرائيليين (مقارنة بـ ٥٥٪ في مايو ٢٠٠٠) أيدت قيام دولة فلسطينية فيما عارض ذلك ٤٣٪. وفي أكتوبر ٢٠٠١ طرأ ارتفاع آخر على نسبة تأييد الدولة لتصل إلى ٦٣٪ فيما عارض قيامها ٣٧٪. أمـا في ديسـمبر ٢٠٠١، عـندما خُيِّر الإسرائيليون بين تأييد الدولة أو تأييد إعادة احتلال الضفة

والقطـــاع، فإن أغلبية من ٥٨٪ أيدت الخيار الأول فيما أيد ٤٢٪ خيار العودة للاحتلال. وقد ظهر واضـــحاً أن مؤيـــدي خـــيار الدولـــة يرون في ذلك أمراً "حتمياً". كما أن بعضهم أيد ذلك الخيار لاعتقادهم أن ذلك هو ثمن العودة للهدوء والسلام، فيما رأى آخرون أنه بعد قيام دولة فلسطينية فإن إسرائيل ستتمتع بحرية حركة أكبر في توجيه ضربات عسكرية قاضية ضد الفلسطينيين فيما لو استمر العنف ضدها.

بقيت العوامل الديمغرافية والقيمية والسياسية ودرجة الإحساس بالتهديد تلعب دوراً بالغ الأهمية في تحديـــد الموقـــف من الدولة الفلسطينية في عام ٢٠٠١، مثلما فعلت في السنوات السابقة. يظهر الجـــدول رقـــم (٤٤) أهمية خمسة عوامل مختارة هي التعاطف السياسي، والتصويت لرئاسة الوزراء، ودرجـــة التدين، وسلم الأولويات القيمية، ودرجة الإحساس بالتهديد. لكن أهمية هذا الجدول تكمن أيضاً في إظهار فروقات بارزة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.

جدول رقم (٤٤): دور عوامل مختارة مختلفة في التأثير على درجة تأييد قيام دولة فلسطينية قبل وبعد الانتفاضة (مايو ٢٠٠٠–مايو ٢٠٠١)

		مايو ٢٠٠٠	مايو ٢٠٠١
	المجموع الكلي لليهود	٪٥٥	٪٥٧
التعاطف السياسي	اليمين	٪٣٠	٪٣٢
	الوسط	٪٥٣	٪٧١
	اليسار	٪٨٠	٪٩٣
التصويت لرئاسة الوزراء	ناخبو نتنياهو/ شارون	٪٣٦	٪٣٤
	ناخبو براك	٪٧٦	٪٨٨
درجة التدين	ملتزم بكافة التعاليم الدينية	٪١٨	٪١٤
	ملتزم بمعظم التعاليم الدينية	٪٤٥	٪٣٤
	ملتزم ببعض التعاليم الدينية	٪٦٣	٪٥٧
	غير ملتزم بالتعاليم الدينية	٪٦٥	٪٧٥
سلم الأولويات القيمية	أرض إسرائيل الكبرى	٪٣٦	٪٢٦
	الأغلبية اليهودية	٪٤٧	٪٤٩
	السلام	٪٥٩	٪٦٧
	الديمقراطية	٪٦٩	٪٧٧
درجة الإحساس بالتهديد العربي	يعتقدون بأن العرب يشكلون تهديداً وجوديا	٪٤٤	٪٤٧
	يعتقدون بأن العرب لا يشكلون تهديداً وجوديا	٪٦٨	٪٧٤

يظهر الجدول رقم (٤٤) أن تأثير الانتفاضة على مواقف الفئات الإسرائيلية المختلفة تجاه قيام دولة فلسطينية قد تمثل في دفع القوى اليمينية نحو المزيد من التشدد أو البقاء حيث كانت مقابل دفع القوى اليسارية نحو المزيد من الاعتدال. فمثلاً بينما أيدت قيام الدولة في عام ٢٠٠٠ نسبة من ٤٥٪ من الملتزمين بمعظم التقاليد الدينية فإن هذه النسبة هبطت في عام ٢٠٠١ إلى ٣٤٪. في المقابل فإن نسبة تأييد الدولة بين غير الملتزمين بالتعاليم الدينية قد ارتفعت خلال نفس الفترة من ٦٥٪ إلى ٧٥٪. وينطبق الأمر ذاته على الفئات المختلفة حسب سلم الأولويات، حيث هبطت نسبة تأييد الدولة بين مؤيدي إسرائيل الكبرى من ٣٦٪ إلى ٢٦٪ بينما ارتفعت بين مؤيدي الديمقراطية من ٦٩٪ إلى ٧٧٪. كذلك ازداد التأييد للدولة بشكل واضح بين المعتقدين بأن العرب لا يشكلون تهديداً وجودياً لإسرائيل (من ٦٨٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٤٪ في عام ٢٠٠١)، وبين مؤيدي اليسار (من ٨٠٪ إلى ٩٣٪)، وبين أولئك الذين انتخبوا براك في عام ١٩٩٩ وأولئك الذين انتخبوه في عام ٢٠٠٠، من (٧٦٪ إلى ٨٨٪). لكن الاستثناء الرئيسي الوحيد كان في حصول ارتفاع (وليس انخفاض كما هو متوقع) في نسبة مؤيدي الدولة بين ناخبي شارون (في عام ٢٠٠١) مقارنة بناخبي نتنياهو (في عام ١٩٩٩) من ٢٦٪ إلى ٣٤٪. إن السبب وراء ذلك قد يعود لقيام البعض ممكن كانوا في السابق في الوسط واليسار بالتصويت لشارون بدلاً من براك رغم عدم قيامهم بتغيير موقفهم السياسي من الدولة. ولعل هذا أيضاً يفسر الارتفاع الطفيف في تأييد الدولة بين مؤيدي اليمين من ٣٠٪ إلى ٣٢٪.

(٣) خطط الحل الدائم

تبلورت خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٠ وحتى يناير ٢٠٠١ مقترحات متقاربة في مضمونها كحل دائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. كانت أبرز هذه المقترحات خطة براك التي قدمها رئيس الوزراء الإسرائيلي في قمة كامب دافيد والتي سبق وأشرنا إليها في الفصل الثالث، وتبعتها خطة كلينتون في ديسمبر ٢٠٠١، ثم المقترحات الإسرائيلية التي قدمت خلال مفاوضات طابا في يناير ٢٠٠١. تناولت الاستطلاعات الإسرائيلية الجوانب المختلفة لهذه المقترحات التي تم تلخيصها للشارع الإسرائيلي كما يلي:

(١) **الأرض والدولة والمستوطنات:** قيام دولة فلسطينية في مساحة تتراوح بين ٩٠٪-٩٥٪ من الضفة والقطاع، مع تبادل للأراضي، ومع احتفاظ إسرائيل بكتل استيطانية تضم حوالي ٨٠٪ من المستوطنين.

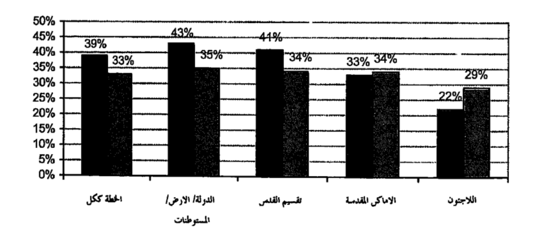
(٢) **القدس:** يتم تقسيم السيادة على القدس بين إسرائيل ودولة فلسطين وذلك حسب التجمعات السكنية بحيث توضع الأحياء العربية في القدس الشرقية تحت السيادة الفلسطينية وتوضع المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية تحت السيادة الإسرائيلية.

(٣) **الأماكن المقدسة والبلدة القديمة:** يتم وضع الحرم الشريف تحت سيادة أو سيطرة فلسطينية مع اعتراف فلسطيني بالصلة اليهودية بالمكان ويتم وضع حائط المبكى والحي اليهودي تحت السيادة الإسرائيلية وبقية البلدة القديمة تحت السيادة الفلسطينية.

(٤) **اللاجـــئون:** يسمح للاجئين بالعودة للدولة الفلسطينية ولكن تقوم إسرائيل باستيعاب عدة عشــرات مــن الآلاف، وربما حتى مائة ألف، على أساس جمع شمل للعائلات أو لأسباب إنسانية.

تظهر نتائج الاستطلاعات أن أغلبية يهودية واضحة قد بقيت خلال الانتفاضة معارضة لكافة المقترحات المقدمة جملة وتفصيلاً، لكن تلك المعارضة كانت أقل حجماً مما كانت عليه قبل الانتفاضة. ففي مايو ٢٠٠١، وعند السؤال عن خطة كلينتون كصفقة واحدة، وصلت نسبة التأييد لها ٣٩٪ بينما كانت نسبة تأييد خطة براك في قمة كامب دافيد ٣٣٪ وذلك في يوليو ٢٠٠٠، كما أشرنا في الفصل الثالـــث. وكانـــت خطة براك هذه تشتمل على تنازلات إسرائيلية أقل مما جاء في خطة كلينتون. أما بالنسبة للبنود المختلفة في خطة كلينتون فكانت نسبة التأييد الأعلى هي للبند المتعلق بالأرض والدولة والمســتوطنات حيـــث وصلت ٤٣٪ (مقارنة بـــ ٣٥٪ لخطة براك)، تبعه البند المتعلق بتقسيم مدينة القدس الشرقية حيث وصلت نسبة التأييد له إلى ٤١٪ (مقارنة بـــ ٣٤٪ لخطة براك)، ثم البند المتعلق بالأمـــاكن المقدســـة والبلدة القديمة حيث وصلت نسبة التأييد له إلى ٣٣٪، وأخيراً جاء البند المتعلق باللاجئين حيث لم تتجاوز نسبة التأييد له ٢٢٪ (مقارنة بـــ ٢٩٪ لخطة براك) (أنظر شكل رقم ٤٢

شكل رقم (٤٢): التأييد الإسرائيلي قبل الانتفاضة لخطة براك وبنودها مقارنة بالتأييد لخطة كلينتون– طابا بعد الانتفاضة (يوليو ٢٠٠٠–مايو ٢٠٠١)

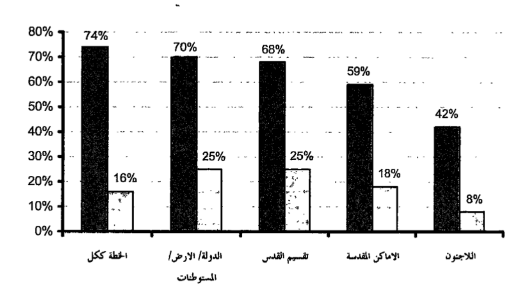


رغـــم أن بنود خطة براك التي قدمت في كامب دافيد في يوليو ٢٠٠٠ كانت أقل تجاوباً مع الاحتـــياجات الفلسطينية من بنود خطة كلينتون، فإن الشارع الإسرائيلي أبدى استعداداً أكبر لتأييد بـــنود الخطة الثانية باستثناء البند المتعلق باللاجئين. من الممكن أن يكون التراجع في الموقف تجاه حل

مشـــكلة اللاجئين يعود للاختلاف في مضمون بند اللاجئين في خطة براك مقابل خطة كلينتون. لكن من الممكن أيضاً أن تكون مشاركة السكان العرب في إسرائيل في الانتفاضة قد دفعت المجتمع اليهودي للتشدد في موقفه تجاه هؤلاء المواطنين العرب الإسرائيليين وتجاه إمكانية عودة عرب آخرين لإسرائيل في ظل حل لمشكلة اللاجئين.

رغـــم عدم وجود تأييد من أغلبية مجمل يهود إسرائيل لخطة كلينتون فإن أغلبية واضحة من ناخبي براك قد أيدت تلك الخطة وموقف براك منها، كما يظهر في الشكل رقم (٤٣). مع ذلك، فإنه حتى بين ناخبي براك، فإن الأغلبية (٥٨٪) عارضت البند المتعلق باللاجئين. كما أن الفرق بين ناخبي براك وناخبي شارون يبدو هائلاً، إذ بينما أيد ثلاثة أرباع ناخبي براك الخطة ككل فإن نسبة التأييد بين ناخبي شارون لم تتجاوز ١٦٪. لكن من الملفت للنظر أنه حتى بين ناخبي شارون فإن الربع قد وافقوا عـــلى قـــيام دولة فلسطينية في ٩٥٪ من الضفة والقطاع، بما في ذلك تبادل للأراضي، وعلى تقسيم القدس ووضع أحيائها العربية تحت السيادة الفلسطينية (أنظر شكل رقم ٤٣).

شكل رقم (٤٣): التأييد الإسرائيلي لبنود الحل السياسي القائم على أساس خطة كلينتون ومفاوضات طابا بناء على التصويت لرئيس الوزراء في انتخابات فبراير ٢٠٠١ (مايو ٢٠٠١)



أظهرت استطلاعات إسرائيلية أخرى نتائج مختلطة، بعضها يظهر تحولاً نحو الاعتدال فيما يظهر البعض الآخر تطوراً نحو المزيد من التشدد. ففي مايو ٢٠٠٠ أيدت نسبة من ١٤٪ فقط جعل القدس الشـــرقية عاصمة للدولة الفلسطينية. أما في مايو ٢٠٠١ فقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٣١٪. كذلك

بينما بلغت في مايو ٢٠٠٠ نسبة إعادة القدس الشرقية للفلسطينيين ٢٤٪ فإن نسبة تأييد إعادة الأحياء العربية في القدس الشرقية كجزء من اتفاق سلام وصلت في مايو ٢٠٠١ إلى ٥١٪. ومن الملفت للنظر كما يظهر في الجدول رقم (٤٥) أن الانسحاب من الأحياء العربية في القدس الشرقية قد حصل في عام ٢٠٠١ على تأييد أغلبية ليس من اليسار فحسب (٨٤٪)، بل من الوسط أيضاً (٥٦٪). كما أن ٣٢٪ من ناخبي شارون أيدت ذلك أيضاً. كما أن جعل القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية قد حصل في نفس العام على تأييد ثلثي اليسار (٦٦٪) وأكثر من ثلث الوسط (٣٥٪). يظهر الجدول أيضا أن التحول نحو الاعتدال في موضوع القدس قد شمل الفئات الإسرائيلية المختلفة بما في ذلك شديدي التدين والمؤمنين بأرض إسرائيل الكبرى وناخبي نتنياهو/ شارون والمعتقدين بوجود تهديد عربي وجودي ضد الدولة اليهودية. بل إن الجدول يظهر أن التحول نحو الاعتدال قبل وبعد الانتفاضة قد كان أكثر وضوحاً وقوة لدى تلك الفئات المعروفة عادة بالتطرف. يظهر الجدول أيضا أن نسبة الموافقة على وضع الحرم الشريف تحت السيادة الفلسطينية قد كانت في مايو ٢٠٠١ متقاربة مع نسبة الموافقة على جعل القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، و لم يكن هذا الموضوع قد طرح للنقاش العلني في إسرائيل إلا بعد قمة كامب دافيد في يوليو ٢٠٠٠.

جدول رقم (٤٥): مقارنة تأييد اليهود الإسرائيليين للانسحاب من القدس الشرقية، والموافقة على جعل القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، والموافقة على وضع الحرم تحت سيادة فلسطينية، قبل وبعد الانتفاضة، حسب متغيرات مختارة (مايو ٢٠٠٠– مايو ٢٠٠١)

		تأييد الانسحاب من القدس الشرقية		الموافقة على جعل القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية		الموافقة على وضع الحرم تحت سيادة فلسطينية وحائط المبكى تحت سيادة إسرائيلية
		٢٠٠٠	٢٠٠١*	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠١**
	المجموع الكلي لليهود	٢٣٪	٥١٪	١١٪	٣١٪	٣٣٪
التعاطف السياسي	اليمين	١٣٪	٣٢٪	٤٪	١٠٪	١٥٪
	الوسط	١٨٪	٥٦٪	٧٪	٣٥٪	٣٦٪
	اليسار	٣٤٪	٨٤٪	٢٠٪	٦٦٪	٦٤٪
التصويت لرئيس الوزراء	ناخبو نتنياهو/ شارون	١٢٪	٣٢٪	٣٪	١٢٪	١٨٪
	ناخبو براك	٣٢٪	٧٩٪	١٧٪	٥٩٪	٥٨٪
درجة التدين	ملتزم بكافة التعاليم الدينية	١٣٪	١٥٪	٤٪	٦٪	١٢٪

	ملتزم بمعظم التعاليم الدينية	٪١٧	٪٣٣	٪٤	٪١٥	٪٢٠
	ملتزم ببعض التعاليم الدينية	٪٢٠	٪٥١	٪٩	٪٢٧	٪٣٠
	غير ملتزم بالتعاليم الدينية	٪٣٦	٪٦٦	٪٥٢	٪٤٩	٪٤٩
سلم الأولويات القيمية	أرض إسرائيل الكبرى	٪١٥	٪٣١	٪٧	٪١١	٪١٧
	الأغلبية اليهودية	٪٢١	٪٤٠	٪٧	٪٢٤	٪٢٤
	السلام	٪٢١	٪٦٣	٪١٠	٪٣٧	٪٤٦
	الديمقراطية	٪٢٨	٪٦٩	٪١٧	٪٤٨	٪٤٥
درجة الإحساس بالتهديد العربي	يعتقدون بأن العرب يشكلون تهديداً وجودياً على إسرائيل	٪١٩	٪٤١	٪٥	٪٢١	٪٢٣
	يعتقدون بأن العرب لا يشكلون تهديداً وجودياً على إسرائيل	٪٢٨	٪٦٨	٪١٩	٪٤٨	٪٥٠

* السؤال في عام ٢٠٠١ كان عن "الانسحاب من الأحياء العربية في القدس الشرقية" بينما كان في عام ٢٠٠٠ عن "الانسحاب من القدس الشرقية".

** لا تتوفر معلومات قابلة للمقارنة عن عام ٢٠٠٠.

إن هذه النتائج تشير إلى أن انتفاضة الأقصى لم تترك أثراً سلبياً على مواقف الرأي العام الإسرائيلي حول بند القدس في التسوية الدائمة رغم التأثيرات السلبية الكثيرة التي أحدثتها المواجهات المسلحة على مواقف الرأي العام المتعلقة بإجراءات قمع الانتفاضة واتفاق أوسلو. على العكس، يمكن القول أنه بعد مرور حوالي سنة على قمة كامب دافيد، فإن مواقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل تجاه مشكلة القدس في الحل الدائم اندفعت قليلاً تجاه الاعتدال. إن من الممكن أن يكون التحول نحو الاعتدال في موضوع القدس (كما في قضايا الحل الدائم الأخرى التي أشرنا إليها سابقاً) قد جاء نتيجة لقيام حكومة براك بكسر المحرمات الإسرائيلية في قمة كامب دافيد ثم في مفاوضات طابا مما شجع الآخرين على الاحتذاء بها. كما أن من الممكن أن انطلاق الانتفاضة من ساحات الحرم الشريف قد ترك أثراً مباشراً على حسابات الإسرائيليين ومواقفهم التفاوضية تجاه القدس بشكل خاص.

لكن بعض المواقف الإسرائيلية الأخرى المتعلقة بالحل الدائم تحولت نحو التشدد. يظهر الجدول رقم (٤٦) أن تأييد الانسحاب من مناطق فلسطينية محددة قد هبط بشكل حاد بعد الانتفاضة. فقد

هبطت نسبة تأييد الانسحاب من غور الأردن بشكل كبير من ٣٢٪ إلى ١٨٪، ولعل السبب في ذلك يعود لارتفاع إحساس اليهود الإسرائيليين بالتهديد وغياب الأمن خلال الانتفاضة مما دفعهم، كما رأينا سابقاً، للتشدد في مواقفهم الأمنية. لكن الاستطلاع يظهر أيضاً انخفاضاً كبيراً في تأييد الانسحاب من منطقة غرب نابلس من ٥١٪ في مايو ٢٠٠٠ إلى ٣٩٪ في مايو ٢٠٠١. من الممكن أن يكون السبب وراء ذلك اعتقاد بعض الإسرائيليين أن الطرف الفلسطيني قد وافق على إبقاء هذه المنطقة (التي تضم مستوطنة أرييل الكبيرة) تحت السيادة الإسرائيلية في التسوية الدائمة.

جدول رقم (٤٦): تأييد الانسحاب من مناطق محددة قبل وبعد الانتفاضة (مايو ٢٠٠٠–مايو ٢٠٠١)

	مايو ٢٠٠٠	مايو ٢٠٠١
غوش عتصيون	٣٣٪	٣١٪
غور الأردن	٣٢٪	١٨٪
غرب نابلس	٥١٪	٣٩٪

(٤) مستقبل المستوطنات اليهودية

تمحور النقاش الإسرائيلي الداخلي المتعلق بالمستوطنات خلال فترة الانتفاضة حول أمور ثلاث. فمن جهة استمر الحوار السابق للانتفاضة المتعلق بمسألة إزالة بعض أو كل المستوطنات كجزء من اتفاق سلام. ثم أضيف لذلك حوار حول إخلاء المستوطنات البعيدة والمنعزلة التي قد يصعب الدفاع عنها. وقد كان إخلاء مستوطنات قطاع غزة (غوش قطيف) هو جزء من هذا الحوار الذي جاء بعضه في سياق البحث الإسرائيلي الداخلي في مسألة الفصل أحادي الجانب، كما سنرى في القسم التالي من هذا الفصل. وأخيراً، ابتدأ الحديث مع صدور تقرير ميتشل في مايو ٢٠٠١ عن مسألة تجميد البناء الاستيطاني مقابل وقف إطلاق النار من الجانب الفلسطيني.

أظهرت الاستطلاعات في الفترة السابقة لانتفاضة الأقصى أن اليهود الإسرائيليين قد ميزوا بين أنواع مختلفة من المستوطنات، إذ رأوا في بعضها ذخراً لأمن الدولة اليهودية فيما رأوا في البعض الآخر عالة على ذلك الأمن. كما أن البعض منهم رأى في كل العملية الاستيطانية ذُخرا لهدف لا يقل أهمية عن الأمن وهو الحفاظ على "أرض إسرائيل الكبرى". وقد انعكست هذه الاختلافات في استطلاعات الرأي، حيث عارضت في مايو ٢٠٠٠ نسبة بلغت ٢٦٪ إخلاء أية مستوطنة في الضفة الغربية، فيما أبدت نسبة من ٥٩٪ تأييداً لإخلاء "بعض" المستوطنات. أما نسبة التأييد لإخلاء كافة المستوطنات فلم تتجاوز ١٥٪. أما في مايو ٢٠٠١ فقد طرأ تحول نحو التشدد لدى الرأي العام ارتفعت بموجبه نسبة معارضة إخلاء أية مستوطنة في الضفة الغربية إلى ٣٦٪، فيما هبطت نسبة المؤيدين لإزالة "بعض"

المســـتوطنات إلى ٥٠٪. أما نسبة مؤيدي إخلاء كافة المستوطنات فبقيت تقريباً كما كانت (١٤٪). لكن استطلاعاً في يوليو ٢٠٠١ أظهر أن نسبة ٥٣٪ من يهود إسرائيل كانوا مؤيدين لإخلاء "معظم" المســـتوطنات، وفي ديســـمبر مـــن نفس العام بلغت هذه النسبة ٥٤٪. وعند السؤال عن إزالة كافة المســـتوطنات "ما عدا الكتل الاستيطانية" فإن نسبة التأييد وصلت في مايو ٢٠٠١ إلى ٥٥٪. أما عند السؤال عن إخلاء كل المستوطنات "فيما لو كانت آخر العقبات أمام التوصل لاتفاق سلام" فإن نسبة التأييد وصلت في يونيو ٢٠٠١ إلى ٤٤٪.

يظهر الجدول رقم (٤٧) أن تأييد إخلاء كافة المستوطنات ما عدا الكتل الاستيطانية قد حاز عـــلى تأيـــيد اليسار كله تقريباً، وثلثي الوسط، وثلث ناخبي شارون، وربع المؤمنين بأرض إسرائيل الكـــبرى. كما أن من الملاحظ أن نسبة ليست قليلة من اليهود الذين يعتقدون بأن العرب يشكلون تهديـــداً وجودياً على إسرائيل قد أيدت إخلاء كافة المستوطنات ما عدا الكتل. وقد يعود السبب في ذلك لاعتقاد هؤلاء بأن هذا الإخلاء قد يساهم في تخفيف حدة العداء العربي للدولة اليهودية.

جدول رقم (٤٧): تأييد إخلاء كافة المستوطنات ما عدا الكتل الاستيطانية (مايو ٢٠٠١)

		نسبة التأييد
	المجموع الكلي لليهود	٥٥٪
التوجه السياسي	اليمين	٣١٪
	الوسط	٦٨٪
	اليسار	٩١٪
التصويت لرئيس الوزراء	ناخبو نتنياهو/ شارون	٣٣٪
	ناخبو براك	٨٧٪
درجة التدين	ملتزم بكافة التعاليم الدينية	١٦٪
	ملتزم بمعظم التعاليم الدينية	٣٩٪
	ملتزم ببعض التعاليم الدينية	٥٣٪
	غير ملتزم بالتعاليم الدينية	٧٠٪
سلم الأولويات	أرض إسرائيل الكبرى	٢٥٪
	الأغلبية اليهودية	٤٦٪
	السلام	٦٧٪
	الديمقراطية	٧٥٪
درجة الإحساس بالتهديد العربي	يعتقدون بأن العرب يشكلون تهديداً وجوديا	٤٣٪
	يعتقدون بأن العرب لا يشكلون تهديداً وجوديا	٧٥٪

على ضوء الحديث الإسرائيلي عن "الفصل أحادي الجانب" أيدت في **نوفمبر ٢٠٠٠** نسبة من ٤٧٪ إخـــلاء كل مستوطنات قطاع غزة، فيما أيدت نسبة من ٥٤٪ إخلاء مستوطنات معزولة "مثل نتســـاريم وكفار داروم". وفي **مارس ٢٠٠١** أيدت نسبة من ٦٣٪ إخلاء مستوطنات "بعيدة" فيما أيدت نسبة من ٥٢٪ "إخلاء مستوطنات الاحتكاك، بما في ذلك مستوطني الخليل" فيما لو أدى ذلك لوقف المواجهات المسلحة. وفي **يوليو ٢٠٠١** أيدت نسبة من ٥٥٪ إخلاء "جزء" من المستوطنات في الضفة والقطاع "لتسهيل الفصل". أما في **أكتوبر ٢٠٠١** فإن نسبة تأييد إخلاء كل مستوطنات قطاع غزة، حتى بدون اتفاق، قد ارتفعت إلى ٦٢٪.

أخيراً، برز موضوع تجميد الاستيطان في شهر مايو ٢٠٠١ بعد صدور تقرير ميتشل الذي جاء في بعض توصياته مطالبة الطرف الفلسطيني بالالتزام بوقف لإطلاق النار ومطالبة إسرائيل بتجميد البناء الاستيطاني. في نفس الشهر أيدت نسبة من ٥٤٪ من يهود إسرائيل تلك التوصية. لكن استطلاعاً في يولـــيو مـــن نفس العام أظهر وجود نسبة تأييد عالية بين يهود إسرائيل لتقرير ميتشل ودعوته لوقف إطلاق النار وتجميد البناء الاستيطاني بلغت ٦٧٪. وقد أظهر ذلك الاستطلاع أن هذا التأييد قد جاء من كافة التوجهات السياسية بما في ذلك مؤيدي اليمين (٥١٪) وناخبي شارون (٥٣٪) كما يظهر في الجدول رقم (٤٨). لكن النقاش الإسرائيلي الداخلي حول هذه المسألة سرعان ما اختفى بعد أن اتضح أن التقرير قد لا يتم تطبيقه في فترة قريبة.

جدول رقم (٤٨): تأييد تقرير ميتشل ودعوته لوقف إطلاق النار وتجميد الاستيطان حسب توجهات سياسية ودينية مختلفة (يوليو ٢٠٠١)

	التوجه السياسي			التصويت لرئيس الوزراء		درجة التدين			
المجموع	اليمين	الوسط	اليسار	ناخبو شارون	ناخبو براك	الحريديم	المتدينون	التقليديون	العلمانيون
٪٦٧	٪٥١	٪٧٩	٪٨٨	٪٥٣	٪٨٧	٪٢٧	٪٢٨	٪٦٦	٪٨١

(ج) "الفصل أحادي الجانب"

رغم أن مسألة "الفصل" بين إسرائيل والفلسطينيين ليست فكرة جديدة، فإن مما لا شك فيه أن العـــودة لطـــرح الموضوع على الجدال الإسرائيلي الداخلي قد كان نتيجة مباشرة للانتفاضة. خرج الحديـــث الإســـرائيلي عـــن "الفصل" إلى العلن لأول مرة في عام ١٩٩٥-١٩٩٦ كردة فعل على العملـــيات الـــتفجيرية الـــتي قامت بها جماعات إسلامية داخل إسرائيل وراح ضحيتها العشرات من الإسرائيليين ومعظمهم من المدنيين.

جلب السلام للطرفين. كان هذا الهدف هو ما دفع الشارع الإسرائيلي لتأييد "الفصل أحادي الجانب" أثناء انتفاضة الأقصى. ولهذا فإن هذه الدعوة "للفصل" لم تكن حكراً على توجه سياسي معين، بل شملت كافة ألوان الطيف السياسي. لم يكن غريباً بروز تجمع برلماني في الكنيست الإسرائيلية في أغسطس ٢٠٠١ (شمل أشخاصاً مثل دان مريدور من حزب المركز، وميخائيل عيتان من الليكود، وحاييم رامون من العمل) يدعو لتشكيل حركة شعبية تنادي "بالفصل أحادي الجانب."

لكن مفهوم "الفصل أحادي الجانب" بقي غامضاً. ففي اليمين دعا أشخاص مثل إيهود أولمرت، رئيس بلدية القدس، إلى "فصل" يزيد من قدرة إسرائيل على "الدفاع" عن نفسها من خلال انسحاب من بعض المناطق الفلسطينية وضم لمناطق أخرى لإسرائيل. لكن اليسار الإسرائيلي لم يكن متحمساً للضم من طرف واحد. كذلك برزت خلافات أخرى حول حجم الانسحاب المتوقع. ففي اليمين دار الحديث عن انسحاب محدود جداً وبدون إخلاء إلا لعدد ضئيل من المستوطنات البعيدة والمنعزلة أو تلك القائمة في قلب مناطق فلسطينية مأهولة. أما اليسار فأراد انسحاباً كبيراً يبقي بيد إسرائيل مناطق أمنية وعدد من الكتل الاستيطانية ويخلي معظم المستوطنات.

للفصل "أحادي الجانب" مغزيان أساسيان مرتبطان بموقف الرأي العام الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين. فمن جهة أعلن الإسرائيليون بموافقتهم على الانفصال عن إدراكهم لصعوبة العودة للاحتلال المباشر للمناطق الفلسطينية، والبحث بالتالي عن سبل لتقليص تحكمهم بالفلسطينيين بدلاً من زيادة سيطرتهم عليهم. ومن جهة أخرى، كان في الدعوة لاتخاذ خطوة أحادية الجانب كالفصل سحب للثقة من عملية السلام ومن الطرف الفلسطيني.

أظهرت استطلاعات إسرائيلية خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٠١ أن أغلبية يهودية فضلت خيار الدولة الفلسطينية على خيار إعادة الاحتلال. كما أظهرت هذه الاستطلاعات أيضاً أنه عند الاختيار بين "حث جهود السلام" أو "شن حرب شاملة" أو "الحفاظ على الوضع الراهن" فإن أغلبية إسرائيلية اختارت تكثيف جهود السلام. يبدو من هذه النتائج وجود إدراك إسرائيلي بعدم جدوى العودة للاحتلال المباشر للمدن الفلسطينية، لكنها لا تعني وجود إيمان إسرائيلي بإمكانية التوصل لاتفاق سلام مع الطرف الفلسطيني. بل على العكس، تشير الاستطلاعات التي أشرنا لها سابقاً إلى حدوث تراجع كبير في ثقة الإسرائيليين بالعملية السلمية وبنوايا الطرف الفلسطيني. فقد رأينا في الجزء الثاني من هذا الفصل كيف ازداد شك الإسرائيليين بالنوايا الفلسطينية، وكيف دفعهم ذلك للإيمان بأنه لا يوجد لديهم شريك للسلام. ومن هنا برزت المعضلة التي واجهت الإسرائيليين أثناء الانتفاضة ودفعتهم للتفكير "بالفصل أحادي الجانب" إذ أنه في غياب الرغبة في إعادة الاحتلال، وفي غياب فرص التوصل لتسوية سياسية، وفي ظل رفض الوضع الراهن، فإن هذا "الفصل" بدا جذاباً للكثيرين منهم.

لكن نسبة تأييد "الفصل" تأرجحت صعوداً وهبوطاً تبعاً للثمن المطلوب دفعه من أجل تحقيقه. فقد أيد ثلاثة أرباع اليهود الإسرائيليين "الفصل أحادي الجانب" في مارس ٢٠٠١ عندما لم يكن ثمنه ومغزاه واضحاً للشارع الإسرائيلي. لكن نسبة عالية منهم (٤٨٪) اعتقدت آنذاك بأن ذلك "الفصل"

لكن نسبة تأييد "الفصل" تأرجحت صعوداً وهبوطاً تبعاً للثمن المطلوب دفعة من أجل تحقيقه. فقد أيد ثلاثة أرباع اليهود الإسرائيليين "الفصل أحادي الجانب" في مارس ٢٠٠١ عندما لم يكن ثمنه ومغزاه واضحاً للشارع الإسرائيلي. لكن نسبة عالية منهم (٤٨٪) اعتقدت آنذاك بأن ذلك "الفصل" لـيس عملياً . وفي مايو ٢٠٠١ كان الإجماع اليهودي حول ضرورة "الفصل" واضحاً إذ بلغت نسبة تأيـيده ٨١٪، وتســاوى في ذلك ناخبو شارون (٨٢٪) مع ناخبي براك (٨٠٪). كما لم تبرز أية فروقات تذكر بين الفئات المختلفة حسب التوجه السياسي أو درجة التدين أو سلم الأولويات القيمية أو حتى درجة الإحساس بالتهديد (أنظر جدول رقم ٤٩). إن من المؤكد أن بعض المؤيدين "للفصل" قد أرادوا منه "عزل" المناطق الفلسطينية المأهولة عن إسرائيل بدون الحاجة للانسحاب من أي مناطق فلسطينية أو إزالة أي مستوطنة. كما أن من الواضح، كما يشير الجدول، أن بعض مؤيدي "الفصل" من كافة الفئات السياسية والدينية المختلفة لا يعتقدون بأنه ممكن من الناحية العملية.

جدول رقم (٤٩): مقارنة تأييد "الفصل"، والاعتقاد بإمكانيته، وتأييد انسحاب من طرف واحد حسب متغيرات مختارة (مايو ٢٠٠١)

		تأييد الفصل	الاعتقاد أن الفصل ممكن	تأييد انسحاب من طرف واحد لحدود ترسمها إسرائيل
	المجموع الكلي لليهود	٨١٪	٦٢٪	٣٧٪
التوجه السياسي	اليمين	٨٣٪	٦١٪	٢٥٪
	الوسط	٧٨٪	٦٠٪	٤٥٪
	اليسار	٧٧٪	٦٧٪	٥٢٪
التصويت لرئيس الوزراء	ناخبو شارون	٨٢٪	٥٩٪	٢٧٪
	ناخبو براك	٨٠٪	٦٩٪	٥٠٪
درجة التدين	ملتزم بكافة التعاليم الدينية	٨١٪	٥١٪	١٧٪
	ملتزم بمعظم التعاليم الدينية	٨٠٪	٦٢٪	٣٠٪
	ملتزم ببعض التعاليم الدينية	٨١٪	٦٣٪	٣٦٪
	غير ملتزم بالتعاليم الدينية	٧٧٪	٦٥٪	٤٥٪

سلم الأولويات القيمية	أرض إسرائيل الكبرى	٨٠٪	٥١٪	٢٩٪
	الأغلبية اليهودية	٧٩٪	٦٦٪	٣١٪
	السلام	٧٩٪	٥٥٪	٤٩٪
	الديمقراطية	٨٠٪	٧٠٪	٣٨٪
درجة الإحساس بالتهديد العربي	يعتقدون بأن العرب يشكلون تهديداً وجودياً على إسرائيل	٨٢٪	٦١٪	٣٣٪
	يعتقدون بأن العرب لا يشكلون تهديداً وجودياً على إسرائيل	٧٧٪	٦٦٪	٤٣٪

لكـــن نسبة تأييد "الفصل" تتراجع بشكل كبير عندما يتضح للشارع الإسرائيلي طبيعة الثمن المطلـــوب دفعـــه، إذ تـــبرز عندها فروقات كبيرة بين الفئات الإسرائيلية المختلفة. فمثلاً عندما يعني "الفصل" انسحاباً من طرف واحد لحدود جديدة تقوم إسرائيل برسمها، فإن نسبة التأييد لا تزيد عن ٣٧٪. لا يحصل هذا الانسحاب على تأييد الأغلبية إلا بين مؤيدي اليسار (٥٢٪)، فيما يتراجع التأييد له بشكل خاص بين الأشد تديناً (١٧٪)، ومؤيدي اليمين (٢٥٪)، وناخبي شارون (٢٧٪)، والمؤمنين بأرض إسرائيل الكبرى (٢٩٪).

رغـــم عـــدم وجـــود تأييد كبير لانسحاب من طرف واحد، فإن من الواضح أن الكثير من الإسرائيليين يدركون أن "الفصل أحادي الجانب" سيتضمن انسحاباً من بعض المناطق وإخلاء لبعض المســـتوطنات. وقد رأينا عند الحديث عن المستوطنات في الجزء السابق أن أغلبية من ٦٣٪ كانت قد أيدت آنذاك (مارس ٢٠٠١) إخلاء مستوطنات "بعيدة" فيما أيدت أغلبية من ٥٢٪ إخلاء لمستوطنات "الاحتكاك". وفي مايو ٢٠٠١ أيدت نسبة من ٦٠٪ فقط "فصلاً أحادي الجانب" يتضمن انسحاباً من "بعض المناطق غير الضرورية" بالإضافة إلى "خلق منطقة عزل فاصلة". ومن الملاحظ أن نسبة من ٥٣٪ مـــن ناخبي شارون (مقابل نسبة من ٧٦٪ من ناخبي براك) قد أيدت ذلك "الفصل أحادي الجانب"، لكن نسبة من ٦٠٪ من مؤيدي المفدال عارضته. وفي يونيو أيدت نسبة من ٥٩٪ إخلاء مستوطنات يهوديـــة معينة بهدف خلق "منطقة فصل" عازلة بين الجانبين. وقد أيدت نسبة من ٥٥٪ إخلاءً لتلك المســـتوطنات حتى ولو كان ذلك باستعمال القوة. وقد رأينا في الجزء السابق من هذا الفصل أن نسبة بلغـــت ٦٢٪ أيـــدت في أكـــتوبر ٢٠٠١ إخلاء كل مستوطنات غزة حتى بدون اتفاق مع الطرف الفلسطيني.

باختصار إذاً، يبدو أن رد الشارع الإسرائيلي على الانتفاضة الفلسطينية قد جاء معقداً، معبراً عن نفسه على شكل تغييرات تبدو متناقضة. يبدو التناقض واضحاً في استمرار مسيرة الاعتدال (تجاه

أوسلو، ومعارضة تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها الانتقالية مثل إعادة الانتشار الثالثة). كما أنه بينما يبدو واضحاً أن بعض هذه التغييرات قد جاءت كنتيجة مباشرة للانتفاضة، فإن البعض الآخر قد يكون نتاجاً لمسببات أخرى. فمثلاً قد يعود التحول نحو الاعتدال تجاه بعض قضايا الحل الدائم (كالقدس) لعوامل أخرى إضافية، مثل قيام حكومة باراك بعرض اقتراحات جديدة في قمة كامب دافيد ومفاوضات طابا كان فيها خرق للإجماع اليهودي حتى ذلك الوقت. كما أن قيام الرئيس الأمريكي كلينتون بعرض خطته للحل الدائم ربما أسهم أيضاً في دفع الشارع الإسرائيلي نحو الاعتدال.

بغض النظر عن أسباب التحول نحو الاعتدال في بعض المواقف، فإن قيام الشارع الإسرائيلي بانتخاب قيادة يمينية لرئاسة الوزراء قد خلق في المحصلة النهائية وضعاً غريباً: إذ أنه في الوقت الذي أرسل المجتمع الإسرائيلي إشارة بأنه أصبح أكثر نضوجاً لقبول تسوية سياسية معتدلة، فإنه قد دفع لقيادة إسرائيل أشخاصا رأوا من واجبهم منع حدوث تسوية كهذه بأي ثمن. إن الإحساس الإسرائيلي بفقدان الأمن كان كافياً لدفع الشارع الإسرائيلي للتطلع لقيادة يمينية متشددة أمنياً لحمايته وتوفير الأمن الشخصي له. وكلما ازداد الإحساس الإسرائيلي بفقدان الأمن، مع استمرار وتعزز الانتفاضة، كلما ازداد تطلع الشارع الإسرائيلي لقيادة أكثر تشدداً من الناحية الأمنية وليس العكس. وهكذا تبلور وضع غريب ازداد فيه التحول نحو مواقف سياسية معتدلة في وقت ازداد فيه الطلب على قيادة يمينية متشددة.

الفصل السابع
الخلاصة

يلعب الرأي العام الإسرائيلي دوراً مهماً في التأثير على عملية صنع القرار وذلك عند قيامه بانتخاب قادته، ثم عند إصداره الحكم على سياساتهم. لهذا لا يستطيع صانع القرار الإسرائيلي تجاهل الرأي العام لفترة طويلة إن هو أراد البقاء في منصبه. لكن هذا الرأي العام لا يستطيع فرض السياسة التي يريدها، إذ أن هذه السياسة هي في المحصلة النهائية نتاج لقرارات حكومية تصدرها أحزاب وحركات نجحت في الانتخابات وشكلت ائتلافات حاكمة فيما بينها. صحيح أن الرأي العام هو الذي يقرر من سينجح في تلك الانتخابات، لكن الانتخابات ليست سوى البداية في عملية صنع السياسة.

تلعب عوامل أخرى دوراً في صنع السياسة الإسرائيلية. تؤدي الحاجة للبحث عن ائتلاف برلماني يكون قادراً على الحكم المستقر إلى تبني مواقف وحلول وسط تقبل بها المجموعات المؤتلفة. يعتبر رجل السياسة الإسرائيلي انتخابه تفويضاً من الشارع له للبحث عن السياسة الأفضل، ولهذا لا يجد غضاضة في التخلي عن بعض أو كثير من وعوده التي أطلقها أثناء فترة الانتخابات.

كما أن رجل السياسة يطمح عادة لتغيير أو التأثير على مواقف الشارع الذي انتخبه وليس مجرد تنفيذ رغبات ذلك الشارع. فلكل قائد قناعاته الشخصية وأيديولوجيته السياسية والخطوط العامة لحزبه التي يرغب في وضعها موضع التنفيذ. أخيراً، إن الرأي العام الإسرائيلي نفسه متغير ومتقلب تبعاً للتطورات الداخلية والخارجية مما يعطي صانع القرار فرصة لتغيير مواقف الشارع بدلاً من تغيير مواقفه هو. وهو لهذا يستغل حقيقة وجود مجموعة غير قليلة من المترددين والمتأرجحين في مواقفهم أو الذين لم يتخذوا أي موقف. يمكن للقادة التأثير على مواقف هؤلاء بسهولة مما يعني أن دور المتأرجحين قد يكون حاسماً أحياناً في التأثير على صنع السياسة.

أظهرت هذه الدراسة أن نسبة ليست قليلة تصل أحياناً إلى ثلث الشارع الإسرائيلي تبقى في الظروف العادية مترددة ومتأرجحة في الكثير من مواقفها تجاه عملية السلام فيما ينقسم بقية المجتمع إلى متشددين ومعتدلين. يبلغ حجم المجموعة المتشددة حوالي ٣٠٪-٣٥٪ من الإسرائيليين، وهؤلاء لا يبدون استعداداً لدفع ثمن عال للسلام مع الطرف الفلسطيني وشعارهم هو "السلام مقابل السلام". تأتي أغلبية هذه المجموعة من خلفية دينية-قومية تتمسك بقيم "أرض إسرائيل" و"الأغلبية اليهودية". نسبة عالية من هؤلاء المتشددين هم من ذوي الأصول السفاردية (الشرقية) ومن الأقل تعليماً ودخلاً وأصغر عمراً. في المقابل، هناك نسبة مماثلة تقريباً في الحجم تمثل مجموعة المعتدلين، وهؤلاء مستعدون للقبول بمعظم الطلبات الفلسطينية للتسوية السياسية. ينادي هؤلاء بمبدأ "الأرض مقابل السلام"، لكنهم

يشـــاركون بقية الإسرائيليين في الإصرار على عدم عودة ملايين اللاجئين لإسرائيل في ظل أي تسوية سياسية. تأتي أغلبية هذه المجموعة من خلفية علمانية تتمسك بقيم "الديمقراطية" و "السلام". كما تأتي نسبة عالية من هؤلاء المعتدلين من ذوي الأصول الإشكنازية ومن الأكثر تعليماً ودخلاً والأكبر عمراً.

يعمـــل قـــادة هاتين المجموعتين طيلة الوقت من أجل كسب المترددين إلى صفوفهم. أظهرت الدراســـة أن قـــدرة هؤلاء القادة على تحقيق ذلك يعتمد على عوامل عدة. فمن جهة تلعب شخصية القائد ودرجة مصداقيته وسجله التاريخي وتقدير الشارع لشرعية وأحقية أهدافه التي يسعى لتحقيقها دوراً بـــارزاً في كســـب ثقـــة المترددين. فقد تمكن براك بسجله العسكري "اللامع" من كسب ثقة الإســـرائيليين عندما تنافس مع نتنياهو الذي تضررت سمعته جراء اتهامات نالت من أمانته ومصداقيته الشخصية. لكن براك سرعان ما فقد ثقة هذه المجموعة المتأرجحة عندما اعتقدت أنه قد وضع مصلحته الشخصية، في إعادة انتخابه، فوق المصلحة العامة، عندما ذهب إلى قمة كامب دافيد ثم لاحقاً إلى طابا للتفاوض حول قضايا تمس جوهر ومستقبل الدولة رغم أنه كان قد فقد الأغلبية البرلمانية في الكنيست.

ومن جهة أخرى، وجدت الدراسة أن وجود أو غياب الإحساس بالتهديد والخطر يلعب دوراً بـــالغ الأهمية في تحديد التوجه الذي ستسير إليه مجموعة المترددين. يلعب الإحساس بالتهديد دوراً من شقين، إذ أن وجوده يدفع بالمترددين إلى أحضان المتشددين مرتين: مرة عندما يتحول هؤلاء المترددين لتـــبني مواقـــف متشددة تجاه قضايا عملية السلام وطرق التعامل مع الفلسطينيين، ومرة ثانية عندما ينتخبون مرشحين يمينيين لقيادة إسرائيل وصنع سياساتها الأمنية والخارجية في مواجهة ما يراه هؤلاء من مخاطـــر متصـــاعدة تهدد الدولة اليهودية، مما يؤدي بدوره إلى تعميق التحول نحو التشدد حيث يسعى القادة اليمينيون لإقناع المترددين بقبول مفهومهم المتشدد للعلاقة مع الفلسطينيين. في المقابل، وجدت الدراسة أنه كلما ازداد الإحساس بزوال التهديد (وبأن نوايا الفلسطينيين سلمية، وأن إمكانية التوصل لسلام دائم وإنهاء الصراع عالية، وأن السلام سيحسن من وضع إسرائيل الدولي) كلما ألقى المترددون بثقلهم مع المجموعة المعتدلة.

بالـــرغم من أن هذا التقدير لطبيعة الانقسام لدى الرأي العام الإسرائيلي ينطبق بشكل خاص عـــلى الفترة قيد البحث، فإن الدور الذي يلعبه الإحساس بالتهديد ينطبق على فترات أخرى. فمثلاً، بينما أصرت نسبة من ٩٩٪ من الإسرائيليين في مطلع عام ١٩٦٨ على ضرورة عدم إعادة منطقة شرم الشـــيخ لمصر فإن هذه النسبة هبطت إلى ٧٤٪ بعد زيارة السادات لإسرائيل في عام ١٩٧٧. كذلك بينما أعربت نسبة من ٥٧٪ في عام ١٩٦٨ عن معارضتها لإعادة سيناء لمصر، فإن النسبة انخفضت إلى ١٩٪ بعد زيارة السادات. أما في عام ١٩٨٧ فإن نسبة من ٨٧٪ أعربت عن تأييدها لمعاهدة السلام مع مصر.

لكن وجود بعض المخاطر والخوف قد يشكل في ظروف معينة محفزاً للاعتدال أو للبحث عن حلـــول بديلة. إن تأثيراً كهذا قد ينتج عندما لا يرى الإسرائيليون في الخطر المحدق بهم تهديداً وجودياً وعـــندما يجد بعض الإسرائيليين أن وضعاً سائداً معيناً هو أمر غير قابل للبقاء لفترة طويلة وأن هناك

حاجة للبحث عن بدائل له. فمثلاً نجحت القيادة الإسرائيلية في إقناع الشارع الإسرائيلي قبل حرب أكتوبر لعام ١٩٧٣ وقبل الانتفاضة الفلسطينية الأولى بقبول الادعاءات القائلة بأن الوضع السائد آنذاك هو أمر قابل للبقاء لفترة طويلة وأنه أمر محبذ. لكن وقوع حرب أكتوبر "المحدودة" واندلاع الانتفاضة الأولى "اللاعنفية" كشف لهم زيف تلك الادعاءات مما اضطر المجتمع الإسرائيلي للبحث عن بدائل للوضع السابق للحدثين. فقد وجدت الدراسة مثلاً أن نسبة تأييد قيام الدولة الفلسطينية وإعادة أراض للفلسطينيين قد ارتفعت بعد اندلاع الانتفاضة الأولى. أما بعد الانتفاضة الثانية فقد ارتفع التأييد بشكل بارز "للفصل أحادي الجانب" كحل بديل بعيد المدى. وفي الحالتين، فإن الحلول البديلة تهدف إلى منع وقوع الأحداث التي يراها المجتمع الإسرائيلي مصدر خطر وتهديد.

إن أحداثاً كبيرة مفاجئة وصادمة كوقوع حرب أو اندلاع انتفاضة، أو كتوقيع اتفاق سلام، تفرض نفسها على المجتمع الإسرائيلي دافعة إياه **بكل فئاته** في نفس الاتجاه. وجدت الدراسة أن المجتمع الإسرائيلي قد تحول نحو الاعتدال خلال الفترة قيد البحث. جاءت علامات الاعتدال الأولى بعد حرب ١٩٧٣ وخاصة بعد التوقيع على اتفاق السلام مع مصر. ثم جاءت موجة اعتدال جديدة بعد اندلاع الانتفاضة الأولى في عام ١٩٨٧ وخاصة بعد بدء عملية السلام العربية-الإسرائيلية والتوصل لاتفاق أوسلو. في ظل هذه الأحداث ساهمت تطورات أخرى، وخاصة التحول نحو نظام الخصخصة والليبرالية الاقتصادية والاجتماعية، في تعزيز التوجه نحو الاعتدال وفي دفع فئات وشرائح سكانية تميل عادة للتطرف نحو تغيير مواقفها، وبهذا أصبح المعتدلون أكثر اعتدالاً والمتشددون أقل تشدداً.

لكن تطورات معينة، أقل حسماً وأكثر تواضعاً، قد تؤدي إلى إحداث تأثير على فئة معينة بشكل خاص بدون أن تترك أثراً على فئات أخرى. في هذه الحالة فإن الفئة المتأثرة تصبح أكثر أو أقل اعتدالاً بينما تبقى بقية الفئات الأخرى على حالها. فمثلاً أسهم اليمين في دفع الفئات المتطرفة نحو الاعتدال عندما قام بنفسه، في ظل حكومة نتنياهو، بتنفيذ جوانب من اتفاق أوسلو (كالانسحاب من مدينة الخليل والموافقة على إعادة الانتشار من ١٣٪ من الضفة الغربية). وجدت الدراسة أن التحول نحو الاعتدال خلال فترة رئاسة نتنياهو للحكومة الإسرائيلية قد اقتصر على فئات الحريديم والمتدينين فيما بقيت المجموعات الأخرى على حالها.

إن المغزى الأول المترتب على ذلك كله هو أن الرأي العام الإسرائيلي ليس متحجرا، بل هو قابل للتغيير والتأثير عليه، وأن هذا الاستنتاج ينطبق على كل فئات المجتمع. لكن هذا التغيير يمكن أن يسير في الاتجاه المعاكس وليس فقط باتجاه الاعتدال. فقد وجدت الدراسة، كما أشرنا مرارا، أن السير نحو الاعتدال خلال العقدين الماضيين كان **مترددا**. إن السبب وراء هذا التردد يكمن في عاملين أساسيين. أولا، أحدثت التغييرات السكانية خلال تلك الفترة تحولا في ميزان القوى الديمغرافي بحيث ازداد الحجم النسبي لفئات تميل عادة لليمين وللتشدد (كاليهود الشرقيين واليهود الروس). أدى هذا التحول في ميزان القوى الداخلي إلى زيادة التصويت لأحزاب اليمين، مما أدى بدوره، من حين لآخر، لتحييد أو إبطال تأثير عوامل الدفع نحو الاعتدال. ثانيا، أدى إحساس الفرد الإسرائيلي بوجود تهديد

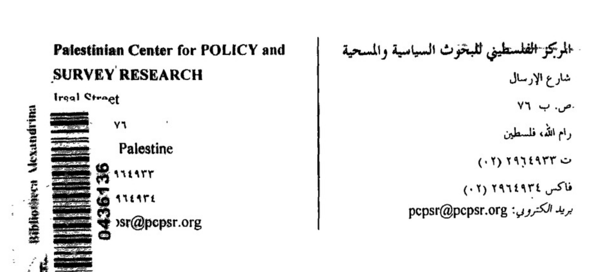
لأمن وسلامة الدولة اليهودية (كما حصل أثناء سقوط الصواريخ العراقية على المدن الإسرائيلية في عام ١٩٩١) أو لأمنه الشخصي (كما حصل عند وقوع عمليات تفجيرية انتحارية ضد مدنيين) إلى ازدياد التشدد في المجتمع الإسرائيلي. وقد ساهم هذا بدوره أيضا في زيادة التصويت لأحزاب اليمين.

أما المغزى الثاني المترتب على ما سبق فهو أن التأثير الخارجي على الرأي العام الإسرائيلي أمر ممكــن. صحيح أن قدرة أطراف خارجية على التأثير على توازن القوى الديمغرافي ليست واردة، لكن التأثير على الإحساس الإسرائيلي بالتهديد يبقى ممكنا. في هذا المجال، يبقى الطرف الفلسطيني هو الأقدر على إعادة تشكيل الرأي العام الإسرائيلي.

رقم الإيداع ٤٨٩٧ / ٢٠٠٢
I.S.B.N 977-227-197-4

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

معتمدة على معطيات إسرائيلية خام، من عشرات استطلاعات الرأي التي يعود جمعها لسنوات ماضية تبدأ في عام ١٩٦٩وتنتهي في عام ٢٠٠١، تقوم هذه الدراسة بإجراء مسح للرأي العام اليهودي الإسرائيلي خلال العقدين الماضيين. ينقسم الكتاب إلى أربعة أجزاء: يصف الأول التطورات الأساسية في البيئة المحيطة بتشكل الرأي العام الإسرائيلي، ويصف الثاني التغيير في ذلك الرأي العام تجاه القضايا الرئيسية في عملية السلام، ويقوم الجزء الثالث بتحليل العوامل والظروف المسببة لذلك التغيير، فيما يقوم الرابع باستعراض ردة فعل الشارع الإسرائيلي على انتفاضة الأقصى. تستنتج الدراسة أنه بالرغم من التحول العام تجاه اليمين في النظام السياسي الإسرائيلي، **فإن الرأي العام الإسرائيلي قد تحول تدريجيا وبشكل متزايد نحو تبني مواقف معتدلة وحمائمية في العلاقة مع الطرف الفلسطيني. لكن التوجه نحو الاعتدال لم يكن ثابتا، إذ شهد تراجعا بين وقت وآخر. كما أنه لم يكن شاملا، إذ بقي الرأي العام الإسرائيلي متشددا تجاه بعض القضايا الرئيسية في عملية السلام.** تقوم هذه الدراسة بشرح ديناميكية هذا الرأي العام مفسرة التوجه العام نحو الاعتدال وحالات التردد والتراجع التي شهدها.



مطابع التجارية - قليوب - مصر